اللمعة المرضية

من أشعة الإباضية

تأليف الشيخ العلامة

نور الدين عبد الله بن حميد السالمي

(ت: ١٣٣٢هـ)

اعتنى بها

سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني

اللمعة المرضية

من أشعة الإباضية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م

طبع بدعم كريم من الشيخ
محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي

الناشر

ذاكرة عُمان

سلطنة عمان – مسقط

هاتف : 92211011(00986)

البريد الإلكتروني thakeratoman@gmail.com

الموقع الالكتروني www.thaoman.com

توزيع:

مكتبة مسقط

هاتف: 00968-24537092
00968-24835533
نقال: 00968-99340835
00968-96967570
E-mail: mctbooks@muscatbookshop.com
mctbook@hotmail.com

اللمعة المرضية

من أشعة الإباضية

تأليف الشيخ العلامة

نور الدين عبد الله بن حميد السالمي

(ت: ١٣٣٢هـ)

اعتنى بها

سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني

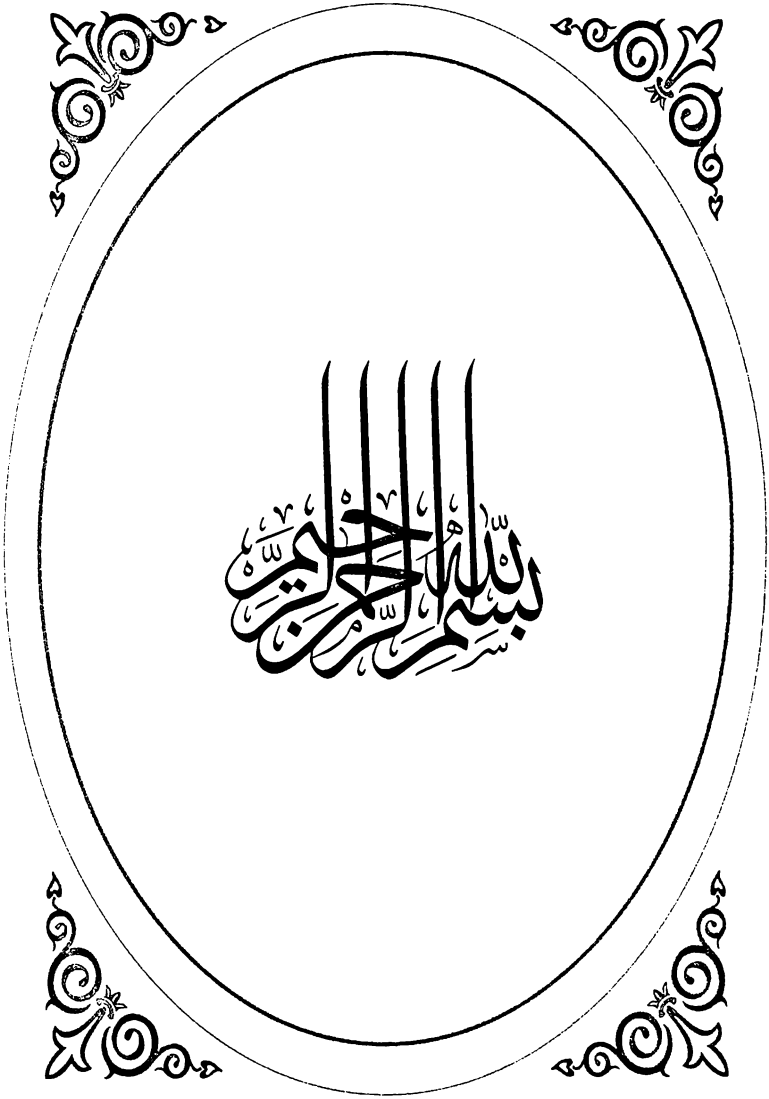
بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدّمة المُعْتني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومَنْ والاه.

أما بعدُ؛ فإن «اللُّمْعَة المَرْضِيَّة مِنْ أَشِعَّةِ الإِبَاضِيَّة» رسالة موجزة، أنشأها العلامة البصير نور الدين عبد الله بن حميد السالمي (ت١٣٣٢هـ) في التعريف بالمذهب الإباضي، والرَّدِّ على مَنْ قال إن الفرقة الإباضية حدثت بعد المذاهب الأربعة وأنَّ أتباعها لا تأليف لهم[١].

وهذه الرسالةُ في مُجْمَلِهَا ـ بالرغم مِمَّا سَبَقَ بيانُه في سبب تأليفها ـ تُصَنَّفُ ضِمْنَ كُتُبِ الفَهْرَسَةِ الوَصْفِيّة المَعْنِيَّة بتعداد المؤلفات، وهذا من مَحَاسِنِ الرُّدُود، فإنّ المَرْدُودَ عليه فيها دَفَعَ المؤلِّفَ إلى طَرْقِ بابٍ قلَّ أن يُطرق في المصنفات العمانية، فشحذ الذهن، وسرد قائمة بأكثر من ١٢٠ كتابا جُلُّها عن المتقدمين، مراعاةً لمقام الردّ، وهذا ما حضره وقت الكتابة فقط اعتمادا على ذاكرته، ولو استرسل فأطلق العنان لقلمه لَفُزْنَا بِنَصٍّ ثمينٍ يعتمد عليه الباحثون في توثيق نسبة الكتب لأصحابها.

---

(١) هذا المَرْدُودُ عليه صَرَّحَ النورُ السالمي أنه «من المخالفين» يعني مِنْ غير الإباضية، قال: «ولعله من الشافعية». وقد حدثني غيرُ واحدٍ من المشايخ أن المردود عليه تفَوَّه بكلامه ذلك في حضرة السلطان فيصل بن تركي بمسقط.

قال المؤلف بعد فراغه من تعداد الكتب: «فهذا أكْثَرُ ما حَضَرَنِي ذِكْرُه من أسْمَاءِ الكُتُبِ، وقد تَرَكْتُ بعضَ ما حَضَرَ لِخَوْفِ السَّآمَةِ والمَلَلِ، ولَمْ أَذْكُرْ شيئًا مِنْ تآليفِ المُتَأَخِّرينَ كأَبِي نَبْهَان ومَنْ قَبْلَهُ مِنْ عُلَمَاءِ دَوْلَةِ اليَعَارِبَةِ إلا المَنْهَجَ[1]، فإنَّ صاحِبَه قَبْلَ الدولة المذكورة، وإنَّمَا كان أَوَّلُها في زَمَانِهِ، وهو القاضِي الأكْبَرُ للإمام نَاصِرٍ، وكذلك لَمْ أَذْكُر العلماءَ الذين بَعْدَ هذه الدولة؛ لا مِنْ أهل المَشْرِقِ ولا مِنْ أهل المَغْرِبِ، إلا مَا أَشَرْتُ إِلَيْهِ مِنْ بَعْضِ الشُّرُوحِ لِبَعْضِ الكُتُبِ القديمة أو نَحْوِ ذلك كاخْتِصَارِ الإيضاح، وإنَّ في ما تَرَكْتُ مِنَ الكُتُبِ المُتَأَخِّرَةِ لَشَيْئًا يُذهِلُ العُقُولَ وَيُحَيِّرُ الأَفْكَارَ، مِنْ كُتُبِ التَّفْسِير والحديثِ والأُصُولِ والكلامِ والفِقْهِ والأَدَبِ وغير ذلك من الفُنُونِ الكثيرة. وإنَّمَا لَمْ أَذْكُرْ شيئًا من ذلك لأنَّ الطَّاعِنَ قد طَعَنَ علينا في زَعْمِهِ بِكَثْرَةِ التآليفِ عند المتأخِّرِينَ مِنَّا دُونَ المُتَقَدِّمِينَ، حتى عَدَّ ذلك مِنْ أَشْراطِ السَّاعَةِ، حيثُ اطَّلَعَ على ما لَمْ يَطَّلِعْ عليهِ مِنْ قَبْلُ، فَلِذَا ذَكَرْتُ لَهُ ما أَمْكَنَ ذِكْرُهُ مِنَ الكُتُبِ القديمة دُونَ غيرها».

ولا أَجِدُنِي مُحتاجًا إلى إكثار القول في التعريف بالمؤلِّف، فهو قُطْبُ عُمان الذي قامت على أكتافه نهضتُها العلمية مَطْلَعَ القرن الرابع عشر الهجري، وجُلُّ أهل العلم في ذلك العصر ثَمَرَةٌ من ثمار مدرسته، وله من التصانيف ما يَرْبُو على الأربعين عُنوانًا، ما بين رسالةٍ وكتابٍ ومجلداتٍ، دارَتْ عليها مؤلَّفاتُ مَنْ أتى بعده؛ نظمًا واختصارًا وشرحًا وتعليقًا وتعقيبًا.

---

(١) يُصَدِّقُ قَوْلَ المؤلِّفِ الفهرسُ الذي وضعتُه للكتب حسب الترتيب الزمني، فإنَّ سَرْدَهَا يتوقَّفُ عند القرن الحادي عشر الهجري مع كتاب (منهج الطالبين)، وكلُّ الكتب بعد هذا التاريخ معدودةٌ ضِمْنَ ما ذكره المؤلِّفُ عَرَضًا.

فَرَغَ المؤلف من إنشاء رسالته بتاريخ ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٢٣هـ، وطُبعت مراتٍ عديدة؛ أولاها في حياة المؤلف بالجزائر سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، بذمة الحاج محمد بن الحاج صالح بن عيسى عشّو، ثم طُبِعَتْ مرة أخرى بتونس سنة ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م ضِمْنَ مجموعة كتب. ومرة ثالثة بغرداية سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م؛ بالمطبعة العربية، بعناية: موسى وعلي بكير، ضمن مجموع ستة كتب أيضًا (ص٥٤ ـ ٨٠). وفي مطلع القرن الهجري الحالي سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م قامت وزارة التراث القومي والثقافة بعُمان بطباعتها ضمن سلسلة تراثنا (العدد الثامن عشر) في ٣٥ صفحة من الحجم الصغير، وأعادت طباعتها بمراجعتي سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. كما نُشرت أيضا داخل كتاب (إيضاح التوحيد بنور التوحيد) الصادر سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م إذ إن الشيخ الغيثي مؤلف الكتاب أودعها كاملةً فيه.

وما فتئتُ منذ سنوات عديدة أُطِيلُ النظر فيها والبحثَ في توثيق عباراتها ـ مع صغرها ـ حتى حسبتُ أني لن أرْفَعَ القَلَمَ عنها يومًا. ويدفعني إلى إخراجها الآن إلى الباحثين شعوري بأهميتها لكونها تسدّ ثغرة في فنّها. إذْ جَرَتْ عادةُ الباحثين والمفهرسين للمخطوطات أن يعتمدوا في توثيق نسبة الكتب إلى مؤلِّفيها على مصنفات (الفهرسة الوَصْفِيّة) أو ما يُعْرَفُ حديثا باسم (الببليوغرافيا)، ولعل أشهرها في التراث العربي: كتاب «الفِهْرِسْت» لِمُحَمَّد بن إسحاق النَّديم؛ في القرن الرابع الهجري. ثُمّ سار على مِنْوَالِهِ من المتأخرين عدةُ مؤلفين، أبرزُهم: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني الشهير بحاجّي خليفة (ت١٠٦٧هـ) في كتابه «كَشْف الظُّنون عن أسَامِي الكُتب والفُنون»، وعليه مُسْتَدْرَكَاتٌ عديدة. ولو تَتَبَّعْنا هذه المصنفات لوجدناها خِلْوًا من الإشارة إلى كتب أهل عُمَان، والكتب

الإباضية عامة، إلا ما هو معدودٌ لا يكاد يُذْكَر، فيصير الاعتمادُ عليها في رَصْدِ النِّتاج العلمي الإباضيّ ومؤلِّفيه أمرًا غيرَ ذِي بالٍ.

وفي المقابل لَمْ يُعْنَ الإباضية أنفسُهم بالتدوين في هذا الفن، ولَمْ أجِدْ لَهُم تأليفًا فيه سوى رسالتين للعلامة أبي القاسم بن إبراهيم البرادي (ق٩هـ)، أولاهما عَدَدْنَاها رسالةً تَجَوُّزًا، وإلا فهي «فصلٌ في تقييد كتب الإباضية» في ثلاث صفحات، ذكرَهُ آخِرَ كتابه (الجواهر المنتقاة) المطبوع طبعة حجرية في القاهرة سنة ١٣٠٢هـ[1]. والثانية: مستقلة بعنوان «رسالة فيها تقييدُ كُتبِ أَصْحَابِنَا»، في نحو عشر صفحات، طُبِعَتْ مُلْحَقَةً بكتاب الموجز لأبي عَمّار عبدالكافي، ولها نسخ خطية عديدة، منها نسخة في دار الكتب المصرية. هذا في الجانب المغربي.

أما الجانب المشرقي فليس الحال فيه أحسن من نظيره، إذ كانت مُحَصَّلَةُ البحث في خزائنه رسالتين أيضا؛ الأولى: رسالة موجزة (شديدة الإيجاز) في معرفة كتب أهل عمان، لمؤلِّفٍ عماني مَجْهُولٍ يبدو أنه من أهل القرن العاشر الهجري. ثم بَنَى عليها العلامةُ السالِمِيُّ (ت١٣٣٢هـ) في «اللُّمْعَة المَرْضِيّة»، وهو متأخرٌ جدًّا كما نرى. إضافة إلى شذراتٍ متناثرة في بطون المُطَوَّلات، يُمْكِنُ الاستئناسُ بِهَا في هذا الباب.

ولا يخفى أن «اللمعة» هي الآخِرَةُ زمنًا من بين الرسائل الأربع، وقد قارَبَ مؤلِّفُها أنْ يَسْتَوْعِبَ ما سبقها، فاعتمد الطبعة الحجرية المذكورة من كتاب البرادي، ونَقَلَ من الرسالة المجهولة في معرفة كتب أهل عمان، من

(١) وربما أشير إليه أحيانا باسم: رسالة البرادي المختصرة؛ تمييزا له عن رسالته المطوّلة الآتي ذِكْرُها.

نسخة مخطوطة ما تزال محفوظة بمكتبته، غير أنه ـ فيما يظهر ـ لم يطلع على رسالة البرادي المستقلة.

وإني أرى الاشتغال بإخراج مجموع هذه الرسائل أمرًا من الأهمية بمكان، خدمةً للباحثين في فهرسة المخطوطات وتوثيقها، بَيْدَ أني أُقَدِّمُ «اللمعة المرضيّة» اليومَ ـ لسهولة عباراتها، وقلة إشكالاتها، واستيعابها ما تَقَدَّمَهَا ـ أملاً في إتمام تصحيح باقي الرسائل، ومِنَ الله أستمد العون أولا وأخيرًا.

وَصْفُ النُّسَخ المعتمدة في ضبط نص الكتاب:

* النسخة الأولى: **نسخة وزارة التراث والثقافة** (الأولى) برقم (١٣١٩): ضمن مجموع؛ تسبقها حواشي قطب الأئمة على أبي مسألة، وتليها مناظرة جمعة بن خصيف في العقيدة. عنوانها «اللمعة المرضية من أشعة الإباضية؛ لعلامة زمانه وفريد أوانه، مفتي الأمة بعمان: أبي محمد عبد الله بن حميد السالمي. أمده الله بأنوار التحقيق، وكشف له خبايا التدقيق. آمين». وهي نسخة مضبوطة متقنة، كتبت بتاريخ: ٧ ذي الحجة ١٣٢٣هـ. وهي بهذا التاريخ ترقى إلى مرتبة قريبة من نسخة المؤلف، لأن بينها وبين زمان التأليف سِتَّةَ أشهُرٍ ونصفًا فقط. زِدْ عليه أن كاتبها من العلماء، وهو الشيخ الخطاط عبدالعزيز بن محمد بن سالم الرواحي؛ وعليها تصحيحاتٌ لم أجدها في غيرها. وهي في ٣٠ صفحة (٢١×١٧سم) بمداد أسود وبنفسجي.

* النسخة الثانية: **نسخة وزارة التراث والثقافة** (الثانية) برقم (٢٦٣٦): ضمن مجموع كُتُبٍ أيضا، تليها رسالة (القول المتين) للشيخ قاسم بن سعيد الشماخي. وهي في ١٦ صفحة، على ورق حديث مسطر

(٣٢× ٢٠ سم). نسخها: جابر بن زيد بن جمعة بن سالم بن خلف بن محمد الحارثي؛ بتاريخ: ٨ جمادى الآخرة ١٣٤٢هـ؛ بتبورة من الشرق الإفريقي.

* النسخة الثالثة: **نسخة وزارة التراث والثقافة** (الثالثة) برقم (٤٣٨٧): ضمن مجموع كتابين: اللمعة وغاية المراد للمؤلف نفسه. واللمعة في ٣٣ صفحة (٢٢× ١٦سم)؛ بقلم: عيسى بن خنيفر الوردي؛ نسخها في يوم ٢١ جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ.

* النسخة الرابعة: **نسخة وزارة التراث والثقافة** (الرابعة) برقم (٢٧٥٤): وهي نسخة بديعة بقلم الخطاط الشهير: سيف بن علي الفرقاني، وتاريخ نسخها متقدم؛ ليلة ٦ ذي القعدة ١٣٢٤هـ. غير أن سَقْطًا من أولها، وتآكُلاً في آخرها قَلَّلَ من قيمتها، زِدْ عليه صريحَ عبارة الناسخ في آخرها: «نقلتُها من نسخة ضعيفة الخط، كثيرة الغلط، لم تُصَحَّحْ. كتبه العبد سيف بن علي الفرقاني العدوي». وهي في ٢٤ صفحة (٢٥× ١٦سم). وقد قَيَّد الناسخ تأريخا لتأليفها مخالفا لسائر النسخ، وهو الثامن من رمضان ١٣٢٤هـ، ولعل هذا تاريخ النسخة التي نقل منها.

* النسخة الخامسة: **نسخة وزارة التراث والثقافة** (الخامسة) برقم (٢٩٧): وهي نسخة مفردة كاملة، كتبها: أحمد بن سعيد بن مسلم بن عامر الشرياني؛ وأرخ نسخها بقوله: «قد استراح اليراع من تردد نسخ هذه الرسالة في ساعة عطارد وهي الساعة التاسعة من يوم الجمعة لعشرين يومًا خَلَوْنَ من جمادى الثاني الموافق سنة ١٣٢٧ من الهجرة». عدد صفحاتها ٣٨ صفحة (٢٤× ١٧سم).

* النسخة السادسة: **نسخة وزارة التراث والثقافة** (السادسة) برقم

(٢٩٥٤): وهي نسخة رديئة، متآكلة الأطراف، آخرها ساقط، خالية من بيانات النسخ. والموجودُ منها ٤١ صفحة (٢١× ١٧سم).

* النسخة السابعة: **نسخة وزارة التراث والثقافة** (السابعة) برقم ٢١٠٦: وهي نسخة مفردة جميلة الخط، كاتبها: عيسى بن عبد الله بن عيسى بن سعيد بن بشير البشري. بتاريخ: ٢٦ محرم ١٣٢٤هـ. والرقم الأول من هذه السنة (وهو ٤) مُعَدَّلٌ بقلم آخر، وصار شَكْلُهُ بعد التعديل أقرب إلى الرقم (٣) ولذلك اعتمد الباحثون الذين رجعوا إلى هذه المخطوطة سنة ١٣٢٣هـ تأريخا لنسخها. غير أني أرى ذلك بعيدا، فالتصرُّفُ واضحٌ في الرقم كما قلتُ، ثم إن هذا التاريخ - إنْ صَحَّ - سابقٌ لتاريخ تأليف الرسالة بشُهور، وهذا أمرٌ غير وارد. وقد سقطت الصفحة الأولى من هذه النسخة، فاستُدْرِكَتْ بخط حديث.

ونظرا لما امتازت به هذه النسخة من حسن الخط ووضوحه اعتمدتها وزارة التراث في إصدار طبعتها الأولى سنة ١٤٠٣هـ (ضمن سلسلة تراثنا؛ العدد الثامن عشر). وفي أولها تقديم في صفحتين، بقلم الشيخ المؤرخ: سالم بن حمود السيابي؛ في ثالث صفر الخير ١٤٠١هـ. قال فيه بعد البسملة: «الحمد لله وكفى. وسلام على عباده الذين اصطفى، وعلى آله أهل الصدق والوفا. أما بعدُ؛ رسالة الإمام السالمي رحمه الله المسماة (اللمعة المرضية من أشعة الإباضية) فهي كاسمها لمعة تبهر البصر، وتدهش الفكر، وتعبر عن سالف المذهب الإباضي بما يشبه الجوهر والدرر، أبان فيها رحمه الله من معالم المذهب ما تهتدي به العقول، وتبتهج به من أهل العلم الفحول، فهي لمعة من أشعة، وهي درة في حسنها غالية الثمن.

وكان في بعض الأيام الماضية حاول طبعَها الشيخُ الأخ أحمد بن سعيد بن ناصر الكندي، فوضعنا لها مقدمة تمهيدية وقصيدة شعرية غراء تعبر عما تحتوي عليه تلك المرضية، وما لدى أشعتها من المراشد العلية، ولكنْ عاق عن طبعها إذ ذاك عائقٌ، فضاعت العملية من أصلها . . .»[1].

* النسخة الثامنة: **نسخة وزارة التراث والثقافة** (الثامنة) برقم (٣٨٢٦): ضمن مجموع، كتبت بتاريخ ١٢ رمضان ١٣٤١هـ، وتخلو من اسم كاتبها، غير أن خطها شبيهٌ جدا بخط النسخة رقم (٢٦٣٦) بوزارة التراث، وهي النسخة (الثانية) التي قَدَّمْنَا وَصْفَها ـ وناسخها: جابر بن زيد الحارثي ـ وهي في ١٧ صفحة من القطع الكبير.

* النسخة التاسعة: **نسخة وزارة التراث والثقافة** (التاسعة) برقم (٤٣٥١): وهي نسخة رديئة، خطها حديث، وفيها انقطاع كبير، بقي منها بضع ورقات فقط، وتخلو من بيانات النسخ.

* النسخة العاشرة: **نسخة مكتبة الإمام نور الدين السالمي** (الأولى) برقم (٣١): وهي الأولى ضمن مجموع، نسخت بتاريخ الأربعاء ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٣٠هـ. وهي نسخة كاملة جيدة مصححة، في ٤٠ صفحة، وناسخها مجهول، ويترجح عندي أنه الشيبة محمد ابن الإمام السالمي، فإن أكثر المجموع بخطه وهو في مقتبل عمره، فإنْ لَمْ يكن

---

(١) في هذا إشارةٌ إلى محاولة سابقة لطبع الرسالة من قبل الشيخ أحمد بن سعيد بن ناصر الكندي (المتوفى سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م). وقد كان له دورٌ في طباعة الكتب منذ عهد قديم، فقد سعى إلى طبع: (دِيوان جَامِع لأَرْبَعِ قَصَائِدَ) لشعراء عمان، صدرت طبعته الأولى بتاريخ ١٦ محرم ١٣٣٥هـ/ نوفمبر ١٩١٦م. د. مكان النشر (ويترجَّح أنه في مصر). أما مقدمة الشيخ السيابي وقصيدته فلم أظفر بهما.

بخطه فهو الذي صححه وعلق عليه. وفي نسخة اللمعة هذه تعليقٌ واحد للشيبة، ذكرته في موضعه من الكتاب.

* النسخة الحادية عشرة: **نسخة مكتبة الإمام نور الدين السالمي** (الثانية) برقم (٢٠٠): وهي الأخيرة ضمن مجموع؛ عنوانها كما ورد في أولها: «هذه الرسالة المسماة باللمعة المرضية من أشعة الإباضية، تأليف شيخنا وإمام مذهبنا العلامة عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي؛ متعنا الله بحياته. آمين». ومنطوق عبارة الناس أنه نسخها في حياة مؤلفها[1]، وهي خِلْوٌ من تاريخ النسخ، كتبها: حمود بن سالم بن خميس الزاملي. في ١٦ صفحة من القطع الكبير.

* النسخة الثانية عشرة: **نسخة مكتبة الشيخ ناصر بن راشد الخروصي** برقم (٩٦). عنوانها: «اللُّمْعَةُ المُضِيئَة [كذا] مِنْ أشعَّة الإباضيَّة». ناسخُها: علي بن خميس بن راشد القصاب. بِخَطّ مَشْرِقِيّ. زَمَانُ النَّسْخِ: ٨ شعبان ١٣٢٦هـ. ٢٨ صَفْحَة (١٦,٥× ١٣,٥سم). سقطت وريقات من أولها، وتبتدئ بـ «... ما خلا واحدةً ناجيةً، وهي التي ذَكَرَها اللهُ تعالى في كتابه فقال عَزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾، وبَلَوْتُ النصارى فوجدْتُهم قد كَذَبوا على أَخِي عيسى فافترقوا على اثنتين وسبعين فرقةً...».

وهي بِحَالٍ جيّدة. والأولى ضِمْنَ مجموعٍ كتابَيْنِ، يليها كتاب «العذاب

---

(١) مما يُؤيِّدُ ذلك أنّ ناسِخَها ـ وهو حمود الزاملي كما سيأتي ـ له منسوخات كثيرة، كلُّ ما وقفتُ عليه منها في حياة الشيخ السالمي، مثل: مَرَاهم القلوب في مناجاة المحبوب؛ للشيخ الشجبي، نسخه سنة ١٣١٧هـ، وهو في مكتبة أولاد الشيخ سالم بن محمد الرواحي.

الأليم» من تأليف الناسخ. وَرَدَ في آخر النسخة: «تَمَّ تصحيحُها مَسَاءَ يومِ ٢١ والجُمُعَة من شهر شعبان سنة ١٣٢٦هـ بِزِنْجِبَارَ، نسأل الله العفوَ والغفرانَ، إنه كريمٌ مَنَّان، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله، وصَلَّى اللهُ وسَلَّم على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ. كَتَبَهُ الحَقِيرُ سَالِمُ بنُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ». وهذا الأخير هو الشيخ سَالِمُ بنُ مُحَمَّد بن سالم الرَّوَاحِيّ (المولود سنة ١٢٨٥هـ بعمان؛ والمتوفى ليلة الجمعة ٢٣ ذي الحجة ١٣٦٦هـ بزنجبار) أَحَدُ أَبْرَزِ مُلّاك المخطوطات الإباضية المتأخرين، وكانت له عنايةٌ بتصحيح أيّ مَخْطُوطٍ يدخُل خِزَانَتَه، ما يعطي لهذه النسخة قيمة معتبرة.

* النسخة الثالثة عشرة: **نسخة مكتبتي الخاصة** (الأولى) برقم (٢١): مبعثرة الأوراق، متآكلة الأطراف، منقطعة من عدة مواضع، وهي نسخة حديثة، كُتِبَتْ بمداد أسود وأزرق، وليست ذات قيمة علمية. وتخلو من بيانات النسخ.

* النسخة الرابعة عشرة: **نسخة مكتبتي الخاصة** (الثانية) برقم (٢٤): ضمن مجموع في ٢٦ صفحة، سقطت منها بضع ورقات من الأول، وخطُّها واضحٌ جميل، غير أنّ بها خرمًا في الأسفل في عامة صفحاتها. لم يَذْكُرْ ناسخُها اسْمَه، وقد كتبها بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٣٢٤هـ، أي بعد سنة من فراغ مؤلفها من تحريرها. وانفردت بزيادة عجيبة - سأوردها في محلها عند حديث المؤلف عن كتب ابن النضر - استدركها الناسخ في الهامش، وهي زيادة أقرأها لأول مرة، وكنت سأقول أنها من زيادات النساخ؛ لولا أن الناسخ وضع علامة الاستدراك في أولها، وختمها بعلامة (صح) إيذانا بأنها من متن الكتاب!.

وصَحَّحْتُ الكتاب أيضًا من طبعته الحجرية الأولى سنة ١٣٢٦هـ/

١٩٠٨م؛ الصادرة بذمة الحاج محمد بن الحاج صالح بن عيسى عشّو في الجزائر[١]. فاجتمعتْ بذلك خمس عشرة نسخة مخطوطة ومطبوعة. وخوفًا على القارئ من تَشَتُّتِ ذِهْنِهِ بِطُول التعليقات على متن الكتاب؛ أَثْبَتُّ له نَصَّيْنِ: الأول منهما يشتمل على فوارق النُّسَخِ المخطوطة، مع تعليقاتٍ قليلة تَنْصَبُّ في توضيح بعض ألفاظه، وتوثيق نصوصه الواردة في غير مَسْرَدِ المصنفات. والثاني: نَصٌّ تصرَّفْتُ فيه بوضع عُنْوَاناتٍ لِمُحْتَوَى الكتاب، وترقيمٍ للمصنّفات التي سَرَدَهَا المؤلفُ، مع تعليقاتٍ مطوّلة عليها، عسى أن لا تكون تطويلا من غير طائل. رَبِّ أنعمْتَ فَزِدْ وبارِكْ.

سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني

عِبْرِي / الجمعة ٢٨ رجب ١٤٣٤هـ

(١) هذه الطبعة لا تقل أهميّةً عن باقي النسخ المخطوطة، فقد وَرَدَ في أولها بقلم ناشرها: «كتاب اللمعة للعالم العظيم الشيخ عبد الله بن حميد السالمي العُماني، ألفه في العام الماضي سنة ١٣٢٥هـ، بعثه إلينا طالبا منا طَبْعَه، وهو كتاب عجيب في ذكر مشايخ مذهبنا وكتبهم وبعض سيرهم».

صور مخطوطات الكتاب

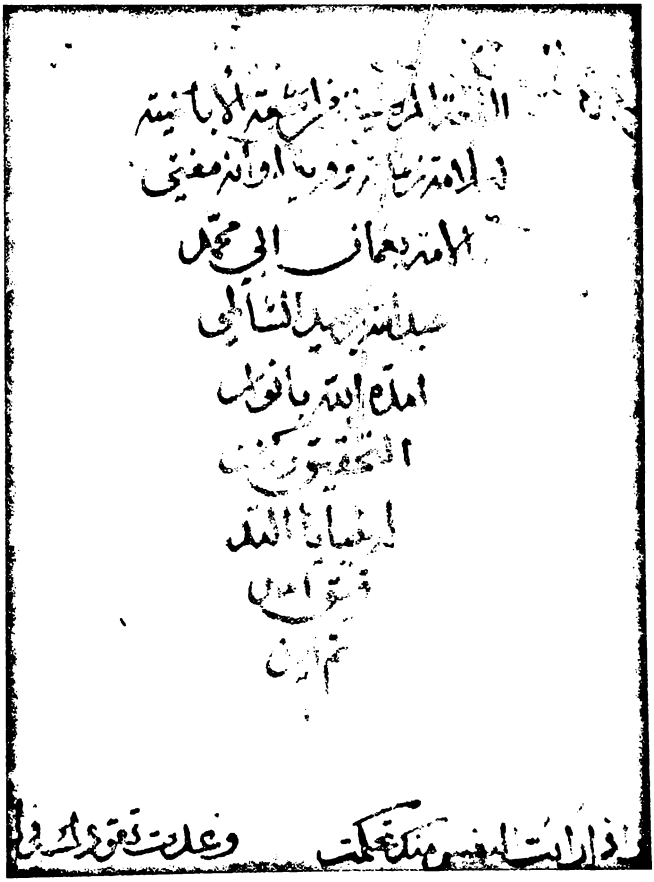

النسخة الأولى (١)

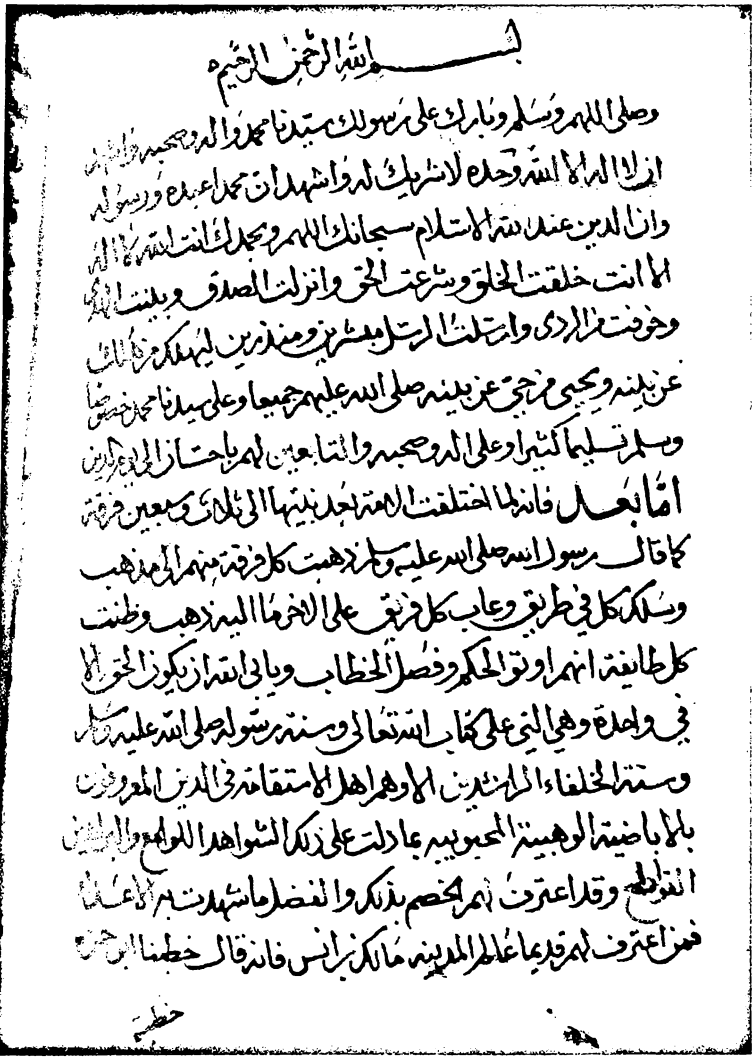

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم وبارك على رسولك سيدنا محمد وآله وصحبه وأتباعه
اني لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
وان الدين عند الله الاسلام سبحانك اللهم وبحمدك انت الله لا اله
الا انت خلقت الخلق وشرعت الحق وانزلت الصدق وبينت الهدى
وحوفت الردى وارسلت الرسل مبشرين ومنذرين ليهلك من هلك
عن بينة ويحيى من حي عن بينة صلى الله عليهم جميعا وعلى سيدنا محمد خصوصا
وسلم تسليما كثيرا وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين
أما بعد فانه لما اختلفت الامة بعد نبيها الى ثلاث وسبعين فرقة
كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهبت كل فرقة منهم الى مذهب
وسلك كل في طريق وعاب كل فريق على الاخر ما اليه ذهب وظنت
كل طائفة انهم اوتوا الحكم وفصل الخطاب وبا بى الله ان يكون الحق الا
في واحدة وهي التي على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
وسنة الخلفاء الراشدين الا وهم اهل الاستقامة في الدين المعروفون
بالاباضية الوهبية المحبوبية بما دلت على ذلك الشواهد اللوامع والبراهين
القواطع وقد اعترف لهم بخصم بذلك والفضل ما شهدت به الاعداء
فمن اعترف لهم قديما عالم المدينة مالك بن انس فانه قال خطبنا ابن عمر

خطبة

النسخة الأولى (٢)

٣٠

وإذا خفيت على الغبي فعاذر ... أن لا يرى مقلة عمياء

ولولا خوف الإطالة لذكرت لك مزايا هذا المذهب وكرامته ما يدهش العقول ولكن يسر الله تعالى عنه وأطال في العمر بفضله لأوضح سيرة تشتمل على منشأ هذا المذهب من أصله وتكشف عن فرعه وفضله وتنبئ عن استقامته وعدله من أول الزمان إلى آخره حتى يرى الغر الجهول أن مذهبنا على سيرة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ما شاء الله لا قوة إلا بالله لا ملجأ من الله إلا إليه ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين هذا آخر ما يسر الله كتابته في هذه الرسالة النفيسة في ليلة ٢١ من جمادى الأولى سنة ١٢٢٣هـ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ووقع الفراغ من نسخ هذه الرسالة يوم ٧ من ذي الحجة الحرام ١٢٢٣

وكتبه العبد الفقير عبد العزيز بن محمد بن سالم الرواحي

النسخة الأولى (٣)

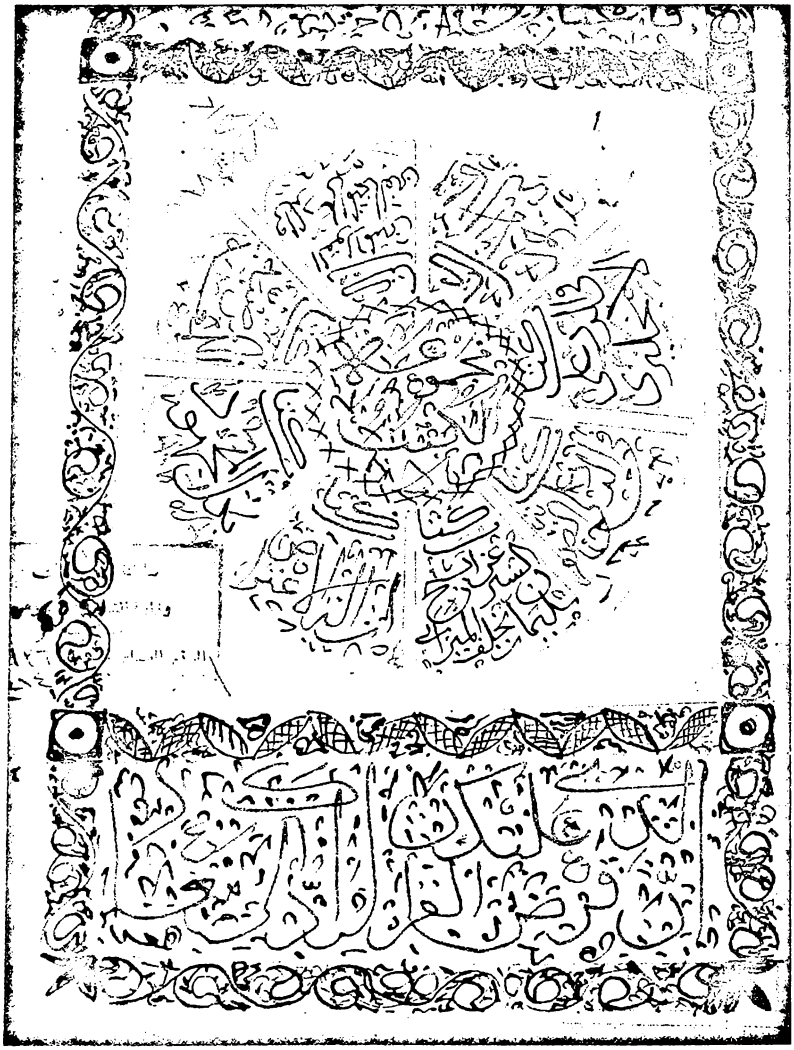

النسخة الثانية (١)

النسخة الثانية (٢)

النسخة الثانية (٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه اللمعة المرضية من اشعة الاباضية تاليف الشيخ ابي
محمد عبد الله بن حميد السالمي رحمه الله تعالى آمين آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم اشهد ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله وان الدين عند الله الاسلام سبحانك اللهم لا
وبحمدك انت الله لا اله الا انت خلقت الخلق وشرعت
الحق وانزلت الفرقان وبينت الهدى وخوفت من الردى
وارسلت الرسل مبشرين ومنذرين ليهلك من هلك
عن بينة ويحيى من حيي عن بينة صلى الله عليهم جميعا
وعلى سيدنا محمد خصوصا وسلم تسليما كثيرا وعلى
آله وصحبه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين

اما بعد فانه لما تفرقت الامة بعده بها على ثلاث وسبعين
فرقة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهبت
كل فرقة منهم الى مذهب وسلكت في طريق وذهاب كل
فريق على الآخر ما اليه ذهب وظنت كل طائفة منهم

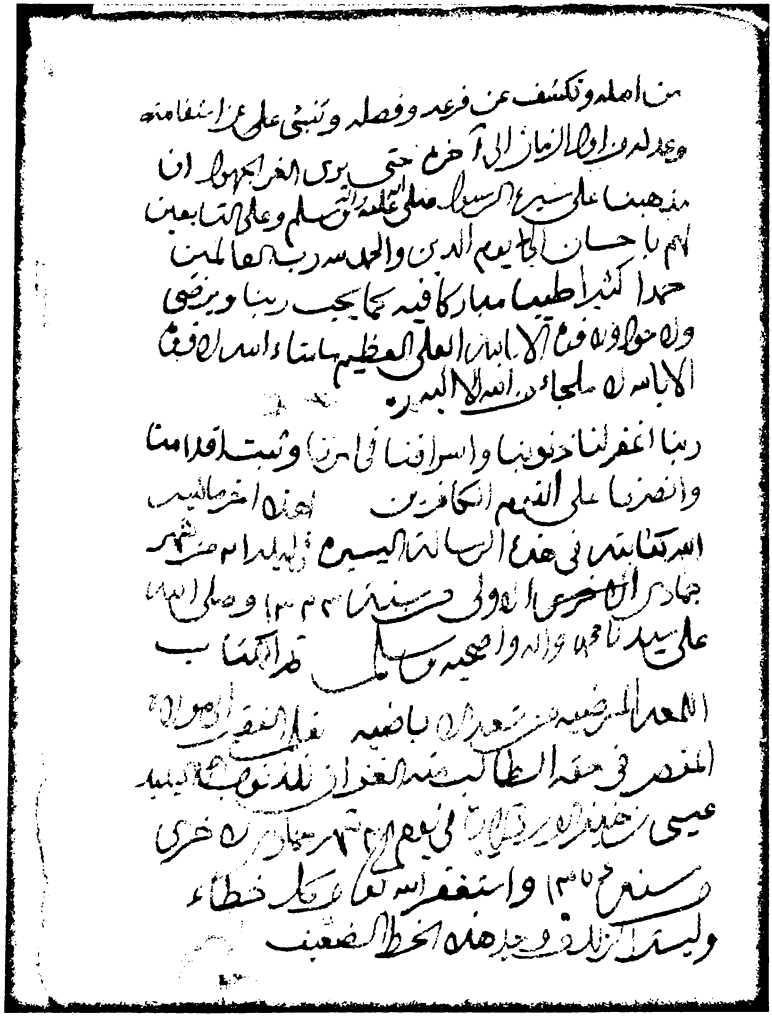

النسخة الثالثة (٢)

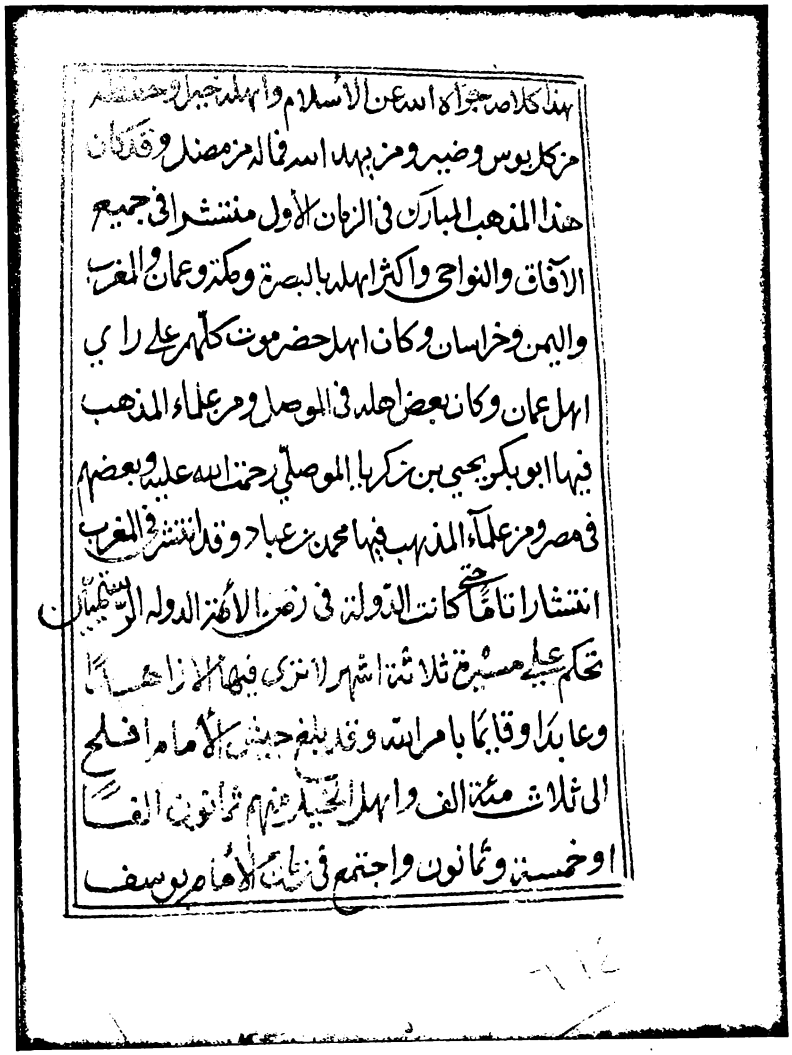

النسخة الرابعة (١)

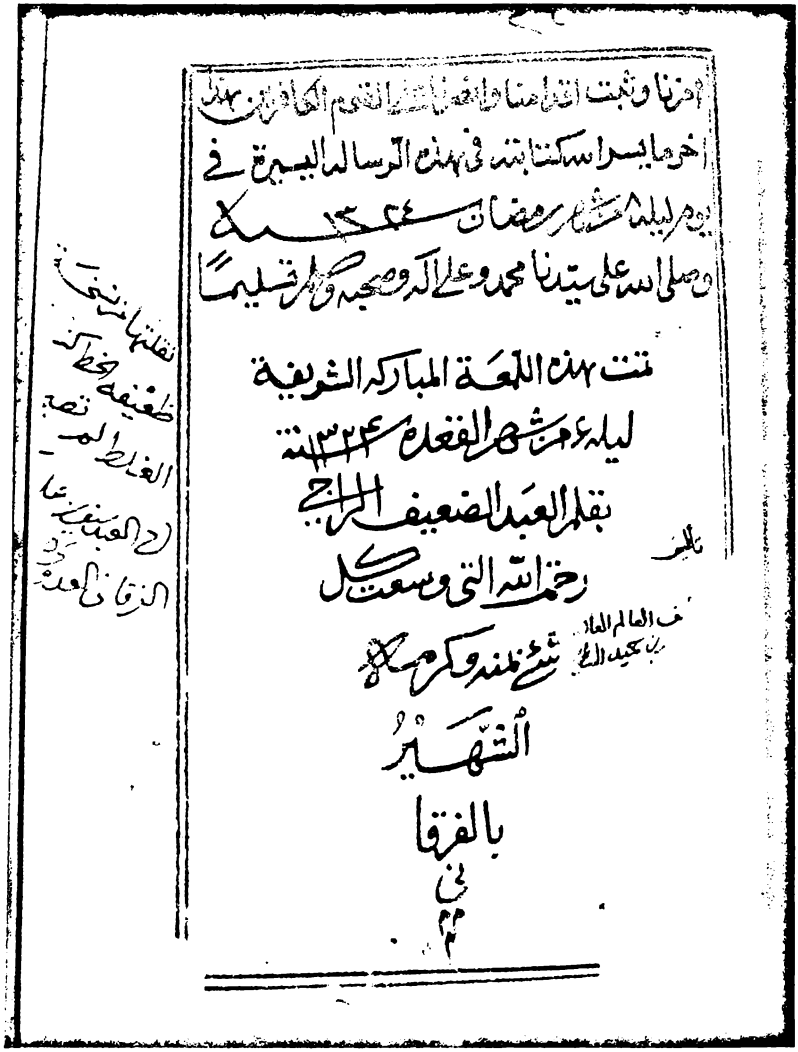
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

تمت هذه اللمعة المباركة الشريفة
ليلة ٤ من شهر القعدة ١٣٢٤ سنة
بقلم العبد الضعيف الراجي
رحمة الله التي وسعت كل
شيء منه وكرمه
الشهير
بالفرقا
ني

نقلتها من نسخة
طغيفة خط كا
الغلط الم
ح العبيد
الزنا في العد

النسخة الرابعة (٢)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم وبارك على رسوله سيدنا
محمد وآله وصحبه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان الدين عند الله الاسلام
سبحانك اللهم وبحمدك كوانت الله لا اله الا انت خلقت الخلق و
شرعت الحق وانزلت الصدق وبينت الهدى وخوفت من الردى
وارسلت الرسل مبشرين ومنذرين ليهلك من هلك عن بينة
ويحيى من حيّ عن بينة صلى الله عليهم جميعا وعلى سيدنا
محمد خصوصا وسلم تسليما كثيرا وعلى آله وصحبه والتابعين
لهم باحسان الى يوم الدين اما بعد فانه لما اختلفت الامة
بعد نبيها الى ثلاث وسبعين فرقة كما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذهبت كل فرقة منهم الى مذهب وسلك
كل في طريق وعاب كل فريق على الاخر ما اليه ذهب وظنت
كل طائفة انهم اوتوا الحكم وفصل الخطاب ويابى الله ان
يكون الحق الا في واحدة وهي التي على كتاب الله تعالى و
سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين
الا وهم اهل الاستقامة في الدين المعروفون بالاباضية المحبوبة
الوهبية كما دلت على ذلك الشواهد الدوامغ والبراهين
القواطع

هذا المذهب من اصله وتكشف عن فرعه وفضله وتتبع
عن استقامته وعدله من اول الزمان الى اخره حتى يرى الغر
المجهول ان مذهبنا على سيرة الرسول صلى الله عليه
وسلم وعلى التابعين لهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله
رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا
ويرضى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ماشاء الله
لا قوة الا بالله لا ملجا من الله الا اليه ربنا اغفر لنا ذنوبنا
واسرافنا في امرنا وثبت اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين
هذا اخر ما يسر الله كتابته في هذه الرسالة اليسيرة في
ليلة ٢١ من شهر جمادى الاول من سنة ١٣٢٣
قد استراح اليراع من تردد نسخ هذه الرسالة في ساعة
عطارد وهي الساعة التاسعة من يوم الجمعة لعشرين
يوم خلون من جمادى الثاني الموافق سنة ١٣٢٧
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام
وان كى النخيلة بقلم احقر العباد واحوجهم المراد ليوم
المعاد احمد بن سعيد بن مسلم بن عامر المشرياني نسبا
الاباضي الوهبي مذهبا ولا حول ولا قوة الا بالله

النسخة الخامسة (٢)

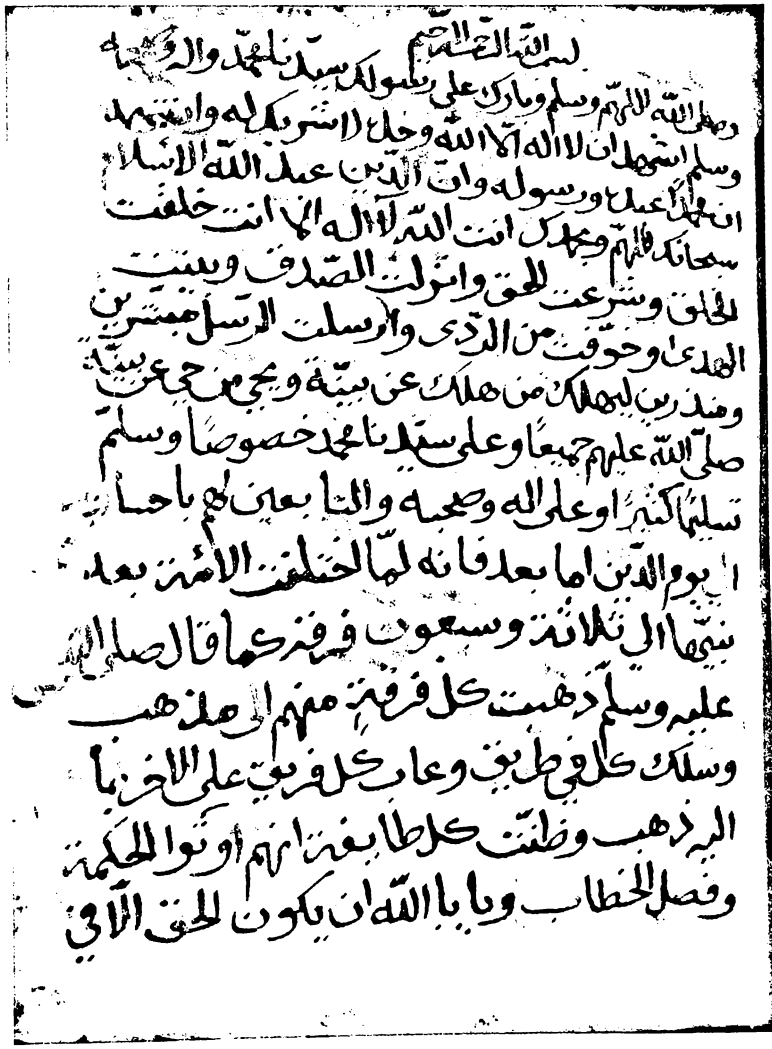

النسخة السادسة (١)

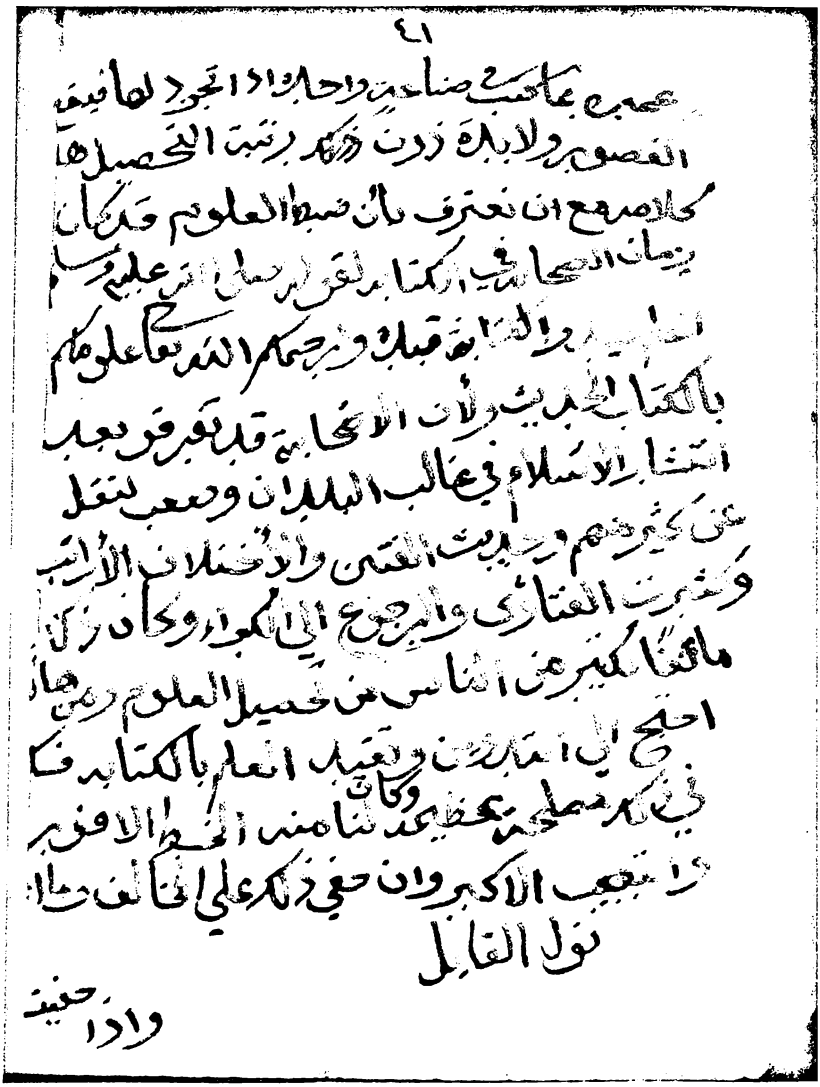

النسخة السادسة (٢)

اللمعة المرضية
من
أشعة الإباضية

تأليف

شيخنا العلامة المحقق المدقق الولي.
الرضي نور الدين عبد الله.
ابن حميد السالمي.
رحمه الله ورضي.
عنه وأسكنه.
الجنة مع.
المقربين.
آمين.
.٢٢٠
!.

الرقم العام : ٢١٠٦
الرقم الخاص : ٦٧ ن

بالاباضية الوهبيّة المحبوبيّة كما دلت على ذلك الشواهد
اللوامع والبراهين القواطع وقد اعترف لهم الخصم بذلك
والفضل ما شهدت به الاعداء فممّن اعترف لهم قديما عالم المدينة
مالك بن انس فانه قال خطبنا ابو حمزة خطبة حيّرت المبصر
وردّت المرتاب وابو حمزة هو المختار بن عوف قائد الجيش لامام
المسلمين طالب الحق عبد الله بن يحي الكندي رضوان الله عليهم
وان ابا حمزة خرج بالجيش الى مكة فاستفتحها ولاقته جموع الاعداء
في قديد فمزقهم كل ممزق ودخل المدينة واستفتحها وخطب
اهلها خطبة تنا قلتها الالسن والاسفار اقام فيها الحجّة
واوضح المحجّة وعلماء القوم يسمعون ومن جملتهم مالك فما كان
له عندهم جواب سوى قال مالك المقدّم ومعنى قوله حيّرت
المبصراي جعلت العالم المتبصّر في مذهبه محتارا حيث سمع
ما لم يسمعه من الحجة والبرهان وقوله وردت المرتاب اي من
كان مرتابا في دينه رددته عنه الى مذهب ابي حمزة ولولا خوف
الاطالة لاوردت لك سيرتهم على التمام وقد رجع الى مذهبهما
في الزمان القديم خلف بن زياد البحراني وابو النظر الخراساني
وهما من اكابر العلماء المبصرين وقد نقل الاعتراف به

فممّن

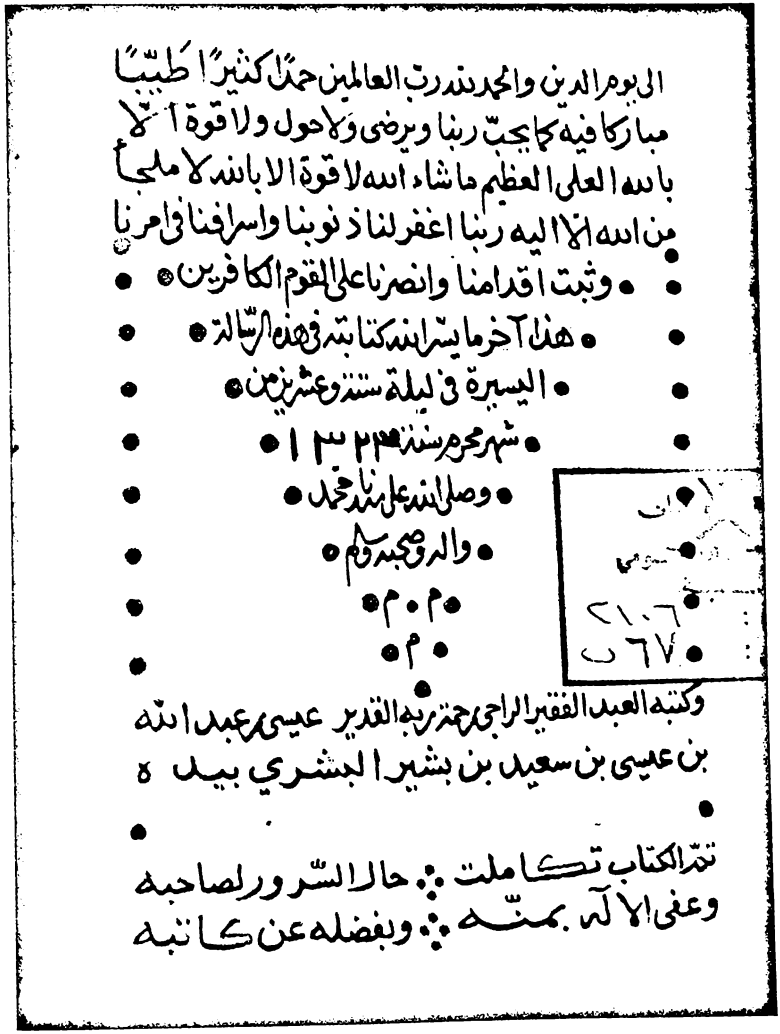

الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا
مباركا فيه كما يحبّ ربنا ويرضى ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم ما شاء الله لا قوة الا بالله لا ملجأ
من الله الا اليه ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في امرنا
وثبت اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين
هذا آخر ما يسّر الله كتابته في هذه الرسالة
اليسيرة في ليلة ستة وعشرين من
شهر محرم سنة ١٣٢٢
وصلى الله على نبينا محمد
وآله وصحبه وسلم
م ٠ م
م

وكتبه العبد الفقير الراجي رحمة ربه القدير عيسى عبد الله
بن عيسى بن سعيد بن بشير الجشري بيده

تمّ الكتاب تكاملت ∴ حال السّرور لصاحبه
وعفى الآله بمنّه ∴ وبفضله عن كاتبه

النسخة السابعة (٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وعلى آله أهل الصدق والوفا
أما بعد رسالة الامام السالمي رحمه الله المسماة اللمعة المرضية في أشعة الأنوار
فهي كما سماها لمعة تبهر البصر وتدهش الفكر وتعبر عن مسالك المذهب الاباضي بما
يشبه الجوهر والدرر اباين فيها رحمه الله مربعا المذهب ما تهتدي
به العقول وتبتهج به أهل العلم الفحول فهي لمعة أشعة وهي درة في حسنها
غالية الثمن عند وكان في بعض الايام الماضية حاول طبعها الشيخ
الاخ احمد بن حميد ناصر الكندي فوضعت لها مقدمة تمهيد به
وقصيدة أشعر بها بعض ما تعبر عما تحتوي عليه تلك المرضية وما لدى شعة
من الرشد العلمية وكنت عازما على طبعها اذ ذاك غير أن فضلت العمالية
من أصلها والآن قيض الله لها من يقوم بنشرها وهو السيد الامير
الفيصل بن علي بن فيصل بن سعيد بن له الفضل العميم والمجد المؤثل
السيد السلطان الجليل الذي قام بنشر الخيرات وتعمير العمائر على اختلاف
أنواعها وتباين أجناسها واقام لها وزارة خاصة لتحيي التراث
العماني وتبرهن للناس عن الشرف العماني والفضل للمذهب الاباضي الذي
مازال منذ أربعة عشر قرنا يساير هذا القطر العزيز الذي مازال
ولا يزال يشمله المزيد من رضاه ويقيم عمده الفخر الخالد بما يبنيانه شكر

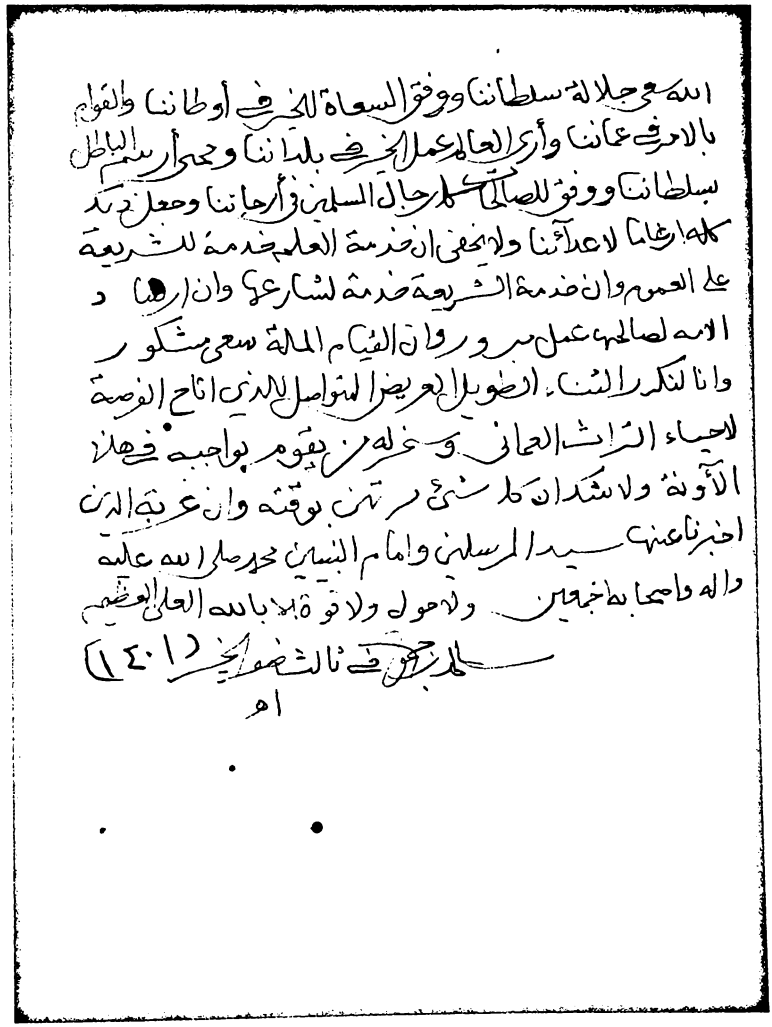

الله معي جلالة سلطاننا ووفق السعاة للخير في أوطاننا والقوام بالأمر في عماننا وأرى العالم عمل الخير في بلداننا ومحى أرسم الباطل بسلطاننا ووفق للصالحات كل رجال المسلمين في أرجائنا وجعل يده كلها إشعاعا لأعدائنا ولا يخفى أن خدمة العلم خدمة للشريعة على العموم وأن خدمة الشريعة خدمة لشارعها وأن أرجو د الله لصالحها عمل مبرور وأن القيام المالة سعي مشكور وأنا لذكر الثناء الطويل العريض المتواصل الذي أتاح الفرصة لإحياء التراث العماني وغيره من يقوم بواجبه في هذا الأوانة ولا شك أن كل شيء مرتهن بوقته وأن غربة الدين أخبرنا عنها سيد المرسلين وإمام النبيين محمد صلى الله عليه وآله وأصحابه أجمعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

سلم رجب في ثالث شهر أخير (١٤٠١)

اهـ

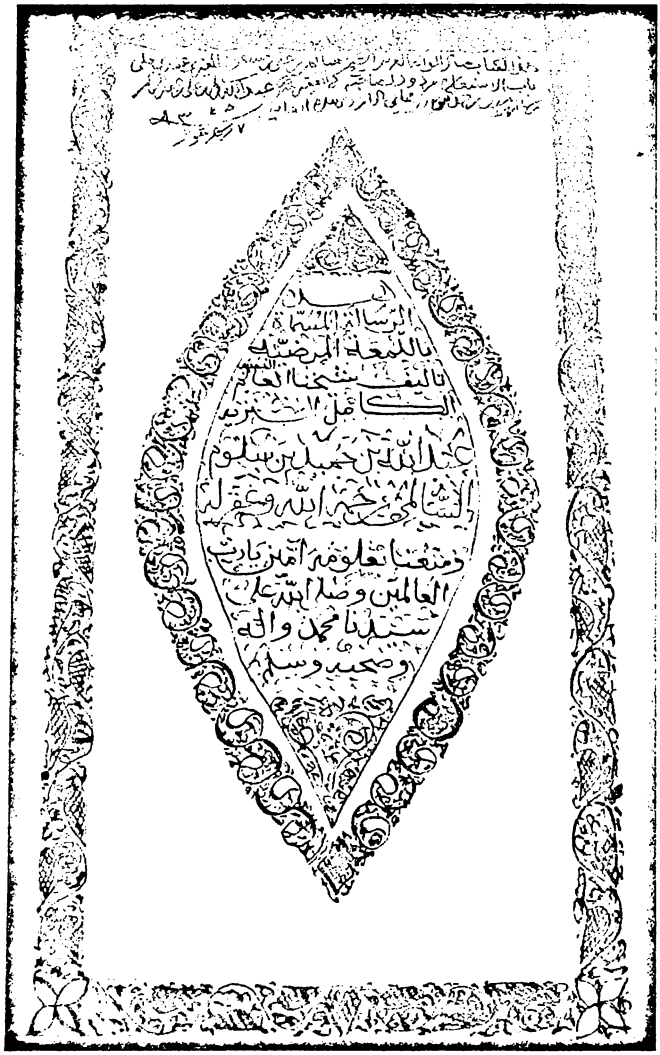

النسخة الثامنة (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم وبارك على رسولك سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله وان الدين عند الله الاسلام سبحانك اللهم وتعاليت انت
الله لا اله الا انت خلقت الخلق وشرعت الحق وانزلت الصدق
وثبت الهدى وخوفت عن الردى وارسلت الرسل مبشرين ومنذرين
ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة صلى الله عليهم جميعا
وعلى سيدنا محمد خصوصا وسلم تسليما كثيرا وعلى آله وصحبه والتابعين
لهم باحسان الى يوم الدين اما بعد فانه لما اختلفت الامة بعد
نبيها على ثلاث وسبعين فرقة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذهبت كل فرقة منهم الى مذهب وسلك كل في طريق وعاب كل فريق
على الاخر ما اليد ذهب وظنت كل طائفة انهم انوا الحكم وفصل الخطاب
وياب الله ان يكون الحق الا في واحدة وهي التي على كتاب الله تعالى
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين الا وهم
اهل الاستقامة في الدين المعروفين بالاباضية الوهبية المحمودية
كما دلت على ذلك الشواهد اللوامع والبراهين القواطع وقد اعترف لهم
بذلك الخصم والفضل ما شهدت به الاعداء فمن اعترف لهم قديما عالم
المدينة مالك بن انس فانه قال خطبنا ابو حمزة خطبة حيرت المنبر
وردت المرتاب وابو حمزة هو المختار بن عوف قائد الجيش لامام
المسلمين طالب الحق عبد الله بن يحيى الكندي رضوان الله عليهم
وان ابا حمزة خرج بالجيش الى مكة فاستفتحها ولاقته جموع الاعداء

النسخة الثامنة (٢)

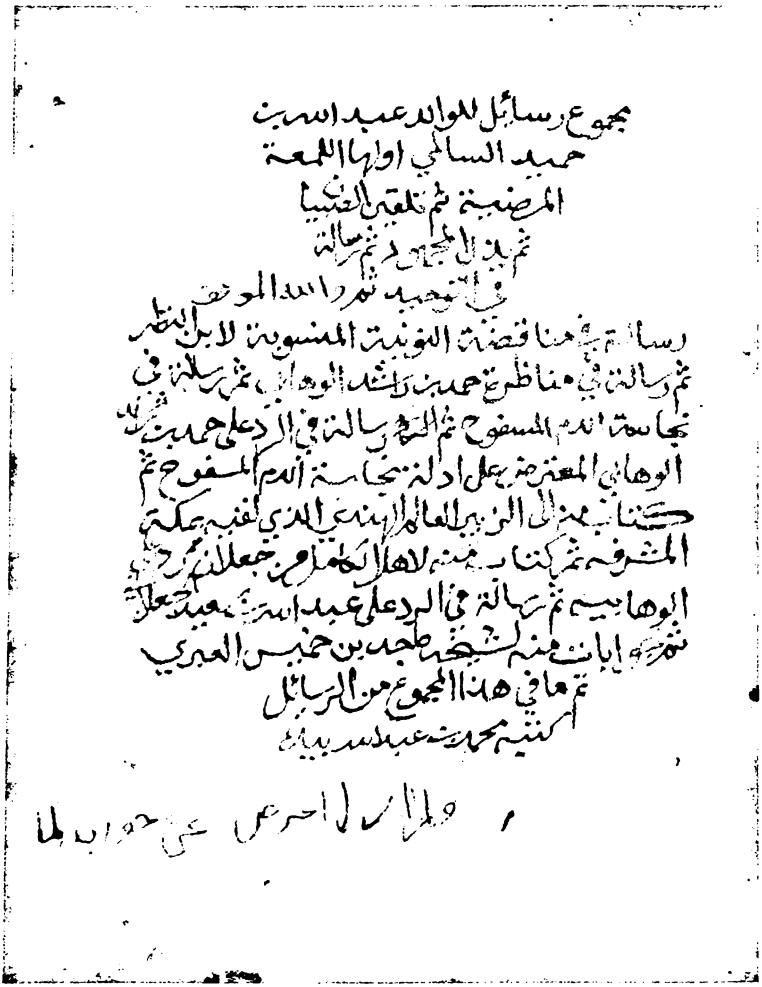

مجموع رسائل للوالد عبد الله بن
حميد السالمي اولها اللمعة
المرضية ثم تلقيح الصبيا
ثم بذل المجهود ثم رسالة
في التوحيد ثم رد الله الموقع
رسالة في مناقضة التوبيخ المنسوبة لابن بطر
ثم رسالة في مناظرة حميد بن راشد الوهابي ثم رسالة في
نجاسة آدم المسفوح ثم الرد رسالة في الرد على حميد بن
الوهابي المعترض على ادلة نجاسة آدم المسفوح ثم
كتاب منزل الزبير العالم الينبعي الذي لقيه بمكة
المشرفة ثم كتاب منه لاهل الكامل من جعلانهم رد
الوهابيه ثم رسالة في الرد على عبد الله بن عبيد جعلان
ثم جواب منه لشيخه طجد بن حميس العبري
تم ما في هذا المجموع من الرسائل
اكتبه محمد بن عبد الله بن بيا

النسخة العاشرة (١)

— ٢ —

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله اللهم وسلم وبارك على رسولك سيدنا محمد
واله وصحبه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان الدين عند الله
الاسلام سبحانك اللهم وبحمدك انت الله لا اله الا انت
خلقت الخلق وشرعت الحق وانزلت الصدق وبينت
الهدى وخوفت من الردى وارسلت الرسل مبشرين
ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ومن حي
عن بينة يحيى عن بينة وعلى سيدنا محمد
خصوصا وسلم تسليما كثيرا وعلى اله وصحبه والتابعين
لهم باحسان الى يوم الدين اما بعد فانه لما اختلفت
الامة بعد نبيها الى ثلاث وسبعين فرقة كما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهبت كل فرقة منهم
الى مذهب وسلك كل في طريق وعاب كل فريق
على الاخر ما اليه ذهب وظنت كل طائفة انهم اوتوا
الحكم وفصل الخطاب وبا بى الله ان يكون الحق الا
في واحدة وهي التي على كتاب الله تعالى وسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين

الاوم

كما يحب ربنا ويرضى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
ما شاء الله ما شاء الله لا قوة الا بالله لا ملجأ من الله
الا اليه ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في امرنا وثبت اقدامنا
وانصرنا على القوم الكافرين هذا ما يسر الله كتابته وهذه
الرسالة اليسيرة في يوم ١٨ والاربعا من جمادى الاولى سنة
١٣٢٣ وكان تمام وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

في ليلة ٢١ شهر جمادى الاولى سنة
نسخه في ص

بسم الله الرحمن الرحيم ٭ وصلى الله وبارك على رسوله
سيدنا محمد وآله وصحبه أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله
وأن الدين عند الله الإسلام ٭ سبحانك اللهم وبحمدك أنت الله لا إله إلا أنت خلقت فسويت
وشرعت فوفيت ٭ وأنزلت الصدق ٭ وبينت الهدى ٭ وخوفت الردى ٭ وأرسلت الرسل
مبشرين ومنذرين ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة صلى الله عليهم جميعًا وعلى
سيدنا محمد خصوصًا وسلم تسليمًا كثيرًا ٭ وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان
إلى يوم الدين ٭ أما بعد فإنه لما اختلفت الأمة بعد نبيها إلى ثلاث وسبعين فرقة كما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ٭ ذهبت كل فرقة منهم إلى مذهب وسلكت كل في طريق وعاب
كل فريق على الآخر ما إليه ذهب ٭ وظنت كل طائفة أنهم وحدهم الحكم وفصل الخطاب وبأي الله أن
يكون الحق الأفي واحدة وهي التي على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء
الراشدين الأربعة أهل الاستقامة في الدين ٭ المعروفون بالأباضية الوهبية المحبوبة ٭ كما
دلت على ذلك الشواهد اللوامع ٭ والبراهين القواطع ٭ وقد كفى لم يحتج بذكره والفضل
ما شهدت به الأعداء فمن لم يعرف لهم قدرًا فليعلم المدينة ما كدين الله فإنه قال لي خطيبنا أبو حمزة
خطبة حيرت المبصر وردت الأرتاب ٭ وأبو حمزة هو المختار بن عوف قائد الجيش لإمام المسلمين
طالب الحق عبد الله يحيى الكندي رضوان الله عليهم ٭ وإن أبا حمزة خرج بالجيش إلى مكة
فاستفتحها واتفق جموع الأعداء في قديد فقتلهم كل ممزق ٭ ودخل المدينة واستفتحها وخطب
أهلها خطبة تناقلتها الألسن والأسفار وقام فيها بالحجة الجحجة وأوضح المحجة ٭ وعلماء
القوم يسمعون ويجهلهم ما لك فما كان له عندهم جواب سوى قول مالك المتقدم ومعنى قوله أجبرت
المبصر أي جعلت العالم المتحير في مذهبه محتارًا حيث سمع ما لم يسمع من الحجة والبرهان ٭

فإن الدين

١٧

فيحتاج المتعلم الى حفظها كلها او اكثرها ومراعاة طرقها ولا يفي عمر بما كتب في صناعة واحدة اذا تجرد لها فيقع القصور ولا بد دون رتبة التحصيل هذا كلامه مع انا نعترف بان ضبط العلوم قد كان بعد زمان الصحابة في الكتابة لقوله صلى الله عليه وسلم العلم صيد والكتابة قيد قيدوا رحمكم الله تعالى علومكم بالكتابة الحديث ● ولان الصحابة قد تفرقوا بعد انتشار الاسلام في غالب البلدان وصعب النقل عن كثير منهم وحديث الفترة واختلاف الآراء وكثرت الفتاوى والرجوع الى الكبراء وكان تركها نقصا الكثير فرأى الناس في تحصيل العلوم ● وفرضها هنا احتيج الى التدوين وتقييد العلم بالكتابة فكان ذلك مصلحة عظيمة ● وكان لنا منه الوافر الحظ الاوفر والنصيب الاكبر وان خفي ذلك على المخالف وما احسن قول القائل واذا خفيت على الغبي فعاذر ان لا ترانى مقلة عمهاء ●

ولولا خوف الاطالة لذكرت لكم فرعا هين المذهب وكرامانه ما يدهش العقول ويطير لولا يسر الله تعالى بمنه وطال في العمر بفضله لأضعن سيرة تشتمل على مناسك هذا المذهب خرا صله ونكشف عن فرعه وفصله ● وتنبئ عن استقامته وعدله فزاول الزمان الى آخره حتى يرى الغر الجهول ان مذهبنا على سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم وعلى التابعين لهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا كما يحب ربنا ويرضى والصلوة والاقوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله لا قوة الا بالله املجا من الله الا اليه ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في امرنا وثبت اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين ● هذا آخر ما يسر الله كتابته في هذه الرسالة اليسيرة في ليلة الاحد آخر شهر جمادي الاولى سنة ١٣٢٢ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ● ٢١

تمت هذه النسخة بقلم الحقير كثير التقصير محمود سامي رمضان الحلبي

النسخة الحادية عشرة (٢)

ماخلا واحدة ناجية وهي التي ذكرها الله تعالى في كتابه فقال عز من قائل
ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون وبلوت النصارى
فوجدتهم قد كذبوا على إني عيسى فافترقوا على اثنتين وسبعين فرقة
كلها هالكة ماخلا واحدة ناجية وهي التي ذكرها الله في كتابه بقوله تعالى
وكذلك منهم قسيسين ورهبانا وانهم لا يستكبرون وستفترق امتي
على ثلاث وسبعين فرقة كلها هالكة ماخلا واحدة ناجية وكلهم
يدعي تلك الواحدة وكما قال صلوات الله وسلامه عليه قال ولقد وجد
بهذا الحق جميع العلماء المنصفين من الباحثين في الاديان
الذين وقفوا بكياسة إبحاثهم وسلامة قياسهم على ان نقاوة الدين
الاسلامي لا تنحصر الا في اتباع ابن اباض ومن البديهي ان شهادة
العدو هي اقوى الشهادات واعدلها ولما جمعوا على صدق رجاله
وشهدوا لهم بصحة الدعوى وغبطوهم عليها اخذت هيئة السلطة
هذه الشهادة منهم ماخذ الثقة ولازمت تتابع تطبيقها على
استقامة الرجال الاباضية في اقليم ميزاب بمراقبة تصرفاتهم
في المعاملة المعاشية والمعادية فلم تجد لهم مثيلا من الرجال
واذا لم يصلها من قبلهم منازعات ولا ما يوجب مشغولية الحكومة

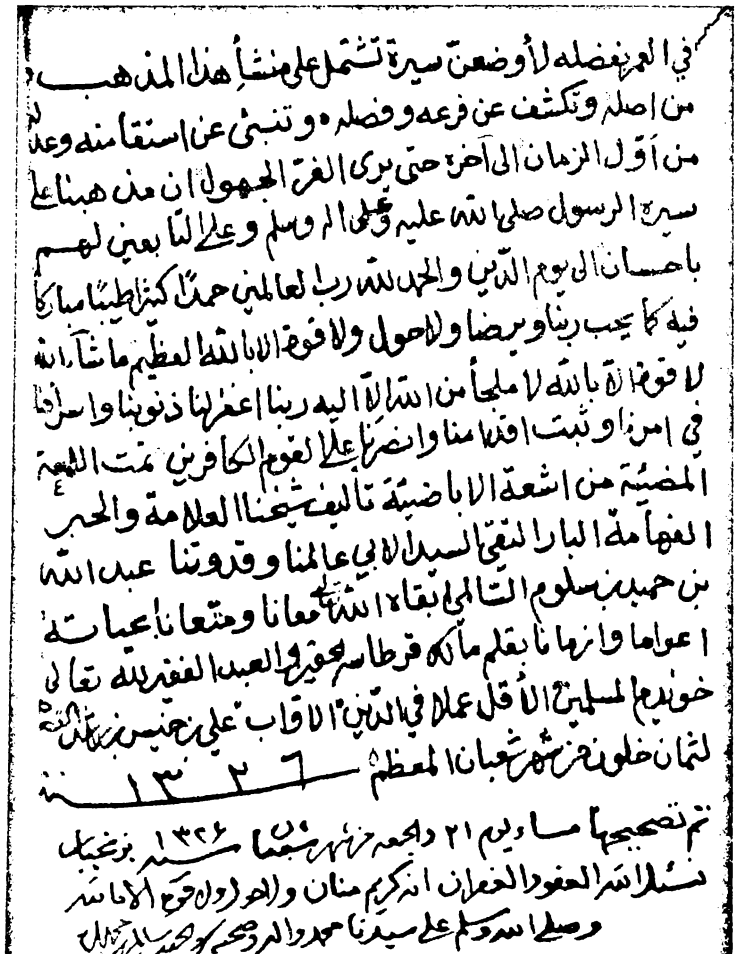

النسخة الثانية عشرة (٢)

الحواري ومي وهاشم بن عبد الله الخراساني ومنهم
خراسان نصر بن سليمان ومحمود بن نصر وابو منصور
وابو غانم بشر بن غانم وغيرهم ونقل العلم عن ابي عبيدة الى المغرب
بو الخطاب المعافري وعبد الرحمن بن رستم وعاصم
السدراني واسماعيل بن درار وغيرهم ثم كثرت علماء
المذهب بالمغرب وعمان وحضرموت فلا يحصون
عدد الرضى الله عنهم اجمعين ه وكان جلهم الائمة الراشدون
المرشدون البائعون انفسهم في رضاء ربهم الراغبون
في الآخرة الهاربون عن الدنيا ومن ايمتهم بالعراق
عبد الله بن وهب الراسبي امام اهل النهروان ثم
المرداس بن حدير الشهير بابي بلال رضي الله عنهم
وعنهم وكانت له سير واخبار وكرامات تذهل العقول
ومن ايمتهم بحضرموت طالب الحق عبد الله بن يحيى
بمان بن عبد العزيز وحمد بن سليمان وكان من ايمتهم
ابو الخطاب المعافري ه وابو حاتم الملول وعبد
رستم وابنه عبد الوهاب وابنه افلح وابنه محمد

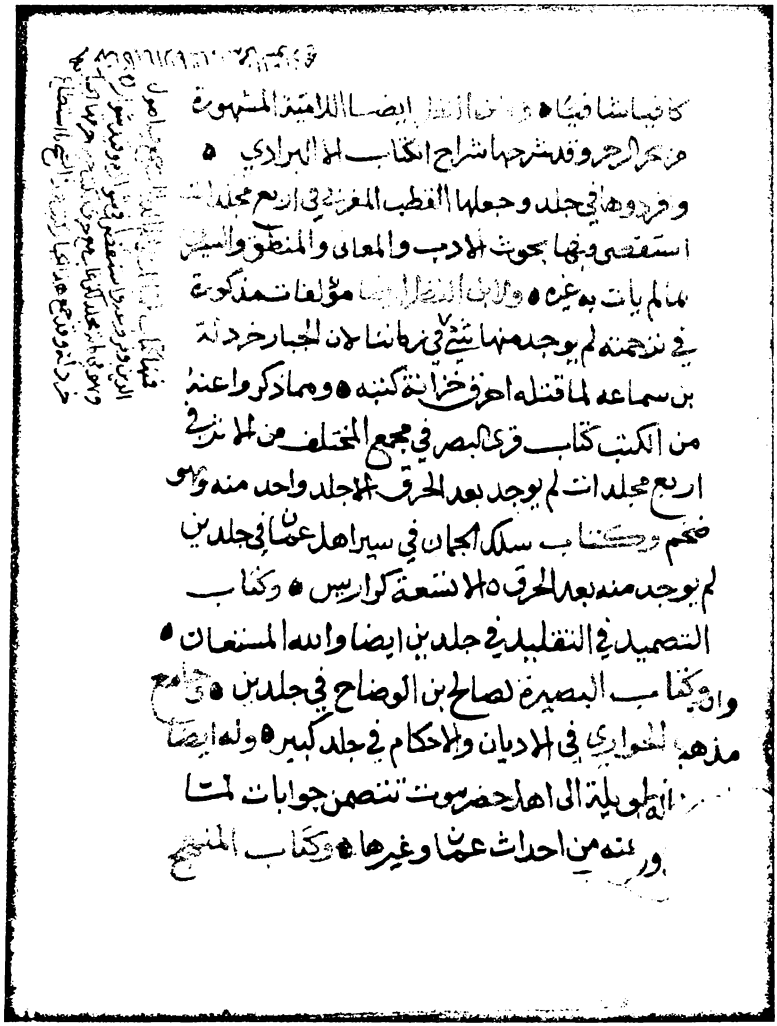

كافيا شافيا ٥ وله ايضا اللامية المشهورة
مزحر الرجز وقد شرحها شراح الكتاب الهراري ٥
وقد وجدها في جلد وجعلها القطب المقري في اربع مجلدات
استقصى فيها بحوث الادب والمعاني والمنطوق والمفهوم
مما لم يات به غيره ٥ ولابن الطراوة مؤلفات مذكورة
في ترجمته لم يوجد منها شيء في زماننا لان الجار خرد له
بن سماعه لما قتله احرق خزانة كتبه ٥ ومما ذكروا عنه
من الكتب كتاب قرى البصر في مجمع المختلف من المؤتلف في
اربع مجلدات لم يوجد بعد الحرق الا مجلد واحد منه وهو
ضخم وكتاب سلك الجمان في سير اهل عمان في جلدين
لم يوجد منه بعد الحرق ٥ الا تسعة كراريس ٥ وكتاب
التصميد في التقليد في جلدين ايضا والله المستعان ٥
وكتاب البصيرة لصالح بن الوضاح في جلدين ٥ وجامع
مذهب الحواري في الاديان والاحكام في جلد كبير ٥ وله ايضا
الرحلة الطويلة الى اهل حضرموت تتضمن جوابات لمسا
ورد عليه من احداث عمان وغيرها ٥ وكتاب المنهج

النسخة الرابعة عشرة (٢)

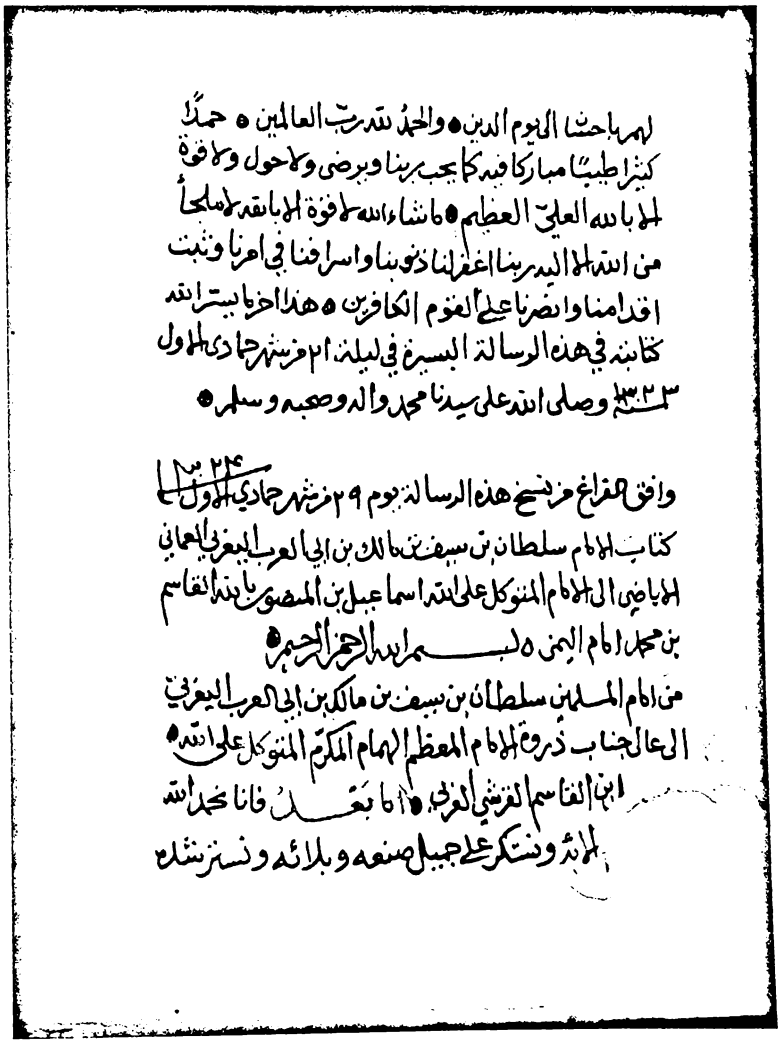

لهم باحسنا الى يوم الدين ٥ والحمدُ لله ربِّ العالمين ٥ حمدًا
كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى ولا حول ولا قوة
الا بالله العليّ العظيم ٥ ما شاء الله لا قوة الا بالله لا ملجأ
من الله الا اليه ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في امرنا وثبت
اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين ٥ هذا آخر ما يسّر الله
كتابته في هذه الرسالة البسيرة في ليلة ٢١ من شهر جمادي الاول
سنة ١٣٠٢ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ٥

وافق الفراغ من نسخ هذه الرسالة يوم ٢٩ من شهر جمادي الاول سنة ١٣٠٢
كتاب الامام سلطان بن سيف بن مالك بن ابي العرب اليعربي اليعماني
الاباضي الى الامام المتوكل على الله اسماعيل بن المنصور بالله القاسم
بن محمد امام اليمن ٥ بسم الله الرحمن الرحيم ٥
من امام المسلمين سلطان بن سيف بن مالك بن ابي العرب اليعربي
الى عالي جناب ذروة الامام المعظم الهمام المكرّم المتوكل على الله ٥
ابن القاسم القرشي الحسني ٥ اما بعد فانا نحمد الله
المائد ونستكر على جميل صنعه وبلائه ونسترشده

اللُّمْعَة المَرْضِيَّة مِنْ أَشِعَّةِ الإباضِيَّة (١)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصلِّ اللهم وسلِّم وبارِكْ على رسولك سيّدنا محمّد وآله وصَحْبِه

أشهدُ أن لا إله إلا الله وَحْدَه لا شريك لَهُ، وأشهد أنَّ مُحمَّدًا عبده ورسولُه، وأنَّ الدينَ عند الله الإسلام.

سبحانك اللهم وبِحَمْدِكَ، أنتَ الله لا إِلَهَ إلا أنت، خلقتَ الخلقَ، وشرعتَ الحق، وأنزلت الصدق، وبيَّنْتَ الْهُدى، وخَوّفتَ من الرَّدَى، وأرسلتَ الرُّسُلَ مبشِّرين ومُنْذِرين، ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، صلَّى اللهُ عليهم جميعًا وعلى سَيِّدِنَا محمَّدٍ خُصُوصًا، وسلَّم تسليمًا كثيرًا، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ والتابعينَ لَهُمْ بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أمَّا بَعْدُ؛ فإنه لَمَّا اختلفت الأُمَّةُ بعد نبيِّها إلى ثلاثٍ وسبعين فِرْقَةً ـ كما قال رَسُولُ الله ﷺ ـ ذَهَبَ كُلُّ فرقةٍ منهم إلى مَذْهَبٍ، وسَلَكَ كلٌّ في

(١) هذا النصُّ يشتمل ـ في حواشيه ـ على فوارق النُّسَخِ المخطوطة، مع تعليقاتٍ قليلة تنصَبُّ في توضيح بعض ألفاظه، وتوثيق نصوصه الواردة في غير مَسْرَدِ المصنفات. ويليه نصٌّ آخر يشتمل على عُنْوَاناتٍ لِمُحْتَوَى الكتاب، وترقيمٍ للمصنّفات التي سَرَدَهَا المؤلفُ، مع تعليقاتٍ مطوّلة عليها.

طريقٍ، وعاب كلُّ فريق على الآخَرِ ما إليه ذَهَب، وظَنَّتْ كلُّ طائفةٍ أنّهم أوتوا الحُكْمَ وفَصْلَ الخِطَاب، ويأبَى اللهُ أن يَكُونَ الحَقُّ إلا في واحدةٍ، وهي التي على كتاب الله تعالى وسُنَّةِ رسولِهِ ﷺ وسُنَّةِ الخلفاء الراشدين، ألا وَهُمْ أهلُ الاستقامة في الدِّين، المعروفون بالإباضية الوَهْبِيَّة الْمَحْبُوبِيَّة، كما دَلَّتْ على ذلك الشواهِدُ اللَّوامِعُ، والبَرَاهِينُ القَوَاطِعُ.

وقد اعْتَرَفَ لَهُم الخَصْمُ بذلك، و«الفَضْلُ ما شَهِدَتْ به الأعداءُ». فمِمَّن اعترف لَهُم قديمًا عالِمُ المدينة مالكُ بن أَنَسٍ، فإنَّهُ قال: «خَطَبَنا أبو حَمْزَةَ خُطْبَةً حَيَّرت الْمُبْصِرَ، وَرَدَّت الْمُرْتَابَ»[1].

وأبو حمزة هو المُخْتَارُ بن عَوْفٍ قائدُ الجيشِ لإمامِ المسلمين طالبِ الحَقِّ عبد الله بن يَحْيَى الكِنْدِيّ ـ رضوانُ الله عليهم ـ. وإنَّ أبا حَمْزَةَ خَرَجَ بالجيش إلى مكة فاستفْتَحها، ولاقَتْهُ جُمُوعُ الأعداءِ في قُدَيْدٍ فَمَزَّقَهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ، ودخل المدينة واستفتحها، وخَطَبَ أهلَها خُطْبَةً تناقَلَتْها الأَلْسُنُ والأسْفَارُ، أقام فيها الحُجَّةَ وأَوْضَحَ المَحَجَّة، وعُلماءُ القَوْمِ[2] يَسْمَعُونَ، ومِنْ جُملَتِهِمْ مَالِكٌ، فما كان لَهُ عندهم جوابٌ سِوَى ما قال مَالِكٌ المتقدِّم.

ومعنى قَوْلِهِ: «حَيَّرَت المُبْصِرَ» أي[3] جَعَلَت العالِمَ المُتَبَصِّرَ في مذهبه

---

(١) العقد الفريد؛ لابن عبد ربه (القاهرة. ط١: د.ت) ٤/ ١٤٥.

(٢) جرى الإباضيةُ في كُتُبِهِمْ على إطلاق مصطلح «القَوْم» أو «قومنا» على أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى، ومِثْلُهُ قولُهُم: «المُخَالِفُون» أو «مُخَالِفُونا».

(٣) أقُولُ ـ من غير اعتراض على المؤلف نفعنا الله بعلمه ـ: عَابَ قُطْبُ الأئمَّةِ على العَقْبِيِّ في رَدِّهِ عليه الجَمْعَ بين «مَعْنى» و«أيْ» في نَحْوِ الجُمْلَةِ الواردةِ أعلاه، وصَوَّبَ القُصُورَ على أحَدِهِمَا وإلا بَقِيَ المبتدأ بلا خَبَرٍ ولا نائبٍ عنه. انظر ـ قطب الأئمة: رسالة إنْ لَمْ تَعْرِف الإباضيَّةَ يا عَقْبِيُّ يا جزائريُّ (مط) ص ١٧٧.

مُحْتَارًا، حيثُ سَمِعَ ما لَمْ يَسْمَعْهُ من الحُجَّة والبرهان، وقَوْلِهِ: «وَرَدَّتِ المُرْتَابَ» أي مَنْ كان مُرْتابًا في دِينِه ردَّتْه عنه إلى مَذْهَبِ أبي حَمْزَةَ. ولولا خَوْفُ الإطالة لأوْرَدْتُ لَكَ سِيرتَهم على التمام.

وقد رَجَعَ إلى مذهبنا في الزمان القديم خَلَفُ بن زيادٍ البَحْرَانِيُّ[1]، وأبو النَّظْرِ الخُرَاسَانِيُّ[2]، وهُمَا مِنْ أكابر العلماء المُبْصِرِينَ.

---

(١) روي القاضي نجاد بن موسى المنحي (ت ٥١٣هـ) في كتابه **البصائر والإرشاد** (من نسخته المحفوظة بوزارة التراث والثقافة (برقم٢١٢٩)، عن العلامة ابن بركة قال: «أخبرني الشيخ أبو مالك غسان بن محمد بن الخضر، عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن محبوب، عن أبي معاوية عزان بن الصقر رضي الله عنهم أجمعين؛ أن خلف بن زياد البحراني رحمه الله لما نشأ ووجد الاختلاف بين الناس، قال: لا يكون الناس مع اختلافهم مُحِقِّين مع التخطئة لبعضهم، وإنّ للهِ دينا تعبّد به عباده لا يعذرهم بجهلهم إياه، وتركهم له. فخرج يطلب ما كُلّف، حتى دخل البصرة، فكلما لقي فقيهًا أو منسوبًا إليه العلم يسأله عن اعتقاده، فإذا أخبره قال: الحق في غير هذا. إلى أن لقي أبا عبيدة مسلم بن أبي كريمة رحمه الله، فلما أخبره بمذهبه قال خلف بن زياد: هذا هو الحق الذي تعبد الله به العباد».

(٢) **أبو النظر الخراساني**: لم أهتدِ إلى معرفة هذا الرجل. ووجدتُ في طبقات الدرجيني نقلاً عن سير أبي سفيان ما نصُّه: «كان رجلٌ من ضبة هو ابن عم المسيب بن زهير، وكان صفريًّا من أصحاب شبيب، وكان الحجاج بن يوسف طلبه، فهرب إلى البصرة، فنزل عندنا في دربنا في الأزد واكتتم عندنا. فدعاه المسلمون إلى الإسلام فأجابهم، وكان يسمى مصقلة، وسُمّي بعد ذلك بسطاما أبا النظر، فغلب عليه بسطام. قال: فكان يقول لهم: إلى مَ تدعونني؟ فقالوا له: إنا ندعوك إلى ولاية مَنْ علمته أنه يقول الحق ويعمل به، وندعوك إلى البراءة ممن علمت أنه يقول بخلاف الحق ويعمل به، وندعوك إلى الوقوف عمن لا تعلم حتى تعلم. قال أبو النظر: فلما سمعتُ هذا من كلامهم علمتُ أنه دين الله الذي ارتضاه. قال: فقبل الإسلام، وكان خَيِّرًا فاضلا، وله فضلٌ في المسلمين وشرف».

قلتُ: هذا النص وَرَدَ ـ بتصرف ـ عند الشماخي في السير، وتحرّف اسمه فيه إلى: =

وقد نُقِلَ الاعترافُ به عن جماعةٍ كثيرين من المُخَالِفِينَ. قال القُطْبُ[1]: «وقد أقَرَّ لي علماءُ الحَرَم أنَّ دِينَ الإباضية الوَهْبِيَّةِ خالٍ عن البدعة». قال: «وإذا كانت الإباضيةُ الوهبية ـ مع عَمَلهم بتلك الطاعات وتَرْكِهم تلك المعاصي ـ في ضَلالٍ؛ فَمَنْ يكون إذًا على صوابٍ؟! أهؤلاء الَّذِينَ يَبُولون على أعقابِهِمْ ولا يستجمرون؟ وتنجس ثيابُهم ويُصَلُّون بِهَا وبلا استنجاءٍ ولا غسل جنابة؟ ويشربون الدخان والخمر وأنواع المسكرات والمفترات؟ ويعتقدون الرُّؤْيَةَ التي تُوجِبُ أنَّ للهِ لونًا وحُلولاً في مكان وَجِهَاتٍ؟ ويُطفِّفُون الكَيْلَ والميزان ويسرقون المال ويستعملون الربا؟ وتنكشفُ نساؤهم ولا يَصُونُونَهُنَّ؟ ويحكمون بالجور ويأخذون الرِّشَا؟ ويقارفون تلك المعاصي كلها غير الشرك؟ ويتركون الفرائضَ والطاعاتِ غيرَ التوحيد؟ فمَنْ فَعَلَ ذلك مِنّا أو منهم ومات غيرَ تائبٍ فهو في النار»[2].

= بسطام بن عمر بن المسيب بن زهير. والصحيحُ ما ورد في الطبقات، وقد عَدَّه الدرجيني من أعلام الطبقة الرابعة (١٥٠ ـ ٢٠٠ هـ) وهذا يتوافق مع زمان ابن عمه المذكور: المُسَيَّب بن زهير، وهو المسيب بن زهير بن عمرو الضبي، أبو مسلم: قائدٌ، كان على شرطة المنصور والمهدي والرشيد العباسيين ببغداد. وولاه المهدي (خُراسَان) مدة قصيرة. توفي سنة ١٧٥هـ كما في الأعلام للزركلي. ومما سبق لا تظهر لبسطام صلةٌ بخراسان سوى ولاية ابن عمه عليها مدة من الزمن، وهي صلة بعيدة. هذا إنْ صَحَّ أنه هو الذي يعنيه المؤلف، والله أعلم.

(١) نَبَّهَ المؤلِّفُ في فاتِحَةِ كتابه «مَشَارِق أنوار العُقُول» إلى أنه مَهْمَا أطْلَقَ لفظ «القُطْب» أو «قُطْب الأئِمَّة» فمُرادُهُ به: الشيخُ محَمّد بن يوسف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ)، وعلى هذا الاصطلاح جَرَى في سائر تصانيفه.

(٢) قطب الأئمة: إزالة الاعتراض عن مُحِقّي آل إباض ص ٦٣ ـ ٦٥ (طبعة حجرية) ص ٥٢ ـ ٥٣ (طبعة وزارة التراث/ عُمان).

هذا كلامُه، ومعناه أنَّهُم يتركون الواجباتِ غيرَ التوحيد ويفعلون المعاصيَ كُلَّها وَهُمْ مع ذلك لا يَقْطَعُونَ بالخُلُود لفاعل ذلك، بَلْ يقولون إنَّه يَدْخُلُ الجَنَّةَ قطعًا؛ لِحَدِيث: «مَنْ قال لا إِلَهَ إلا الله دَخَلَ الجَنَّةَ؛ وإنْ زَنَا وإنْ سَرَق».

وجوابُهُمْ أنْ نقول: نَحْنُ نقول لا إله إلا الله ولا نَزْنِي ولا نَسْرِقُ، فَيَلْزَمُكُمْ أنْ تَقْطَعُوا لنا بالجَنَّة، وإذا قَطَعْتُمْ لنا بذلك فعَلامَ الطَّعْنُ في مَذْهَبِنَا؟

هذا على تسليم ما قالوه مِنْ ظاهر الحديث، وهو عِنْدَنَا ـ إنْ صَحَّ ـ مُتَأَوَّلٌ بأنَّ مَنْ قَالَهَا دَخَلَ الجَنَّةَ وإنْ زَنَا وإنْ سَرَقَ قَبْلَها، لأنَّ الإسلام جَبٌّ لِمَا قَبْلَه، وهذا في مَنْ قَالَهَا وأتْبَعَها العَمَلَ، أو مات قَبْلَ أن يَجِبَ عليه العَمَلُ، لِقَوْلِهِ عزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [فُصِّلَت: ٣٠، الأحقاف: ١٣] وقولِهِ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ في كثيرٍ من الآيات[1]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤].

ولولا القَطْعُ بتعذيب التاركِ للفَرْضِ أو الفاعلِ للكبيرة إنْ لَمْ يَتُبْ لَمَا صَحَّت الفرائضُ ولا ثَبَتَت المُحَرَّمات، فإنه يَلْزَمُ عليهِ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ ذلك وتَرْكُه على سَوَاءٍ، وقد قال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥] ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

---

(١) انظر مثلا: سورة الشعراء/ الآية ٢٢٧؛ وسورة ص/ الآية ٢٤؛ وسورة التين/الآية ٦، وسورة العصر/الآية ٣، وغيرها كثير.

وقد تَنَبَّهَ لِهَذا المَعْنَى السَّيِّدُ الجليلُ مصطفى بن إِسْمَاعيل المِصْرِيُّ[1] ـ متَّعَنَا الله بِحَيَاتِهِ واسْتَعْمَلَنَا وإيَّاهُ في طاعَاتِه ـ فَرَجَعَ عن مذهب الأشاعرة إلى مذهب الحق، وهو أَوْسَعُ أترابِه عِلمًا وفاقَهُم كِيَاسَةً، وها هو قد نَصبَ نفسه داعيًا إلى الله يُنادي بلسان الحال والمقال، وقد ألّف «الْهَدِيَّةَ الإسلامِيَّةَ» في النَّصَائِحِ العامة، وبثّ الخُطَبَ في صُوَرِ الجرائد لينتفع بِها الخاصَّةُ والعامَّة.

وقد قال في هَدِيَّتِه ـ حين ذَكَرَ مُحَمَّدَ بنَ أَفْلَحَ إمامَ المسلمين ببلاد المغرب في الزمان القديم ـ قال: «ولقد قَامَ هذا الإمامُ بأَهَمِّ واجباتِ العناية في احترام شعائر الله وصَوْنِ الدِّينِ الكريم مِنْ أَنْ يتطرّق إليه دَخيلُ العَبَث، أو أنْ تَمَسَّه أهواءُ التعسُّف والرَّكَاكة والخَلْطِ في أقَلِّ القليل مِنْ أُصُولِهِ وفُرُوعِه، بعد أنْ تَلَقّاه عن أبيه أفلحَ، عن أبيه عبدالوهاب، عن أبيه عبد الرحمن بن رُسْتُم الفارسي، عن أبي عبيدة مُسْلِم، عن مرجع المسلمين أبي الشعثاء جابر بن زيد البصري العُمَاني، وهو من التابعين الأخيار، أخذ العلم عن البحر الزاخر ابن عباس ـ ابن عَمِّ رسول الله ﷺ ـ وعائشةَ أمِّ

---

(١) **مصطفى بن إِسْمَاعيل صبري باشا الطوبَجِي العمري الفارضي الحَمَوِيّ** أصلاً المصري مولدًا ووفاةً (ت بعد ١٣٣٤هـ): داعيةٌ أديب، اعتنق المذهب الإباضي على يد رفيقه السيد قاسم بن سعيد الشماخي المغربي (ت ١٣٣٤هـ) نزيل مصر، وتزوج بنته لالة بنت قاسم، وشكّلا ثنائيًا رائعًا بِمِصْرَ، ساندا الشيخين محمد عبده ومحمد رشيد رضا في دعوتِهِمَا، ولَهُمَا محاضراتٌ ومقالات وكتابات وأعمال مشتركة؛ منها: الرد على العلامة الأزهري طَمُّوم، وتحقيقُهما رسالةَ قطب الأئمة «إنْ لَمْ تعرف الإباضية» وتقريظُهما ديوانَ «السيف النَّقَّاد»، وإنشاؤُهُمَا مجلة «نِبْرَاسِ المشارقة والمغاربة». وانفرد مصطفى بن إسماعيل بتأليف كتاب «**الهَدِيَّة الإسلامية الأولى للمُلوك والأُمَرَاء في الداء والدواء**» المطبوع سنة ١٣٢١هـ بالقاهرة. توفّي ولَمْ يعقبْ إلا بنتًا واحدة. (انظر ترجمته في: **قبسات من أنوار البدر الزاهر**؛ لكاتب هذه الأسطر).

المؤمنين ـ رضي الله تبارك وتعالى عنها ـ التي لَمْ يترك دقيقةً من دقائق حياة الرسول ﷺ في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده وحديثه وصَمْتِهِ ونومه ويَقَظَتِهِ وبِجُمْلَةِ حركاته وسَكَناته حتى أسرار خَلْوَتِهِ معها[1] إلا واسْتَوْعَبَ معرفته منها، حتى كانت تَتَصَبَّبُ ـ رضي الله عنها ـ أمامَه عَرَقًا مِنْ حَرَج السؤال وخَجَل الجواب».

قال: «وكانت وِلادَتُه في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لِسَنَتَيْنِ بَقِيَتَا منها». قال: «وذلك أنَّ عُمَرَ مات سنة ثلاثٍ وعشرين من الْهِجْرة، فتكون ولادةُ جابرٍ سنة إحدى وعشرين منها، ومات سنة سِتٍّ وتِسْعِينَ».

قال: «وكان عُمُرُ مالكٍ إمام المالِكِيَّة سنةً واحدة؛ لأنه وُلِدَ سنة خمسٍ وتسعين ومات سنة تسع وسبعين بعد المئة، وكان عُمُرُ أبي حنيفة إذ ذاك خمسة عشر سنة؛ لأنه وُلِدَ سنة ثمانين من الْهِجْرة ومات سنة مئةٍ وخمسين منها».

قال: «أمَّا الشافِعِيُّ فقد وُلِدَ في القرن الثاني سنة مئة وخمسين، ومات لأربعٍ بعد المئتين، ووُلِدَ أحمد بن حَنْبَلَ سنة مئة وأربع وستين، ومات سنة إحدى وأربعين بعد المئتين».

قال: «فيُسْتَدَلُّ من هذا البيان أنَّ مذهب الإباضية ـ نسبةً إلى الإمام عبد الله بن إباض رضي الله تبارك وتعالى عنه وعنّا وَعَنْ جميع مَنْ صَلَحَ من الأئمة الطاهرين الأخيار ـ هو أقدمُ المذاهبِ تاريخًا وأوثقُها مصدرًا

---

(١) سؤالُ جابرِ بن زيدٍ السيدةَ عائشة عن كيفية جماع النبي ﷺ قضيّةٌ ناقَشَهَا الشيخُ أبو إسحاق اطفيش في أكثر من موضعٍ من مؤلفاته، وبَيَّنَ وَجْهَ الصواب في تفسيرِها وحَمْلِهَا على المَحْمَلِ اللائق. (راجع كتاب: **أبو إسحاق اطفيش ـ صوت الإباضية وسفير أهل الاستقامة**؛ لكاتب هذه الأسطر، عند الحديث عن كتاب «ذكرى أبي الشعثاء»).

وأصَحُّها تأويلاً، وأحفظُها لِلُباب طهارةِ الدِّينِ الحنيف ونقَاوَتِهِ وسَمَاحَتِهِ وزَكَاوَتِهِ، وعلى ذلك فليس ثَمَّةَ مِراءٌ في أنه هو الطريق الحقُّ الذي كان يَمْضِي عليه رسولُ الله ﷺ والصحابةُ معه، وتَلَقَّاه عن جبريلَ عن ميكائيلَ عن إسرافيلَ عن اللوح المحفوظ عن اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وأنه هو الصراط المستقيم الذي دعانا اللهُ إلى اتّباعه في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وأنَّ أصحابَه العاملين بما فيه هم المؤمنون حقًّا أهلُ الفرقة الناجية التي عناها رسول الله ﷺ في هذا الحديث الصَّحيح: «بَلَوْتُ اليهودَ فوجدتُهم قد كذبوا على أَخِي موسى فافترقوا على إحدى وسبعين فرقةً؛ كُلُّها هالكةٌ ما خلا واحدةً ناجيةً، وهي التي ذَكَرَها اللهُ تعالى في كتابه فقال عَزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، وبَلَوْتُ النصارى فوجدْتُهم قد كَذَبوا على أَخِي عيسى فافترقوا على اثنين وسبعين فرقة؛ كُلُّها هالكةٌ ما خلا واحدةً ناجيةً، وهي التي ذكرها الله في كتابه بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة: ٨٢]، وستفترق أمّتي على ثلاثٍ وسبعين فرقة؛ كُلُّها هالكةٌ ما خلا واحدةً ناجيةً، وكلُّهم يَدَّعي تلك الواحدة». أو كما قال صلوات الله عليه».

قال: «ولقد شَهِدَ بِهذا الحقِّ جميعُ الفلاسِفَةِ الفرنْسَاوِيِّينَ الباحثين في الأديان، الذين وَقَفوا بكِيَاسَةِ أبحاثهم وسَلامَةِ قِيَاسِهِمْ على أنَّ نَقَاوَةَ الدِّينِ الإسلامي لا تَنْحَصِرُ إلا في مَذْهَبِ أتْبَاعِ ابن إباضٍ، ومِنَ البَدِيهِيِّ أنَّ شَهَادَةَ العَدُوِّ هي أَقْوَى الشَّهَادَاتِ وأَعْدَلُهَا.

ولَمَّا أَجْمَعُوا على صدق رِجَالِهِ وشَهِدُوا لَهُم بصحة الدَّعْوَى وغَبَطُوهم عليها أخَذَتْ هيئةُ السُّلْطَةِ هذه الشهادةَ منهم مَأْخَذَ الثقة، ولازمتْ تُتَابِعُ تطبيقَها على استقامة الرجال الإباضيَّة في إقليم مِيزَاب[1] بمُرَاقَبَةِ تَصَرُّفاتِهم في المعاملة المَعَاشِيَّة والمَعَادِيَّة، فلم تَجِدْ لَهُمْ مَثِيلاً من الرجال، وإذْ لَمْ يصلْها من قِبَلِهِمْ مُنَازَعَاتٌ ولا ما يُوجِبُ مَشْغُولِيَّةَ الحكومة بشيءٍ من قِبَل أحوالِهِم الشؤونية؛ ولم تَرَ منهم في سُجُونِهَا أثيمًا ولا مُجْرِمًا؛ كما لَمْ تعثر في سِجِلَّات المحاكم على اسم رَجُلٍ من رِجَالِهِمْ تَشْمَلُهُ قضيَّةٌ من القضايا المُكَدِّرَةِ كأرباب السَّوَابِقِ؛ الأمرُ الذي لَمْ يَنْشَأْ إلا من احترامهم التكاليفَ الشرعية ودَأْبِهِمْ على التَّحَلِّي بكمالات الصدق والوفاء والأمانة والصَّفَاءِ والتَّنَاصُرِ والتَّوَازُرِ على البِرِّ والإِحْسَانِ؛ فإنَّها لَمْ تَنْثَنِ عن لَحْظِهم بِعَيْنِ الرِّعاية والتَّجِلَّة، وإعانتهم على الظهور في وَسَطِ الْهَيْئَاتِ الأخرى من أهل مذاهب الفِرَق، وقَدَّسَتْ أقوالَهُم وأحكامَهم، فهي تَرْجِعُ إليهم في مشاكل الدين عن باقي الفرق المنتشرة في إقليم الجزائر».

قال: «أمَّا مَنْ رَامَ اسْتِقْصَاءَ النِّسْبَةِ الإباضيَّةِ بِحَذَافِرِهَا فعليه برسالة الأُسْتَاذِ المكرَّم الشيخ عبد الله بن يحيى الباروني[2] مرجع الإباضية في جبل فَسَّاطُو[3] من إقليم طَرَابُلُس الغَرْب».

---

(١) وَادِي مِيزَاب: مَعْقِلُ الإباضيَّة في الجزائر.

(٢) يُشِيرُ إلى الرسالة المسمَّاة «سُلَّمَ العَامَّة والمبتدئين إلى مَعْرِفَةِ أئمَّة الدِّين» للشيخ عبد الله بن يحيى البارُونِيّ (ت ١٣٣٢هـ)؛ طُبِعَتْ سنة ١٣٢٤هـ بالقاهرة بتعليق ولده سُليمان باشا، ويعني بقوله «النِّسْبَة الإباضيَّة» ما تعارف الإباضية على تسميته بـ «نَسَب الدِّين» أو «إِسْنَاد المذهب» وهو ذِكْرُهُمْ مَنْ أخَذُوا عنه الدِّين وتَلَقَّوْا منه العِلْمَ مِنَ المشايخ في كُلِّ عَصْرٍ حتى عَصْرِ الصحابة الذين نَقَلُوهُ عن رسول الله ﷺ.

(٣) فَسَّاطُو - بتشديد السين -: اسمٌ يُطْلَقُ على قُرىً متعدّدة من جبل نَفُوسَةَ في ليبيا، منها: =

قال: «ومَن تَطَلَّعَ إلى الوُقُوفِ على أَبْلَغِ مَرَاتِبِ الغَيْرَةِ والحِرْصِ على العَمَلِ بدقائق كتابِ الله والتوقِّي من البِدَعِ والأحْدَاثِ فَلْيُطَالِعْ خِطَابَ عبد الله بن إِبَاضٍ إلى عَبْدِالمَلِكِ بن مَرْوَانَ المَسْطُورَةَ دُرَرُه وغُرَرُه في كتاب (مَرَاشِدِ التَّقِيَّة)[1] للتَّقِيِّ الفَهَّامَةِ السَّيِّد قاسِمِ بن سَعِيدٍ الشَّمَّاخي».

قال: «ومَنْ أرَادَ أَنْ يَشْرَحَ الصَّدْرَ بالحَنِيفِيَّةِ السَّهْلَةِ السَّمْحَةِ التي بُعِثَ بها أبو القاسم مُحَمَّدِ بن عبد الله ـ صلواتُ الله تعالى عليه ـ وسَلِمَتْ مِنْ عَبَثِ التأويل وخطأ التفسير والتعسُّف في التطبيق والقياس؛ فعليه بِتَسْرِيحِ الطَّرْفِ في رِيَاضِ أَسْفَارِ هذا المذهب الإباضي الجليل في مُسْتَقَرِّ الشَّيْخِ الموقَّر مُحَمَّد بن يُوسُفَ الإباضي[2] بوِكَالَةِ الإباضية في

= مانو ومَرْسَاوْن وجِبَطَال وجَادُو وجَنَّاوْن وغيرها (انظر ـ الباروني: سلم العامة والمبتدئين ص ٥٤) وقد استوطنها الشيخُ الباروني بعد انتقاله إليها من «كَبَاو» مَسْقَطِ رَأْسِهِ.

(١) «مَرَاشِدُ التَّقِيَّة»؛ كِتَابٌ لَمْ أَطَّلِعْ عليه، وواضِحٌ أن الشيخ الشماخي أَلَّفَهُ قبل سنة ١٣٢١هـ بدليل إحالة السَّيِّد مصطفى بن إِسْمَاعيل إليه هنا، ويَبْدُو لِي أنَّ الكتابَ لَمْ يَرَ نُورَ المطابِعِ إلى الآن، فلا نَجِدُ إشارةً واحدةً إلى ذلك، أضِفْ إليه أنَّ الزِّرِكْلِيَّ لَمْ يَذْكُرْهُ ضِمْنَ كُتُبِ الشماخي المطبوعة، وعليه فلا ندري مصيرَه الآن، ولَمْ نَسْمَعْ به مَخْطُوطًا في شيءٍ من دُور الكتب. والشيخ قاسم بن سعيد بن قاسم الشماخي هو رفيق السيد مصطفى الذي تأثر به تأثرًا شديدًا، توفي سنة ١٣٣٤هـ.

(٢) مُحَمَّد بن يوسُف بن عيسى بن أبي القاسم الباروني (ت بعد ١٣٢٢هـ): نَفُوسِيُّ الأصل، جِرْبِيُّ المولد والنشأة، مِصْرِيُّ الوفاة، تتلمذ على والده، ثُمَّ رَحَلَ إلى أَزْهَرِ القاهرة وتعلَّم على مشايِخِه، أَسَّسَ أهمَّ مطبعةٍ إباضية، هي المطبعة البارونية في حَيِّ ابن طولون بقاهرة مصر، وطَبَعَ فيها جملةً مفيدة من تصانيف الإباضية المغاربة والمشارقة، افتتحها سنة ١٢٩٧هـ، وكانت طباعتُها حَجَرِيَّةً حتى تَعَرَّضَتْ لِحَرِيقٍ جُزْئِيٍّ سنة ١٣١٦هـ، ثم استبدَلَ بها الطباعَة على الآلة، ولَمْ تَلْبَثْ حتى نَشَبَ فيها حريقٌ آخر سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م دَمَّرَهَا كُلِّيًّا. (راجع ـ مارتن كوسترس: حركة النشر الإباضية في القاهرة ١٨٨٠ ـ ١٩٦٠م (بالإنجليزية) ص ٢ ـ ٤).

القاهرة بِطُولون»[١][٢]

هذا كلامُهُ ـ جَزَاهُ الله عن الإسلامِ وأهلِهِ خيرًا وحَفِظَه من كل بؤسٍ وضَيْر ـ ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ﴾ [الزمر: ٣٧].

وقد كان هذا المذهبُ المُبَارَكُ في الزمان الأوَّلِ منتشرًا في جميع الآفاق والنَّواحِي، وأكثَرُ أهلِهِ بالبَصْرَةِ ومَكَّةَ وعُمَانَ والمَغْرِبِ واليَمَنِ وخُرَاسَان، وكان أهلُ حَضْرَمَوْتَ كُلُّهُمْ على رَأْيِ أَهْلِ عُمَانَ، وكان بَعْضُ أَهْلِهِ في المُوصِلِ، ومِنْ علماء المذهب فيها أبو بَكْرٍ يَحْيَى بنُ زَكَرِيَّا

---

(١) الوِكَالَةُ: مُصْطَلَحٌ مُرَادِفٌ في معناه للفُنْدُقِ أو الخَان، شاعَ استعمالُه في مِصْرَ خاصَّةً للمكان الذي يكون مأوى للتُّجَّار المسافرين ومَخْزنًا لبضاعتهم. (انظر ـ رفعت موسى مُحَمَّد: الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية ص ٥٢ فما بعدها). ومِنْ وكالات مصر: وكالة الجَامُوس، أو وكالَةُ المَغَارِبَة، أو وكالة البَحَّار، أو وكالة طولون أو طيلون، وكلُّها تَسْمِيَاتٌ لِدَارٍ قُرْبَ جامِعِ أَحْمَدَ بن طولون بالقاهرة كانت مسكنًا للإباضية المغاربة (الجِرْبِيِّينَ منهم خاصَّةً) الوافدين إلى مصر، ومَخْزنًا لِسِلَعِهِمْ، وتعَدَّتْ دَوْرَها التجاري إلى دَوْرٍ ثَقَافِيٍّ أَبْرَزَ؛ إذْ أصبحتْ مأوىً لطلبة العلم ومقرًّا للكُتُبِ الموقوفة عليهم، وصار دَخْلُ كِرَائِهَا يرجع لفقراء الطلبة أو عامَّتِهِم، وخَرَّجَتْ عبر ما يزيد عن أربعة قرون جَمْعًا غفيرًا من أهل العلم.
وهي الآن أَثَرٌ يُذْكَرُ، فقد شَمِلَتْهَا حَمْلَةُ مصادرة الأوقاف وتَهديم بعض الأحياء العتيقة في مصر، أمّا كُتُبُها فتفرَّقَتْ شرقًا وغربًا، وبقي منها عددٌ لا بأس به في دار الكتب المصرية، وفي مكتبة الشيخ أبي إسحاق اطفيّش بِمِصْر التي آلتْ إلى مكتبة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي بعُمَان، وفي مكتبة الشيخ سالِم بن يعقوب الذي نَسَخَ نصوصًا عديدة منها وحمَلها معه إلى جِرْبَةَ في تونس، مع مخطوطات متفرقة في ميزاب وجبل نفوسة. وللأستاذ أحمد مصلح رسالة ماجستير بعنوان (الوقف الجربي في مصر.. وكالة الجاموس نَمُوذجًا) فرغ منها في ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. ولكاتب هذه الصفحات بحثٌ عنوانه: (وكالة طولون.. صرحٌ ثقافيٌّ مَجهول في قلب القاهرة) غير منشور.

(٢) مصطفى بن إسماعيل: الهديَّة الإسلامية (المطبعة البارونية ـ القاهرة/ ١٣٢١هـ) ص ٧٩ ـ ٨٤.

المُوصِلِيُّ ـ رَحْمَةُ الله عليه ـ، وبَعْضُهم في مِصْرَ، ومِنْ علماء المذهب فيها مُحَمَّدُ بنُ عَبَّادٍ[١].

وقد انتَشَرَ في المغرب انتشارًا تامًّا، حَتَّى كانت الدولَةُ في زَمَنِ الأئمة الرُّسْتُمِيِّينَ تَحْكُمُ على مسيرةِ ثلاثةِ أَشْهُرٍ لا تَرَى فيها إلا زَاهِدًا وعابدًا وقائمًا بأمْرِ الله، وقد بَلَغَ جيشُ الإمام أَفْلَحَ[٢] إلى ثلاثِمِئَةِ ألفٍ، وأهلُ الخَيْلِ منهم ثَمَانُونَ أَلْفًا أو خَمْسَةٌ وثمانون، واجتمَعَ في زمان الإمام يُوسُفَ بنِ مُحَمَّدِ بن أَفْلَحَ مِئَةُ أَلْفِ فارسٍ وأَحَدَ عَشَرَ أَلْفِ فَارِسٍ، وهؤلاءِ مِنْ طائِفَتَيْنِ من طوائف المغرب فقط، وَهُمْ نَفُوسَةُ ومَزَاتَة.

وكَثُرَت العُلَمَاءُ حتى إنَّهُ قُتِل منهم في وَقْعَةِ مَانُو[٣] أَرْبَعُمِئَةِ عَالِمٍ، وفي وقعةٍ أخرى ثَمَانُونَ[٤] عَالِمًا إلا وَاحِدًا. ووَقْعَةُ مانو كانت في سنة مِئَتَيْنِ وثمانين، ومذهَبُ الشافِعِيِّ لَمْ يَنْتَشِرْ كُلَّ الانتشار إلا بعد ذلك، وكان أَهْلُ

---

(١) هكذا سَمَّاه المؤلِّفُ هنا وفي تعليقه على مُدَوَّنَةِ أبي غانِم، وتابعه عليه الدكتورُ النامي في أطروحته، وسَمَّاهُ كُلٌّ من الشيخين أبي إسحاق اطفيّش في تعليقه على (مقدّمة التوحيد وشُروحِهَا) وبَكَلِّي في تعليقه على (قواعد الإسلام): عبد الله بن عَبَّاد، والاختلافُ ناشِئٌ عن سُكوت المصادر القديمة عن التصريح باسْمِهِ واكتفائها بِنَعْتِهِ بابنِ عَبَّادٍ؛ سِوَى كتابِ (السِّيَر) للشَّمَّاخِيِّ الذي نَصَّ على أنه عبد الله بن عباد المصري في قِصَّتِهِ مع أبي مَيْمُون الجيطالي، ولعلَّ هذا أصْوَب.

(٢) أَفْلَحُ بن عبدالوَهَّاب بن عبد الرحمن (حَكَمَ بين: ٢٠٨ ـ ٢٥٨هـ): ثالثُ الأئمَّة الرُّسْتُمِيِّينَ بعد أبِيهِ وجَدِّهِ، وسيذكرهم المؤلِّفُ جميعًا لاحقًا.

(٣) كانَتْ هذه الوَقْعَةُ بين الرُّسْتُمِيِّينَ والأَغَالِبَة، وتُنْسَبُ إلى المكان الذي وَقَعَتْ فيه، واسْتَظْهَرَ المُجَاهِدُ البارُونِيُّ أنه بين قَابِسَ وطَرَابُلُسَ الآن. (انظر: سُلَّم العامة والمبتدئين ص ١٧) والمشهورُ أنَّها جَرَتْ سنة ٢٨٣هـ. (انظر ـ الدرجيني: طبقات ١/ ٨٧، الشماخي: السير ١/ ٢٢٨).

(٤) في الأصول كلها: ثَمَانِينَ.

المغرب[١] يَحُجُّونَ بالذَّرَارِي والنِّسَاءِ، حتى إِنَّهُ وُلِدَ لَهُمْ في طريق الحَجِّ سنةً واحِدَةً ثلاثُمِئَةٍ مَوْلُودٍ، منهم عَمْرُوسُ بن فَتْحٍ، وكان عَمْرُوس هذا في زمن مُحَمَّدِ بن مَحْبُوبٍ.

وأمَّا انتِشَارُهُ بعُمَان فَأَمْرٌ لا يَخْفَى، وسِيَرُ الأئِمَّةِ فيها مشهورةٌ وأخبارُهُم معلومةٌ. وقد كانت من المسلمين بَقِيَّةٌ في مَنْصُورَةَ مِنْ بلاد السِّنْد[٢]، وكان للإمامِ راشدِ بن سَعيدٍ ـ رَحِمَهُ الله تعالى ـ إليهم سِيرَةٌ وأَخْبَارُهُمْ شَاهِرَةٌ.

ومِنْ عُلمائهم بِمَكَّةَ: أبو الحُرِّ عَلِيُّ بنُ الحُصَيْن العَنْبَرِيُّ، وأبو عُبَيْدَةَ

---

(١) مُصْطَلَحُ «أهل المَغْرِب» أو «المَغَارِبَة» يُطلقه الإباضيةُ على أتباعهم الذين اسْتَوْطَنُوا الجانبَ الغربي من المَعْمُورَة؛ ويشملُ: الْجَزائر (ميزاب ووارجلان وما جاورها)، وليبيا (جبل نَفُوسَة)، وتُونِسَ (جزيرة جِرْبَة وبلاد الجريد)، ومناطقَ أخرى في الغرب الإفريقي، وإنْ كان امتدادُه الإقليميُّ أَوْسَعَ من ذلك في عهد الدولة الرستمية. كما يَصْطَلِحُون على إطلاق «أهل المَشْرِقِ» أو «المَشَارِقَة» على أتباعهم في: البصرةِ (وبعض ما جاورها من أرض العراق والجزيرة) وعُمَانَ، واليَمَن، والحجاز، والبحرين، ومصر، وخراسان، والهند، والشرق الإفريقي (مع اختلاف في نسبة مصر إلى المشرق أو المغرب).

(٢) المنصورة ـ كما يَصِفُهَا الفيروزآبادي في القاموس ـ «بَلَدٌ بالسِّنْدِ إسلامِيَّةٌ» ثُمَّ قال بعد أنْ ذَكَرَ سَمِيّاتِها من البلدان: «ومِنَ العجب أنّ كلاً منها بناها مَلِكٌ عظيم في جلال سلطانه وعلو شأنه، وسَمّاها المنصورة تفاؤلاً بالنصر والدوام، فخربتْ جميعُها واندرستْ، وتَعَفَّتْ رسومُها واندحضتْ». (القاموس ٦٢٢) وتُسَمِّيها بعضُ المصادر: برهمناباذ، وظاهرٌ أنَّها تسميةٌ غير إسلامية، ولا أدري هل ما زالت تُعْرَفُ باسْمِهَا في الوقت الحاضر أو لا، غير أنَّ بالهِنْدِ الآن جامعةً تُعْرَفُ بِجَامِعَةِ المنصورة نسبةً إلى هذه البلدة، سعى في تشييدها العَلامةُ الراحل: أبو الحسن الندوي. (راجع عن الوجود الإباضي في المنصورة: **معجم أعلام الإباضية في خراسان وخوارزم والجزيرة وبلاد الهند والسند**؛ لكاتب هذه الأسطر، وفيه ترجمة لأعلام الإباضية هناك).

عبد الله بن القاسم في عِدَّةِ مشايخ، ومِنْ أَفَاضِلِهِمْ بِمَكَّةَ الفَضْلُ بن جُنْدُبَ. وأمَّا البَصْرَةُ فقد كانتْ لَنَا مدينةَ العِلْمِ، حتى ضَرَبُوا لِذَلِكَ مَثَلاً فقالوا: بَاضَ العِلْمُ بِالْمَدِينَةِ، وَفَرَّخَ بالبَصْرَةِ، وطَارَ إلى عُمَان.

ومِنْ أَئِمَّةِ العُلَمَاءِ ومشاهيرهم: أبو الشَّعْثَاءِ جابرُ بنُ زَيْدٍ، وهو أَوَّلُ مَنْ أَلَّفَ في الإسلام في ما يَظْهَرُ مِنَ الحال؛ لأنَّ تواريخَ المؤلَّفَةِ كُلِّهِمْ بَعْدَه، وفي «كَشْفِ الغُمَّةِ» أنَّ دِيوَانَهُ كانَ حِمْلَ خَمْسَةِ أَجْمَالٍ[1]. وقد

---

(١) كذا في الأصول، والذي وَجَدْتُهُ في النُّسَخِ المخطوطة لكَشْفِ الغُمَّة: ثَمَانِيَة أَحْمَال. انظر ـ سرحان بن سعيد الإزكوي: كشف الغمة ص٣٤٣ (مخطوطة مكتبة وزارة التراث) ص٢٤١ (مخطوطة مكتبة الشيخ البطاشي). والأجْمَالُ: جَمْعُ جَمَلٍ، كَجَبَلٍ وأجْبَالٍ.

أما «الدِّيوان» أو «دِيوَان جابر»: فهو كتابٌ منسوب إلى الإمام التابعي أبي الشعثاء جابر بن زيد الأزدي العُمَانيّ البصريّ (ت ٩٣هـ)، ويُعَدُّ من بواكير التأليف في العصر الإسلامي، وهو أولُ كتابٍ معروف لمؤلف عُماني على الإطلاق. اشتهرت نسبته إلى جابر بن زيد في المصادر الإباضية، فقد ذكره: أبو زكرياء يحيى بن أبي بكر الوارجلاني (ت بعد ٤٧٤هـ) في كتابه «السير وأخبار الأئمة»، وأبو الربيع سليمان بن عبد السلام بن حسان الوسياني (حي إلى ٥٥٧هـ) في «سِيَر المشايخ»، وأبو العباس أحمد بن سعيد بن سليمان الدرجيني (ت ٦٧٠هـ تقريبا) في «طبقات المشايخ بالمغرب»، وأبو العباس أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي (ت ٩٢٨هـ) في «كتاب السير». أمّا من غير الإباضية فقد أشار إليه المؤرخ التركي حاجّي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) في كتابه «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، ولم يُقدّم أي تفصيلات عن الكتاب.

والمصادر السابقة تصرّح بوجود ثلاث نسخ من الديوان:

• الأولى: وردت في النص التالي للشيخ يَخْلَفْتَن بن أيوب النفوسي (ق٥هـ) قال فيه: «إنَّ ديوان جابر بن زيد كان في يد أبي عبيدة، ومن بعده عند أبي سفيان، ومن بعده عند ولده عبد الله بن محبوب... فأُخذ عنهم بمكة». فهو يشير إلى أن نسخة من الديوان قد بقيت بعد موت الإمام جابر في حوزة خلفه أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي، ثم تناقلها أئمة الإباضية بالبصرة إلى أن وصلت في يد أبناء أبي سفيان محبوب بن الرحيل =

احتوى عليه أميرُ بَغْدَادَ فَلَمْ يَخْرُجْ إلى أهله، ومَنَعَهُ عُلَمَاءُ مَذْهَبِهِ من إخراجِهِ حَسَدًا لِهَذا المَذْهَبِ، والله أعلم بما كان عليه مِنَ الحال بعد ذلك.

وجابرٌ هذا أَخَذَ العِلْمَ عن سَبْعِينَ بَدْرِيًّا وعن ابنِ عَبَّاسٍ وعائِشَةَ أُمِّ المؤمنين، وقال: «لَقِيتُ سَبْعِينَ بَدْرِيًّا فَحَوَيْتُ ما بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، حَتَّى لَقِيتُ البَحْرَ فَكِدْتُ أَنْ أَغْرَقَ»[1]. يَعْنِي ابنَ عَبَّاسٍ، وكان لابنِ عباسٍ فيه ثَنَاءٌ جميلٌ وشَهَادةٌ بالعِلْمِ الواسع، ولَوْلا الإطالةُ لَذَكَرْتُ بعضَ ذلك.

وقد أَخَذَ عن جابرٍ هذا: ضِمَامُ[2] بنُ السَّائِبِ، وأَبُو عُبَيْدَةَ مُسْلِمُ بنُ

= في مكة المكرمة. ثم لم يُعرف مآلها بعد ذلك.

● الثانية: كانت ملكا للدولة العباسية، وتؤكد بعض المصادر وُجودَها تحديدًا في خزانة دار الحكمة التي أنشأها الخليفة العباسي المأمون (١٩٣هـ ـ ٢١٨هـ) ولا يُعرف مصيرها أيضا.

● الثالثة: نسخة فرج بن نصر النفوسي؛ الشهير بـ «نفَّاث» (ق٣هـ) وهو أحد المعارضين للإمامة الرستمية بالمغرب، وقد استنسخها من خزانة الدولة العباسية ـ كما تورد المصادر ـ ثم أخفاها وحَجَرَ الانتفاع بها.

وقد تباينت النُّصُوص الواردة في المصادر السابقة في حجم الديوان، فأكثرها على أنه كان «وِقْر بعير» أي: حِمْل جَمَل. وفي بعضها: «وقر خمسة جمال» وفي بعضها الآخر أكثر من ذلك. وجميع النسخ الثلاث لم يتجاوز عمرها الزمني القرن الثالث الهجري ـ حسب المصادر ـ، ولا يُعرف هل ضاع ديوان جابر بن زيد أم لا، كما لم يُكتشف مصدرٌ صَرَّح بالنقل المباشر منه. وعليه فلا يُدرى محتوى هذا الكتاب ولا منهج كاتبه فيه. وقد بقيت جملة وافرة من فتاوى الإمام جابر ورواياته وآرائه منتشرة في مصادر الفرق الإسلامية عامة، بشتى موضوعاتها الفقهية والعقدية والتفسيرية والحديثية.

(١) انظر هذه الرواية بألفاظٍ مختلفة في: ـ أبو سعيد الكدمي: الاستقامة ٢/ ٦٠ ـ ٦١؛ العوتبي: الضياء ٣/ ١٥٠، ٢١١؛ الكندي: بيان الشرع ٨/ ١٦٧؛ البرادي: الجواهر المنتقاة ١٥١.

(٢) الذي سَمِعْتُهُ يَشِيعُ على الألسنة ضَبْطُ هذا الاسم بِضَمِّ الضَّادِ، لكنِّي وَجَدْتُهُ في جميع =

أبي كَرِيمَةَ، وحَيَّانُ الأَعْرَجُ، وأَبُو نُوحٍ صَالِحُ بنُ الدَّهَّان، وقد تَفَجَّرَتْ ينابيعُ العِلْمِ والحِكْمَةِ من هؤلاء التَّلامِذَةِ، وكانَ أوسَعَهُمْ عِلْمًا أبو عبيدة وضِمَام.

وقد انتشرت العُلُومُ في مشارق الأرض ومغاربِهَا عن أبي عبيدة، وعنه أَخَذَ حَمَلَةُ العِلْمِ إلى عُمَانَ وإلى المَغْرِبِ وخُرَاسَانَ وحَضْرَمَوْتَ، ولولا إيثارُ الاختصار في هذه الرِّسَالَةِ لَذَكَرْتُ لَكَ طَرَفًا من أخبارهم الغَرَّاء ولُمْعَةً من سِيرَتِهِم الزَّهْرَاء.

وتلامذةُ أبي عبيدة لا يُحْصَوْنَ عددًا، وأجلُّهُمْ قدرًا الرَّبِيعُ بنُ حبيبٍ البَصْرِيُّ، وإليه انتهتْ رِئَاسَةُ العِلْمِ بعد أبي عبيدة، ثُمَّ إلى أبي أَيُّوبَ وَائِلِ بن أيوبَ الحَضْرَمِيّ، ثُمَّ إلى مَحْبُوبِ بن الرُّحَيْل.

ثم انتقل العلمُ إلى عُمان بواسِطَةِ حَمَلَتِهِ الأربعة: مُنِير بن النَّيِّر وبَشِيرِ بن الْمُنْذِر وموسى بن أبي جابر ومُحَمَّدِ بن المُعَلَّى، وإلى خُرَاسَانَ بواسطة أبي يَزِيدَ الخُوَارِزْمِيِّ[1] وهاشِمِ بن عبد الله الخُرَاسَانِيِّ، ومن علماء خراسان: نَصْرُ بن سليمان، ومَحْمُود بن نصر، وأبو منصور، وأبو غانم بِشْرُ بن غانم وغيرهم.

= ما طالَعْتُهُ من كُتُبِ تراجم الرجال والأعلام مضبوطًا بكَسْرِهَا. قال الشيخُ عبدُالفَتَّاح أبوغُدَّة: «اسمُ (ضِمَام) مأخوذٌ مِنْ ضِمَامِ الشيء، وهو ما يَشْمَلُهُ ويَنْطَوِي عليه. يقال: التَّقْوَى ضِمَامُ الخَيْرِ كُلِّه» اهـ. (من كتاب: الرسول المعلِّم ﷺ وأساليبُه في التعليم ص ٣٥).

(١) خُوَارِزْم اسمٌ للمنطقة المُطِلّة على بحر أورال من جهة الجنوب، ويتْبَع جزءٌ كبير منها جمهوريةَ أوزبكستان في الوقت الحاضر، ويذكر ياقوت أنّ مِنَ الناس مَنْ يُدخِل أعمالَ خوارزم في خراسان وليس الأمر كذلك، ويؤكِّد أيضًا في تعريف بلاد ما وراء النهر أن «خوارزم ليست من خراسان، إنّما هي إقليمٌ بِرَأسِه». ياقوت الحموي: معجم البلدان مج ٢/ ج ٣/ ص ٢١٨.

وحَمَلَ العلم عن أبي عبيدة إلى المغرب: أبو الخَطَّابِ المَعَافِرِيِّ، وعبد الرحمن بن رُسْتُمَ، وعَاصِمٌ السِّدْرَاتِيُّ، وإِسْمَاعِيلُ بن دِرَار وغيرهم، ثُمَّ كَثُرَتْ عُلَمَاءُ المذهب بالمغرب وعُمَانَ وحضرموت فلا يُحْصَوْنَ عَدَدًا، رضي الله عنهم أجمعين.

وكان فيهم الأئِمَّةُ الراشدون المرشدون البائعون أَنْفُسَهم في رِضَا رَبِّهم، الراغبون في الآخرة الْهَارِبُونَ عن الدنيا، ومِنْ أئمتهم بالعِرَاق: عبد الله بن وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ إمامُ أَهْلِ النَّهْرَوَانِ، ثُمَّ المِرْدَاسُ بن حُدَيْرٍ الشَّهِيرُ بأبي بِلال ـ رضي الله عنه وعنهم ـ وكانت له سِيَرٌ وأخبار وكرامات تُذْهِلُ العُقول.

وكان مِنْ أئمَّتِهِمْ بِحَضْرَمَوْتَ: طالبُ الحَقِّ عبد الله بن يَحْيَى، وسليمانُ بن عبدالعزيز، وحَمَدُ بن سُلَيْمَان[1].

وكان مِنْ أئمَّتِهِمْ بالمغرب: أبو الخَطَّاب المَعَافِرِيُّ، وأبو حَاتِمٍ الأَوَّلُ، وعبد الرحمن بن رُسْتُمَ، وابنُه عبدُالوَهَّاب، وابنُه أفْلَح، وابنُهُ مُحَمَّد، وابنُه يُوسُفُ وهو [أبو][2] حَاتِمٍ الثَّانِي.

ومن أئمَّتِهِمْ بِعُمَان: الجُلَنْدَى بن مسعود، والوَارِثُ بن كَعْبٍ، وغَسَّانُ بن عبد الله، وعبدُالملك بن حُمَيْدٍ، والمُهَنَّا بن جَيْفَرَ، والصَّلْتُ بن مالك، والخليلُ بن شَاذَانَ، ورَاشِدُ بن سَعِيدٍ، وراشِدُ بن الوليد، وسعيدُ بن عبد الله، وناصِرُ بن مُرْشِدٍ، وغيرُهم من أئمة العَدْلِ لا يَحْتملُ ذِكرَهم هذا

---

(١) كذا في الأصول، والمشهور أنه أحْمَدُ بن سليمان. (انظر ـ الكندي: بيان الشرع ١/ ٦٤، ٢٧/ ١٨٨، ٢٨/ ١٩٥، ٦٩/ ٣ ـ ٢١). وقد ذكره المؤلف باسم (أحمد بن سليمان) في شرح الجامع الصحيح ١/ ١٠٠.

(٢) زيادة، يبدو أنها سقطت سهوا من الأصول.

الموضعُ لإيثار الاختصار، وقد كانوا جميعًا في أمثال أبي بَكْرٍ وعُمَرَ عدلاً وفضلاً لولا سابِقَةُ الصُّحْبَةِ، جزى الله الجميعَ عن الإسلام خيرَ جزاءٍ.

ولَمَّا أراد الله تعالى أن يُنْفِذَ أمرَه في مَنْ شاء مِنَ الناس بسابقة القَضَاء طَوَى هذا المذهبَ من كثير من البلاد بِمَوْتِ أهله وانقراضِ عُلَمائه في تلك النواحي، فطال على الجُهّال الأمَدُ، وأتاهُمْ مَنْ أَضَلَّهُمْ عن الحق وأَزَلَّهُمْ عن الصدق، وقَيَّضَ على كل ناحيةٍ شيطانًا بلْ شَيَاطِينَ عَدِيدَةً، فَتَرَكُوا ما كان عليه أسلافُهم مِنْ واضحِ الحقِ وصريحِ الصِّدْقِ إلى ما وَسْوَسَ به الشيطانُ إلى أوليائه ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

فذَهَبَ هذا الدِّينُ من مَكَّةَ والبَصْرَةِ وخُرَاسَانَ واليَمَنِ وحَضْرَمَوْتَ، وبقي في عُمَانَ والمغرب وزِنْجِبَارَ ومِصْرَ، ثُمَّ انْتَقَصَتْ أَطْرَافُها أيضًا فَلَمْ يَبْقَ إلا في النواحي اليسيرة، فظَهَرَ بذلك صِدْقُ الحديث: «بَدَأَ الإسلام غريبًا، وسَيَعُودُ غريبًا كما بَدَأَ». فالحمدُ لله على هذه الغُرْبَةِ، والشُّكْرُ لَهُ على هَذِهِ القِلَّة، فإنَّ المؤمنين قليلٌ في أوَّلِ الزَّمَانِ وآخِرِهِ؛ قال تعالى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] وقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤] وقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

ونَاهِيكَ بأحوالِ الأنبياء مع قومهم؛ فانظُرْ إلى حال نُوحٍ - عليه السلام - في قومه وقَدْ أُرْسِلَ إلى أهل الأرْضِ كَافَّةً، فقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠]، وإلى حال إبراهيم - عليه السلام - فإنه بُعِثَ وحيدًا فريدًا ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ ۘ وَقَالَ إِنِّى مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّىٓ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، وإلى حَالِ لُوطٍ - عليه السلام - حين أُرْسِلَ إلى القُرى، فإن الله تعالى يقول فيه: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾

[الذاريات: ٣٦]، والمراد به بَيْتُ لُوطٍ ـ عليه السلام ـ، وإلى حَالِ مُوسَى ـ عليه السلام ـ فإنه خَرَجَ بِبَنِي إسرائيلَ وعند ذلك قال فرعون: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤]، وقد خَافَ في أَوَّلِ أَمْرِهِ من فرعون كما قال: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾ [الشعراء: ٢١].

وكذلك أحوالُ غَالِبِ الأنبياء كزَكَرِيَّا ويَحْيَى وغيرهما، وانظُرْ إلى حال سَيِّدِهِمْ محمَّدٍ ﷺ وإلى سِيرَتِهِ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ إلى آخره، وإلى عدد أصحابه والمشركون يومئذٍ لا يُحْصَوْنَ عددًا، وإنْ ظَهَرَ الإسلامُ في حالٍ لِيَكُونَ حُجَّةً على الناس فإنه يختفي في أحوالٍ كثيرة وأزمان طويلة، وناهيكَ بأزْمِنَةِ الفَتْرَةِ بين الأنبياء.

وإنَّ الحَقَّ لَمْ يَظْهَرْ ظُهُورًا تامًّا بعد نبينا محمد ﷺ إلا سِنِينَ يسيرةً، ثم تَوَلَّى الأمرَ الظَّلَمَةُ من أهل الجَوْرِ، فَتَرَكُوا الْهُدَى وعَمِلُوا بالْهَوَى، والحقُّ معروفٌ، والسِّيرَةُ مَحْفُوظَةٌ، والطريقُ بَيِّنٌ، والصراطُ مستقيمٌ، ولَكِنْ ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، فَلَمَّا تَفَرَّقَت الآراءُ وتَشَعَّبَت الأهواءُ وعُطِّلَت الأحكامُ واتُّخِذَ كتابُ الله دَغَلاً، ومالُ الله دُوَلاً، وعِبَادُ الله خَوَلاً؛ غَضِبَ المسلمون لِدِينِهِمْ وأظهروا الحقَّ في أَمْكِنَتِهِمْ، على حسب ما أَشَرْتُ إلى ذِكْرِهِ في ما تقدَّمَ.

ولَمَّا انْطَمَسَتْ أعلامُ المذهب من غالب البلاد كما أَسْلَفْنا ذِكْرَه اختفى على الأغبياءِ الجَهَلَةِ ما نَحْنُ عليه من الحق الواضح، واشتغلوا بالسَّبِّ والطعن، ولا يَضُرُّ المسلمين شيءٌ من ذلك، فقد قيل لنبيِّهم ـ عليه الصلاة والسلام ـ إنه سَاحِرٌ أو مجنونٌ، وقيل إنه كاهِنٌ وإنه شاعِرٌ فلم يَضِرْهُ ذلك، بل زادَهُ رِفْعَةً عند ربه ـ صلواتُ الله عليه وسلامه ـ ولَنَا فيه أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ.

وقد بَلَغَنِي أنَّ بَعْضَ المخالفين ـ ولَعَلَّهُ من الشافِعِيَّة ـ يَطْعَنُ في

المذهب بِقِلَّةِ الكُتُبِ في زَعْمِهِ، وذلك لِقِلَّةِ اطِّلاعِهِ وقُصُورِ بَاعِهِ، ولَمْ يَعْلَم الجاهلُ المغرورُ أنَّ هذا المذهب كان إلى هذه الفضيلة وغيرها من الفضائل أَسْبَقَ، وأنه بِكُلِّ خيرٍ أَوْلى وأَحَقّ.

وقد قَدَّمْتُ لك ذِكْرَ ديوان جابر بن زيد وأنه خَمْسَةُ أجْمَالٍ، وأنه قد أدرك الصحابة وأخذ عنهم العلوم، وقد مات في سنة سِتٍّ وتسعين مِنَ الْهِجْرَةِ كما في كلام السَّيِّد مُصطفى المتقدم، أو في سنة مئة وثلاثِ سنين كما في «مُرُوجِ الذَّهَبِ» للمَسْعُودِيِّ[1]، وذلك قَبْلَ أَنْ تَحْمِلَ الشَّافِعِيَّ أمُّه بسنين كثيرةٍ؛ لأنَّهُ وُلِدَ في سنة مئةٍ وخَمْسِينَ كما تَقَدَّمَ، وقبل أنْ يَأْخُذَ أبو حَنِيفةَ ومالكٌ حَظَّهُمَا من العِلْمِ، فقد نَشَرَ الأصحابُ العِلْمَ وأَفْتَوْا ودَرَّسُوا وأَلَّفُوا قبل أئمتهم الأربعة الذين يَمْلأون أفواهَهم بهم فخرًا.

وأرسل الإمامُ عبدُالوَهَّاب[2] ﷺ ألفَ دينارٍ إلى المشرق إلى إخوانه بالبصرة أنْ يشتروا لَهُ بِها الكُتُبَ، فلما وصلهم الأَلْفُ اشتروا بِها قرطاسًا فنَسَخوا لَهُ فيه وِقْرَ أربعين جَمَلاً كُتُبًا، فلمَّا بَلَغَتْهُ تَشَمَّرَ وَجَدَّ لِقِرَاءَتِهَا ليلاً وبعضَ أوقات النهار، وقِيلَ: كان يُجَرِّدُ ثيابَه إلا السَّراويل، فخَتَمَها فقال: «الحَمْدُ لله إذْ وَجَدْتُ جميعَ ما فيها محفوظًا عندي، ولَمْ أستفِدْ منها إلا مسألتين، ولو سُئِلْتُ عنهما لأجَبْتُ فيهما قياسًا كما رُسِمَا في الكُتُب»[3]. وذلك في المئة التي وُلِدَ فيها الشَّافِعِيُّ وهي المئة الثانية من الْهِجْرَةِ، فهذه كُتُبُ الأصحاب قَبْلَ أئمَّتِكُمْ تُوقَرُ الرِّكابَ.

---

(١) المسعودي: مروج الذهب (دار الفكر ـ بيروت. د.ت) ٣ / ٢١٤. ٣١)

(٢) عبدالوهاب بن عبد الرحمن بن رستم؛ ت ٢٠٨هـ (معجم أعلام الإباضية / ترجمة رقم٦٠٩).٣٢)

(٣) انظر القصة في ـ أبو زكريا: السيرة وأخبار الأئمة (الدار التونسية للنشر ـ تونس، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) ١٠٢ ـ ١٠٣.

وقال الشيخُ أحمدُ بن محمد بن بَكْرٍ[١] ﷺ: «كُنْتُ أَقْرَأُ على الشيخِ سَعْدُون، فَجازَتْ مسألَةُ [ذَبِيحَةِ][٢] الأَقْلَفِ؛ قال: فِيهَا قولانِ. ولَمْ يَنْسِبْهُمَا، فَدَخَلْتُ إلى الدِّيوَانِ[٣]، وكان بِجَبَلِ نَفُوسَةَ ديوانٌ اشتمَلَ على تآليفَ كثيرَةٍ، فَدَرَسْتُها أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لا أنامُ إلا فيما بين أذان السَّحَر إلى صلاة الفجر، وتأَمَّلْتُ ما فيها من تآليف المشارقة من أصحابنا فإذا هي نحوُ ثلاثةٍ وثلاثينَ أَلْفَ جُزْءٍ[٤]، فَتَخَيَّرْتُ أكثرَها فائدةً فقرأتُه»[٥].

ولَمَّا وَفَدَ أبو غانم بِشْرُ بن غانم الخُرَاسَانِيُّ على الإمَامِ عبدِالوَهَّاب ـ ومعه مُدَوَّنَتُهُ المشهورةُ في الفقه التي رَوَاهَا عن تلامذة أبي عبيدة ـ جَازَ على جبل نَفُوسَةَ، واستودع عَمْروسًا نُسْخَةً منها، وأخَذَ [عمروسٌ] في نَسْخِهَا وأختُه تُمْلِي عليه، ويُلازِمُ المَوْضِعَ حتى تُدْرِكَهُ الشمسُ فَيَنْتَقِل حِرْصًا في إحياءِ العِلْمِ، فما رَجَعَ بِشْرٌ إلا وقد اسْتَكْمَلَ نَسْخَها، وهو في اثْنَيْ عَشَرَ جُزْءًا، ولَمَّا وقع ما وقع بِتَيْهَرْتَ وأُحْرِقَتْ كُتُبُها بَقِيَتْ نُسْخَةُ

(١) أحمد بن محمد بن بكر الفرسطائي النفوسي؛ ت ٥٠٤هـ (معجم أعلام الإباضية/رقم ٨٩).

(٢) زيادة من المصادر التي سيأتي توثيقها في آخر القصة.

(٣) الدِّيوَان في مصطلح أهل نفوسة: اسم يطلق على المكان الجامع لخزائن الكتب، يقصده مشايخ العلم وطلبته للمطالعة، وهو أشبه ما يكون بالمكتبة العامة الآن.٣٦)

(٤) يُنْظَرُ ما المقصود بالجزء هنا؟، ولعله ما تعارف النُّسّاخُ والوَرَّاقون عليه باسم «الكُرَّاس»، وهو مَجْمُوعُ عشرين ورقة أو أربعين صفحة، ويسمّيه أهل المطابع اليوم «مَلْزَمَة».

(٥) انظر القصة في ـ الدرجيني: طبقات ٢/ ٤٤٥؛ الشماخي: السير (طبعة عُمان) ٢ / ٩٠؛ السير (ط:٢٠٠٩م) ٢/ ٥٦٠. كما ذكرها أبو القاسِم بن إبراهيم البَرَّادِي (ق٩هـ) في «رسالة فيها تقييدُ كُتبِ أَصْحَابِنَا». والشيخ سعدون: هو سعدون أو سعد بن ييفاو النفوسي (من علماء أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس للهجرة).

عَمْرُوسٍ تَنْتَفِعُ بِها الإباضيةُ في المغرب، وذلك بِبَرَكَةِ عمروس وحُسْنِ نِيَّتِهِ[١].

فهذه المُدَوَّنَةُ أُخِذَتْ عن تلامذة أبي عبيدة، وأبو عبيدة كان قد تُوُفِّيَ ـ رحمةُ الله عليه ـ في دولة أبي جعفر المنصور، ونشأةُ الشافعي كانت بعد ذلك.

فهذه نبذةٌ من مُجْمَلِ القول في بيان كتب المذهب، وأَمَّا تَفْصِيلُهَا كِتَابًا كِتَابًا فذلك مِمَّا لا سبيل إليه لاستيلاءِ الزَّمَانِ على غَالِبِهَا.

وسَأَذْكُرُ لَكَ بعضًا مِمَّا يَحْضُرُنِي ذِكْرُه:

فمِنْ ذلكَ كتابُ الرَّبِيعِ بن حبيبٍ المعروفُ بالمُسْنَدِ، وهو عندنا أَصَحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى؛ لأنَّ فيه سَنَدَ الأحاديث عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أو غيره من الصحابة عن رسول الله ﷺ، وهو أعلى سَنَدًا من صحيح البُخَارِيِّ، رَتَّبَهُ الشيخُ أبو يَعْقُوبَ يُوسُفُ بنُ إبراهيم أبوابًا، وشَرَحَه الشيخ أبو سِتَّةَ شرحًا شافيًا كافيًا، ومنه اسْتَمَدَّ الأصحابُ[٢] قواعدَ الفقه، وعليه بَنَوْا غالبَ فُرُوعِهِمْ. وكتابُ ضِمَامٍ رَفَعَ فيه الأحاديثَ عن جابر أيضًا، وحَفِظَهُ عن ضِمَامٍ أبو صُفْرَةٍ عبدُالملك بنُ صُفْرَة.

وكتابُ أبي سُفْيَانَ مَحْبُوبِ بن الرُّحَيْلِ. وكتابُ مُحَمَّد بن مَحْبُوبٍ؛ يَذْكُرُونَ أنه سبعون جزءًا، قال البَرَّادِيُّ: «رأيتُ [أنا] منه جزءًا واحدًا». وكتاب الخِزَانَةِ تأليفُ بَشِير بن محمد بن محبوب بن الرُّحَيْل، سَمِعْتُ

---

(١) انظر القصة في ـ الدرجيني: طبقات المشايخ ٢ / ٣٢٣,٣٩)

(٢) يطلق الإباضيةُ اصطلاحًا على أسلافهم لفظةَ «الأصحاب» أو «أصحابنا».

شَيْخَنا مُحَمَّدَ بنَ مَسْعُودٍ[1] يَذْكُرُ أَنَّهُ في سبعين سِفْرًا. وكتاب **البُسْتَان** في الأُصُول؛ لِبَشِيرٍ أيضًا. وكتاب **الرَّضْفِ** في التَّوْحِيدِ وحُدُوثِ العَالَمِ وغَيْرِ ذلك؛ لِبَشِيرٍ أيضًا. وكتاب **المُحَارَبَةِ**؛ لِبَشِيرٍ أيضًا.

وتفسيرُ القرآن للشيخ هُود بن مُحَكِّم الْهُوَّارِيِّ في سِفْرَيْنِ كبيرين.

والتفسيرُ الكبير لأبي يعقوب يوسُفَ بنِ إبراهيم الوَارِجْلانِيِّ، قال أبو القَاسِمِ البَرَّادِيُّ: «[وهو] كِتَابٌ عَجِيبٌ رَأَيْتُ مِنْهُ فِي بِلادِ أَرِيغَ سِفْرًا كَبِيرًا؛ لَمْ أَرَ وَلا رَأَيْتُ قَطُّ سِفْرًا أَضْخَمَ مِنْهُ وَلا أَكْبَرَ مِنْهُ، وَحَزَرْتُ أَنَّه يُجَاوِزُ سَبْعَمِئَةِ وَرَقَةٍ، [أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ]، فِيهِ تَفْسِيرُ الفَاتِحَةِ والبَقَرَةِ وآلِ عِمْرَانَ، وَحَزَرْتُ أَنَّهُ فَسَّرَ القُرْآنَ فِي ثَمَانِيَةِ أَسْفَارٍ مِثْلِهِ، فَلَمْ أَرَ وَلا رَأَيْتُ أَبْلَغَ مِنْهُ ولا أَشْفَى للصُّدُورِ فِي لُغَةٍ أَوْ إِعْرَابٍ أَوْ حُكْمٍ مُبِينٍ أَوْ قِرَاءَةٍ ظَاهِرَةٍ أَوْ شَاذَّةٍ أَوْ نَاسِخٍ أَوْ مَنْسُوخٍ أَوْ فِي جَمِيعِ العُلُومِ، فَإِذَا ذَكَرَ آيَةً يَقُولُ: قَوْلُهُ تَعَالَى... إِلَى آخِرِهِ، فَأَوَّلُ مَا يَذْكُرُ إِعْرَابُ الآيَةِ وَيَسْتَقْصِيهِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللُّغَة؛ فَيَسْتَقْصِي جَمِيعَ تَصَارِيفِ الفِعْلِ مِنَ الكَلِمَة، ثُمَّ الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَيَسُوقُ الرِّوَايَةَ مِنْ كِتَابِ الرَّبِيعِ بنِ حَبِيبٍ المَعْرُوفِ بِالمُسْنَدِ، ثُمَّ يَسْرُدُ فِيهِ السَّنَدَ: أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ جَابِرٍ... وَيَذْكُرُ الحَدِيثَ،

---

(١) محمد بن مسعود بن سعيد البُوسَعِيديُّ المَنَجِيُّ العُمَانِيُّ (ت ١٣٢٠هـ / ١٩٠٢م): علامةٌ فقيه، من ولاية مَنَح بداخلية عُمَان، أسَّسَ مدرسةً علمية في بلده أثْمَرَتْ من نوابغ الطلاب: المؤلِّفَ نُورَ الدين السالمي، وسعيدَ بن صالح العَبْرِيّ، وسالِمَ بن فُرَيْشٍ الشَّامِسِيّ، وغيرَهم. لَهُ اتصالاتٌ بعلماء عصره؛ كالشيخ صالح بن علي الحارثي، والشيخ أحمد بن سعيد الخليلي، وقطب الأئمة في الجزائر. اشتهر بكثرة المطالعة، وكان مُفْتِيَ دياره، وقاضيَ حوائجِ الناس فيها. وللأستاذ خلفان بن سالِم البُوسَعِيديّ: «مَطَالِعُ السُّعُود في حياة العلامة محمد بن مسعود» استقصى فيه أخبارَه وجَمَعَ تُرَاثَه.

وَلَقَد اسْتَقْصَى الاخْتِلافَ الَّذِي في الإمَامِ في قَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، فَذَكَرَ مَقَالَةَ الرَّافِضَةِ والغَالِيَةِ، وَذَكَرَ مَقَالاتِ النُّكَّارِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ جَمِيعِ الفِرَقِ، ولَعَمْري إِنَّ فِيهِ لَعُلُومًا جَمَّةً». اهـ كلامُه.

وكتابُ العَدْلِ والإنْصَافِ في أُصُولِ الفِقْهِ لأبي يعقوب الوارجلاني أيضًا، وهو ثلاثةُ أجزاءٍ في مُجَلَّدٍ ضَخْمٍ، أَوْسَعَ فيه المجالَ وأشْبَعَ فيه المَقَالَ. وكتابُ الدَّلِيلِ والبُرْهَانِ في أُصُولِ الدِّين؛ لأبي يعقوب أيضًا، وهو ثلاثة أجزاء أيضًا غير أَنَّهُ يُجْعَلُ في جِلْدٍ وَاحِدٍ.

وكتابُ الإمام العَادِلِ سَعِيدِ بن عبد الله بن محمد بن محبوب رضي الله عنهم أَجْمَعِينَ. وكتابُ الضِّيَاءِ لأبي إبراهيم سَلَمَةَ بنِ مُسْلِمٍ الصُّحَارِيِّ العَوْتَبِيِّ في أربعة وعشرين جِلْدًا، جَمَعَ فيهِ أُصُولَ الشَّرْعِ وفُرُوعَه. وكتابُ الكِفَايَةِ تأليفُ مُحَمَّدِ بن موسى الكِنْدِيِّ في أَحَدَ وخَمْسِينَ جِلْدًا. وكتابُ جَلاءِ البَصَائِرِ في الزُّهْدِ والمواعظ لمحمد بن موسى أيضًا.

وكتابُ بَيَانِ الشَّرْعِ تأليفُ أبي عبد الله مُحَمَّدِ بن إبراهيم بن سليمان في اثنين وسبعين جِلْدًا، ويقال إِنَّهُ في ثلاثة وسبعين جلدًا، وإنه ذَهَبَ منه جِلْدٌ في الزكاة فأَبْدَلَهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، وهو أيضًا جامعٌ لأصول الشَّرْعِ وفروعه، وإنّه لَكِتابٌ ظاهرُ البركةِ، عَمَّ نَفْعُه الآفاق، ومنه استمدَّ أهلُ الوِفاق.

ولِمُؤَلِّفِهِ أيضًا القصيدةُ المعروفة بالنُّعْمَة، وهي رَجَزٌ في أصول الشرع وفُرُوعِه، وهي طويلة جدًّا. ولَهُ أيضًا رَسَائِلُ أُخَرُ. ولَهُ القصيدةُ المعروفة بالعَبِيرِيَّةِ في وَصْفِ الجَنَّة، اعتنى بشرحها جماعةٌ آخِرُهم إمامُنا القُطْبُ ـ مَتَّعَنَا الله بِحَيَاتِهِ ـ، وشَرْحُه أَبْسَطُ الشُّرُوحِ[1] وأَكْثَرُهَا تَحْقِيقًا.

---

(١) أي أَوْسَعُهَا وأَطْوَلُهَا، فالبَسِيطُ في مقصود المؤلف فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُول، أي: مَبْسُوطٌ =

وكتابُ **المُصَنَّف** تأليفُ أَحْمَدَ بنِ عبد الله بن موسى الكِنْدِيِّ في أَحَدَ وأربعين جِلْدًا. ويُقَالُ إنَّ صاحبَ الكِفَايَةِ وصاحبَ بَيَانِ الشَّرْعِ وصاحبَ المُصَنَّفِ كانوا بَنِي عَمٍّ، قال بَعْضُ مَنْ جاء مِنْ بعدهم: «وَوَجَدْتُ أنَّ مُؤَلِّفَ بيان الشرع قَبْلَ صاحب الكفاية، وصاحبَ الكفاية قبل صاحب المصنَّف». قال: «ومُؤَلِّفُ بيان الشرع: محمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد الله بن المِقْدَادِ الكِنْدِيُّ السَّمَدِيُّ، ومؤلِّفُ الكفاية: محمد بن موسى بن سليمان بن محمد بن عبد الله بن المِقْدَادِ الكِنْدِيُّ السَّمَدِيُّ، ومؤلف المصنف: أحمد بن عبد الله بن موسى بن سليمان بن محمد بن عبد الله بن المِقْدَادِ الكِنْدِيُّ السَّمَدِيُّ النَّزْوِيُّ».

وكتابُ **التَّخْصِيصِ** في الوَلايَةِ والبَرَاءَةِ وتَخْصِيصِ الآيات الواردة في ذلك، وهو لأبي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ عبد الله؛ صاحِبِ المصنَّف. وكتابُ **الجَوْهَرِيُّ المُقْتَصِر** لِصَاحِبِ المصنَّف أيضًا، أَلَّفَهُ في أصول الكلام، سَمَّاه بذلك لأن السَّبَبَ في تأليفه الكلامُ في قِسْمَةِ الجَوْهَرِ الفَرْدِ. وكتابُ **الاهتداءِ** لَهُ أيضًا، صَنَّفَهُ في افتراق أهل عُمَانَ إلى نَزْوَانِيَّةٍ ورُسْتَاقِيَّةٍ[1]، وأطالَ فيه

= واسِعٌ مُمْتَدٌّ، لا كما يَفْهَمُهُ أهلُ عصرنا من استعمالهم (البساطة) بمعنى السُّهولة واليُسْرِ وعدم الإشكال.

(١) النَّزْوَانِيَّةُ والرُّسْتَاقِيَّةُ: مدرستان فِكْرِيَّتان بعُمَان، مَنْشَؤُهُمَا الزمني أواخر القرن الثالث الهجري، ومُرْتَكَزُ خلافهما: مَوْقِفُ كُلٍّ منهما من قضية عَزْلِ الإمام الصَّلْتِ بن مالك والخروج عليه، وأَصْلُ النسبة إلى بلدتين عريقتين بعُمَان: نَزْوَى والرُّسْتَاق كان منهما الأَقْطَابُ الأُوَلُ لِكُلِّ مدرسةٍ، ثم تبعهم على ذلك خلقٌ كثير، وصار لكلِّ مدرسةٍ منهجٌ علميٌّ وخصائصُ تُمَيِّزُهَا عن الأخرى. (انظر للاستزادة ـ النور السالمي: تحفة الأعيان ١/ ٢١٢؛ أحمد بن سعود السيابي: الإمام أبو سعيد الكدمي حياته وفكره ص ٢٣ فما بعدها).

الاحتجاجَ بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ، ورَكَّبَهُ على قواعِدَ مُبْتَكَرَةٍ وفُروعٍ مُعْتَبَرَة، وأَوْسَعَ فيه المجال وأطال فيه الجدال.

وكتابُ **التَّسْهِيلِ** في الفَرَائِضِ لَهُ أيضًا، وهو في حجمٍ صغيرٍ. وكتابُ **سِيرَةِ البَرَرَة** لَهُ أيضًا، أَلَّفَهُ في الرَّدِّ على مَنْ طَعَنَ في سيرتهم. وكتابُ **التَّيْسِيرِ** لَهُ أيضًا، أَلَّفَهُ في النَّحْوِ. ويَذْكُرُ في بعض مُؤَلَّفَاتِهِ أَنَّ لَهُ كِتَابَ الذَّخِيرَة، ولَمْ نَقِفْ عليه ولا ندري في ماذا أَلَّفَهُ، غير أَنَّهُ يُحِيلُ إليه معانِيَ غريبةً، ويَذْكُرُ أَنَّهُ أَلَّفَهُ لأصحابنا مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتَ.

وكتابُ **التَّاجِ** لِعُثْمَانَ بنِ أبي عبد الله الأَصَمّ العَقْرِيِّ النَّزْوِيِّ في أَحَدَ وخمسين جِلْدًا. ولَهُ أيضًا كتابُ **النُّورِ** في علم الكلام. وكتابُ **البَصِيرَة** في الأديان لَهُ أيضًا. ووجدْتُ أَنَّ لَهُ كتابًا في الأحكام. وأَنَّ لَهُ كتابَ **الأنوار** في الأصول.

وكتابُ **الاستقامة** لِمُفْتِي الأُمَّةِ ومُنْقِذِهَا مِنَ الظُّلْمَةِ أبي سعيد محمد بن سعيد الكُدَمِيّ ﷺ، أَلَّفَهُ في الرَّدِّ على مَنْ خالفَ سيرةَ السَّلَفِ في الحُكْمِ على بعض الخارجين في زمان الإمام الصَّلْتِ بن مالك، وأوسَعَ فيه القولَ حتى خرج عن المقصود، وصار كتابًا مستقلا في أصول الدِّين تَحْتَارُ فيه الأفكارُ وتَقْصُرُ عن دَرْكِ كُنْهِهِ الأنظارُ، فصار بَرَكَةً عامَّةً ونِعْمَةً خاصَّةً بأهل الاستقامة، وقد أَطْبَقَ المشايخُ قديمًا وحديثًا على الثناء عليه مع ما فيه من طُولٍ، غير أَنَّهُ تَحْتَ ذلك الطُّولِ فَوَائِدُ، وتَحْتَ كُلِّ حَرْفٍ فرائِدُ، فأبقوه على حاله، كُلَّما تحرَّكَ متحرِّكٌ للاختصار قَعَدَتْ به هِمَّتُه بَعْدَ النظر، فهو كرامةٌ لمؤلِّفه ونِعْمَةٌ على أتباعه.

وكتابُ **المُعْتَبَر** لأبِي سَعِيدٍ أيضًا؛ اعْتَبَرَ فيهِ الآثارَ وتَعَقَّبَ به جَامِعَ ابنْ جَعْفَرٍ، فَفَصَّل المُجْمَلاتِ وأَوْضَحَ المُشْكِلاتِ، والموجودُ منه اليومَ جِلْدَانِ

أَحَدُهُمَا في الأُصُول والآخَرُ في الطَّهَارَات، ومنهم مَنْ يَجْعَلُهُ جِلْدًا واحدًا ضَخْمًا، ويقال إنَّهُ في تسعة أجزاءٍ، واللهُ أعلمُ بصحّة ذلك. وكتابُ **الجامع المفيد مِنْ جَوَابَات أبي سعيد** أيضًا، وهو في جِلْدَيْنِ كِبَارًا.

وكتابُ **زيادات الإِشْرَافِ** لأبي سعيد أيضًا، وذلك أنَّهُ تَعَقَّبَ كتاب الإشراف لأبي بكر مُحَمَّدِ بن إبراهيم المشهور بابن المُنْذِرِ النَّيْسَابُورِيِّ المُتَوَفَّى في سنة ثلاثمئة وسبعة عشر سنةٍ، جَمَع فيه مذاهب الأُمَّة، وتَعَقَّبَهُ أبو سعيد في كل مسألة ذَكَرَهَا؛ فَصَحَّحَ وضَعَّفَ وقَرَّبَ وبَعَّدَ.

وكتابُ الجامع المشهور **بجامع ابن جَعْفَر**؛ لأبي جابرٍ مُحَمَّدِ بن جعفر الإِزْكَوِيِّ في ثلاث مجلدات، وفيه زياداتُ أبي الحواري وغيره من العلماء كابن المُسَبِّح، جعلوا زياداتِهِمْ في حُكْمِ الحواشي، وهو كتابٌ مُبَارَكٌ نافِعٌ للخاصَّة والعامَّة.

وكتابُ **الجامع** المعروف بجامع أبي محمد عبد الله بن محمد بن بَرَكَةَ البُهْلَوِيِّ السَّلِيمِيِّ، وَضَعَ فيه المسائلَ بأَدِلَّتِهَا، وصَدَّرَهُ بأبوابٍ في أصول الفقه ثُمَّ ذَكَرَ بعد ذلك أبوابَ الفُرُوعِ. وكتابُ **الشَّرْحِ لجامع ابن جعفر** لأبي محمَّدٍ أيضًا. وكتابُ **التَّقْيِيدِ** لأبي محمد أيضًا. وكتابُ **المُوَازَنَةِ** لَهُ أيضًا، أَلَّفَهُ في مُوَازَنَةِ أقوالِ مَن خالَفَه بأقوالِ مَنْ ضَلَّ مِن الأُمَمِ. وَلَهُ أيضًا كتابُ **المُبْتَدَأ**. وكتابُ **التَّعَارُف**. وكتابُ **الإِقْلِيدِ**. ولَهُ أيضًا رَسَائِلُ.

وكتابُ **جَامِعِ أبي صُفْرَةٍ** مِنَ الكُتُبِ القديمة جِدًّا، لَمْ نَظْفَرْ بنُسْخَةٍ منه. وكتابُ **الأَصْفَرِ** كذلك؛ لَمْ نَجِدْهُ أيضًا. وكتابُ **الأَكِلَّة وحَقَائِقُ الأَدِلَّةِ لِنَجَادِ** بنِ مُوسَى المَنَجِيِّ، وَجَدْتُ أنه في خمسة أجزاء، ولَمْ أَجِدْ منه إلا جُزءًا واحدًا، جَمَع فيه بين أُصُولِ الفِقْهِ وأُصُولِ الدِّين، وحَقَّقَ فيه مَبَاحِثَ عِلْمِ

الكَلام. ولَهُ أيضًا كتابُ الإرْشَادِ في الأُصُول. ولَهُ أيضًا كتابُ الحِوَالَة. ولَهُ السِّيرَةُ المَعْرُوفَةُ بِسِيرَةِ نَجَادٍ في الرَّدِّ على المخالفين.

وجامِعُ أبي عَلِيٍّ مُوسَى بن علي قاضي المِصْرِ وقُدْوَةِ المسلمين في دينهم. وكتابُ الإيضاح للقَاضِي سَعِيد بن قُرَيْشٍ، وهو ثلاث مُجَلَّدَاتٍ. وكتابُ الإيضاح أيضًا لأبي زَكَرِيَّا يَحْيَى بن سعيد الْهِجَارِيِّ في أحكام القَضَاء وما يحتاج إليها، أَظُنُّهِ في جِلْدَيْنِ، وَقَفْتُ على مُجَلَّدٍ منه.

وكتابُ الإيضاح أيضًا لأبي سَاكِنٍ عَامِرِ بن علي الشَّمَّاخِيِّ المَغْرِبِيِّ في أربع مُجَلَّداتٍ، وهو كتابٌ في غايةِ الحُسْنِ، رَدَّ فيه الفُرُوعَ إلى الأُصُول، وعليه حَوَاشٍ عن أبي سِتَّةَ وغَيْرِهِ من المتأخِّرِينَ. ولَهُ أيضًا العقيدةُ المعروفةُ بالدِّيَانَاتِ، واخْتَصَرَهُ[1] الشيخُ عبدُالعزيز بن إبراهيم وزاد عليه كُتُبًا، وسَمَّى الجميعَ: كتابَ النِّيل.

وكتابُ قَوَاعِدِ الإسلام للشَّيْخِ إسْمَاعِيلَ بنِ مُوسَى الجِيطَالِيِّ، وهو في غايةِ الحُسْنِ أيضًا، ولِلْمُتَأَخِّرِينَ عليه حَوَاشٍ واخْتِصَارٌ. ولَهُ أيضًا كتابُ القَنَاطِرِ في وَصْفِ طَرِيقِ الآخِرَة، في ثلاث مُجَلَّدَاتٍ. وَلَهُ أيضًا شرحُ نُونِيَّةِ أبي نَصْرٍ فَتْحِ بن نُوحٍ في أصول الدين، في ثلاث مُجَلَّدَاتٍ. وَلَهُ أيضًا كتابُ الفرائض المشهور، وعليه حاشيةٌ لِبَعْضِ المُحَقِّقِينَ. وَلَهُ أيضًا مَنَاسِكُ الحَجِّ.

وكتابُ أَبِي مَسْأَلَةٍ لأحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بن بَكْرٍ المَغْرِبِيِّ في الأديان والأحكام مختصَرًا، سَمَّاه بذلك لأنَّ أبا عبد الله مُحَمَّدَ بن سليمان النَّفُوسِيَّ كَتَبَ إليه مِنْ أَبْدِيلانَ[2] أَنْ يَضَعَ تأليفًا مُخْتَصَرًا في الفُرُوعِ، فَرَأى

(١) الضَّمِيرُ هنا ـ فيما يبدو ـ يَعُودُ على كتاب الإيضاح للشماخي.

(٢) أَبْدِيلان: مِنْ قُرَى جَبَلِ نَفُوسَةَ، وقد تُحْذَفُ ياؤها عند النِّسْبَةِ فيُقال: الأَبْدِلانيّ.

في منامه أنَّ قائلاً قال لَهُ: اذْكُرْ أبا مسألة. فَسَمَّوْهُ أبا مسألة، وأبو مُحَمَّدٍ[١] يُسَمِّيهِ الجَامِعَ، وهو في جُزْأَيْنِ[٢]. ولَهُ أيضًا أصولُ الأَرَضِينَ في سِتَّةِ أجزاء. وَلَهُ أيضًا كتابُ القِسْمَةِ .وتَبْيِينُ أفعال العِبَاد؛ ثلاثةُ أجزاءٍ.

وَلَهُ أيضًا كتابُ الأَلْوَاحِ، مات عنه وتَرَكَهُ في أَلْوَاحِهِ في بَلَدٍ يُسَمَّى آجْلُو[٣]. ولَهُ أيضًا سِيرَةُ الدِّمَاء، قال أبو القاسم عبد الرحمن [بنُ عُمَرَ]: «صَنَّفَ في آخِرِ عُمُرِهِ تصنيفًا في خمسةٍ وعشرين جزءًا»[٤]. ولِبَعْضِ المتأخِّرِينَ على أبي مَسْأَلَةٍ حَوَاشٍ.

وكتابُ دَعَائِمِ الإسْلامِ لأبي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ سُلَيْمَانَ بن عبد الله بن أحمد بن الخَضِرِ بن سليمان الشَّهِير بابْنِ النَّضْر نُسِبَ إلى قبيلته بني النَّضْر[٥]، وهو مِنْ أَهْلِ سَمَائِلَ، والدَّعَائِمُ قصائدُ طِوَالٌ في أصول الدين والفقه، في كل بابٍ منه قصيدةٌ طويلة على قَوَافِي مُتَنَوِّعَةٍ وأَبْحُرٍ مُتَعَدِّدَة، ويُوجَدُ أنه ذَهَبَ منه أربعُ قصائدَ في الأحكام، وقصيدةٌ في الصلاة، وقصيدةٌ في الوَلاية والبَرَاءة، وقد شَرَحَهُ رِجَالٌ منهم: مُحَمَّدُ بن وَضَّاحٍ النَّزْوِيُّ في جِلْدَيْنِ كبيرين سَمّاه «الحَلَّ والإصَابَة»، وأحْمَدُ بن عبد الله الرُّقَيْشِيُّ الإزْكَوِيُّ في جِلْدَيْنِ أيضًا سَمَّاه «مِصْبَاحَ الظَّلام على دَعَائِمِ

---

(١) هذه الرواية ينقلها المؤلفُ عن الدرجيني ـ كما سيأتي في تخريجِها ـ ولعلَّ الدرجيني نقلها عن الوِسْيَانِيّ في سِيَرِهِ الذي يُكْثِرُ من الرواية عن شيخه أبي مُحَمّد عبد الله بن مُحَمَّد اللواتي العاصِمِيّ (ت ٥٢٨هـ)، فلعله هو المقصود هاهنا.

(٢) انظر: الدرجيني: طبقات ٢ / ٤٤٤؛ الشماخي: السير ٢ / ٩٠،٤٧)

(٣) تركه في ألواحه: أي لَمْ يُبَيِّضْهُ. وآجْلُو: من أرض الجزائر، وهي بليدة عمر القديمة. (انظر ـ علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ ح٤ / ص٣٤٤ فما بعدها.

(٤) انظر: الدرجيني: طبقات ٢ / ٤٤٣؛ الشماخي: السير ٢ / ٩٠،٤٩)

(٥) كُتِبَتْ هي وسابِقَتُها في الأصول بظاءٍ مُشَالة، وأثبتْناها بالضَّاد كما يُرَجِّح الشيخُ إبراهيم بن سعيد العبري. انظر: العقد الثمين ١ / ٢٤٢ (هامش).

الإسلام»، وأبو القاسم [بنُ] إبراهيم البَرَّادِيُّ ولَمْ يُتِمَّه سَمَّاه «شِفَاءَ الحَائِمِ على بَعْضِ الدعائم»، ثُمَّ تَنَاوَلَهُ البَحْرُ الزَّاخِرُ والبَدْرُ الباهر الذي يُقال في حَقِّه: كَمْ تَرَكَ الأوَّلُ للآخِرِ؛ قُطْبُ الأئمَّة وعالِمُ الأُمَّة محمد بن يوسف اطْفَيِّش المغربي، فشرَحَه شرحًا كافيًا شافيًا.

ولابْنِ النَّضْرِ أيضًا اللامِيَّةُ المشهورة من بَحْرِ الرَّجَزِ، وقد شَرَحَهَا شُرَّاحُ الكِتاب إلا البَرَّادِيّ وأَفْرَدُوها في جِلْدٍ، وجَعَلَهَا القُطْبُ المَغْرِبِيُّ في أربع مُجَلَّدَاتٍ، استقصى فيها بُحُوثَ الأدب والمعاني والمَنْطِقِ والسِّيَرِ، وأَتَى بِمَا لَمْ يَأْتِ بِهِ غَيْرُهُ.

ولابْنِ النَّضْرِ أيضًا مُؤَلَّفاتٌ مذكورة في تَرْجَمَتِهِ لَمْ يُوجَدْ منها شيءٌ في زماننا، لأنَّ الجَبَّارَ خَرْدَلَةَ بنَ سَمَاعَةَ لَمَّا قَتَلَهُ أَحْرَقَ خِزَانَةَ كُتُبِهِ، ومِمَّا ذَكَرُوا عنه مِنَ الكُتُبِ: كِتَابُ قَرْيِ البَصَر في مَجْمَعِ المُخْتَلَفِ مِنَ الأَثَر؛ في أربع مُجَلَّدَاتٍ لَمْ يُوجَدْ بَعْدَ الحَرْقِ إلا جِلْدٌ واحدٌ منه وهو ضَخْمٌ. وكتابُ سِلْكِ الجُمَان في سِيَرِ أَهْلِ عُمَانَ في جِلْدَيْنِ، لَمْ يُوجَدْ منه بعد الحَرْقِ إلا تِسْعَةُ كَرارِيسَ. وكتاب التَّصْمِيدِ في التَّقْلِيد في جِلْدَيْنِ أيضًا، والله المستعان.

وكتابُ البَصِيرَةِ لِصَالِحِ بن الوَضَّاحِ؛ في جِلْدَيْنِ .وجامعُ أبي الحَوَارِيِّ في الأَدْيَانِ والأَحْكَامِ؛ جِلْدٌ كبيرٌ. ولَهُ أيضًا سِيرَةٌ طويلةٌ إلى أهل حَضْرَمَوْتَ، تَتَضَمَّنُ جواباتٍ لِمَا سألوهُ عنه من أَحْدَاثِ عُمَانَ وغَيْرِهَا. وكتابُ المَنْهَجِ لِخَمِيسِ بنِ سَعِيدِ بن عَلِيٍّ الرُّسْتَاقِيِّ؛ فِي أَحَدَ وعِشْرِينَ جِلْدًا. وكتابُ مَرَاهِمِ القُلُوبِ في مُنَاجَاةِ المَحْبُوب تأليفُ محمد بن أحمد بن إبراهيم في الزُّهْدِ والمواعظ. وكتابُ الإيجَاز تأليفُ أَحْمَدَ بنِ خليل السَّيْجَانِيِّ.

وجامِعُ أبي قَحْطَانَ خالدِ بن قحطان في جِلْدَيْنِ .وكتابُ الأَشْيَاخ، جَمَعَ ما عَنِ الأَشْيَاخِ في المُعَسْكَرِ في رِبَاطِ العَدُوِّ، وَقَفْتُ منه على جِلْدِ الأحكام .وكتاب الرَّهَائِنِ، تأليفٌ في رهائن الإمام وأحكامها. وكتابُ الرِّقَاعِ في أحكام الرَّضَاعِ في جِلْدَيْنِ، يُذْكَرُ في تَرْجَمَةِ ابنِ النَّضْرِ أنه لِجَدِّهِ قاضي القُضَاةِ عبد الله بن أحمد. وكتابُ الأَحْدَاثِ والصِّفَات تأليفُ أبي المُؤْثِرِ الصَّلْتِ بن خَمِيسٍ الخَرُوصِيِّ، ذَكَرَ فيه الأحداثَ الواقعةَ في أيَّامِ الصَّلْتِ بن مالك. ولَهُ أيضًا كتابُ البَيَانِ والبُرْهَانِ.

وكتابُ الإمَامَةِ، تأليفُ أبي المُنْذِرِ سَلَمَةَ بنِ مُسْلِمِ بن إبْرَاهيمَ صاحبِ الضِّيَاءِ. ولَهُ أيضًا كتابُ الأَنْسَابِ. وكتابُ مِفْتَاحِ الشَّرِيعَةِ تأليفُ مُحَمَّدِ بن أحمدَ بن إبراهيم بن أحْمَدَ الشَّجبِيِّ. وكتابُ الكَشْفِ والبَيَانِ تأليفُ محمد بن سَعِيدٍ القَلْهَاتِيِّ العُمَانِيِّ الأَزْدِيِّ في جِلْدَيْنِ ومنهم مَنْ يَجْعَلُهُ في جِلْدٍ ضَخْمٍ، أَلَّفَ الجِلْدَ الأوَّلَ منه في التوحيد والسِّيَرِ، والثَّانِيَ في فِرَقِ الأُمَّة.

وجامعُ أبي الحَسَنِ عليِّ بن محمد البِسْيَانِيِّ؛ في جِلْدٍ ضَخْمٍ، ومنهم مَنْ يَجْعَلُهُ في جِلْدَيْنِ، سَلَكَ فيه مَسْلَكَ أبي مُحَمَّدٍ[1] في قَرْنِ المسألة بدليلها من الكتاب والسُّنَّة، وهو في الأديان والأحكام. ولَهُ أيضًا المُخْتَصَرُ المَشْهُورُ بِمُخْتَصَرِ البِسْيَانِيِّ. ولَهُ أيضًا السِّيرَةُ الكبيرة المشهورةُ بِسِيرَةِ البِسْيَانِيِّ، ذَكَرَ فيها بَعْضَ الفِرَقِ وأحكامَ المُخْتَلِفِينَ وحُكْمَ الإمامة. ولَهُ غيرها سِيَرٌ عديدة.

وكتابُ مُخْتَصَرِ الخِصَالِ؛ للإمَامِ الزَّاهِدِ المُجَاهِدِ الشَّارِي أبي إسحاق إبراهيمَ بنِ قَيْسِ بن سُلَيْمَان الحَضْرَمِيِّ الْهَمَدَانِيِّ، وَضَعَهُ على وَضْعٍ غريبٍ لَمْ يُسْبَقْ إلى مِثَالِهِ، حَصَرَ الشريعةَ في أبوابٍ، والأبوابَ في خِصَالٍ، وقَعَّدَ

(١) أبو محمد: هو عبد الله بن محمد بن بَرَكَةَ السَّلِيمي البُهْلَوِيّ (ق٤هـ).

القواعدَ وضَبَطَ الضَّوَابِطَ، وهو مَشْهُورٌ مُنْتَشِرٌ يَشْهَدُ حالُه على وَضْعِه. وكتابُ **الصَّلاةِ والصِّلَةِ** لِعَمْرِو بنِ عَلِيٍّ المَعْقَدِيِّ الوَبْلِيِّ الرُّسْتَاقِيِّ. وَلَهُ أيضًا **زَهْرَةُ الأَدَبِ**.

وكتابُ **مُخْتَصَرِ العَدْلِ** في أُصُولِ الفِقْهِ لأَحْمَدَ بنِ سَعِيدٍ الشَّمَّاخِيِّ المَغْرِبِيِّ، اخْتَصَرَ فيه العَدْلَ والإنْصَافَ، وَشَرَحَه شرحًا مُخْتَصَرًا أيضًا، وشَرَحَ القُطْبُ الشَّرْحَ فَأَطَالَ، وهُو في مُجَلَّدَاتٍ. وَلَهُ أيضًا كتابُ **السِّيَرِ المَغْرِبِيَّةِ**، أَلَّفَهُ في عُلَمَاءِ المَذْهَبِ مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ والمَغْرِبِ، وذَكَرَ فيه بعضَ أخبارهم وكَرَامَاتِهِمْ. وَلَهُ أيضًا **شَرْحُ مَرَجِ البَحْرَيْنِ** في عِلْمِ المَنْطِقِ والْهَنْدَسَةِ والحِسَابِ، والمَتْنُ لأبي يَعْقُوبَ.

وكتابُ **المُوجَزِ** لأبي عَمَّارٍ عَبْدِالكَافِي في أُصُولِ الدِّينِ والرَّدِّ على المُخَالِفِينَ. ولَهُ أيضًا **شَرْحُ الْجَهَالاتِ**؛ سِفْرٌ. ولَهُ أيضًا كِتَابُ **الفَرَائِضِ**. وكتابُ **اخْتِلافِ الفُتْيَا**.

ومِنْ تَآلِيفِ أَصْحَابِنَا أَهْلِ جَبَلِ نَفُوسَةَ: كتابُ **عَمْرُوس بنِ فَتْحٍ**، وفي السِّيَرِ المَغْرِبِيَّةِ: أنَّ عَمْرُوسًا «بَعَثَ إليهِ بَعْضُ الأشياخ مِنَ المُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَهْلِ فَزَّانَ أَنْ يُؤَلِّفَ لَهُ كتابًا في الأُصول، فَكَتَبَ إليه الكتابَ المعروفَ بالعَمْرُوسِيِّ، وكَتَبَ إليه رسالةً، فلمَّا رآه الفَزَّانِيُّ ـ وهو الَّذِي وَضَعَ الكِتَابَيْنِ المَعْرُوفَيْنِ بأُصُولِ الكَلام ـ قالَ: النَّفُوسِيُّ أَقْوَى مِنِّي».

وكتابُ **اللُّقَطِ**، قال البَرَّادِيُّ: «وَقَفْتُ عَلَى أَرْبَعَةٍ فِي أَرْبَعَةِ أَسْفَارٍ؛ كُلُّهَا لأَهْلِ الْجَبَلِ». وكتابُ **الْجَنَّاوِيِّ**؛ فِي سِفْرَيْنِ، ذكَرَه البَرَّادِيُّ أيضًا. وكتابُ **الوَضْعِ**، يُقَالُ إِنَّ مُؤَلِّفَهُ يَحْيَى الجَنَّاوِنِيُّ، وقِيلَ لا يُدْرَى مُؤَلِّفُه لأنه أَخْفَى اسْمَه لِيَعْظُمَ أَجْرُه، وحَشَّى عليه أبو سِتَّةَ، واختصرَهُ مع حاشيتِهِ القُطْبُ

وزاد عَلَيْهِمَا. وجَوَابَاتُ الأَئِمَّةِ عَبْدِالوَهَّابِ وابْنِهِ أَفْلَحَ وابْنِهِ مُحَمَّدِ بن أَفْلَحَ بنِ عبدالوَهَّابِ، سِفْرٌ تَامٌّ.

وَكِتَابُ الشَّيْخِ أَبِي سُلَيْمَانَ دَاوُدَ بنِ يُوسُفَ؛ سِفْرٌ. وَكِتَابُ الشَّيْخِ أَبِي الرَّبِيعِ سُلَيْمَانَ بنِ يَخْلِفَ فِي الكَلامِ، مُجَلَّدَانِ. وَكِتَابُ الشَّيْخِ أَبِي خَزَرٍ في الكَلامِ. وَكِتَابُ الشَّيْخِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بنِ أَبِي بَكْرٍ فِي السِّيَرِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِكِتَابِ الْمَشَايِخِ، وَهُمَا مُجَلَّدَانِ. وكتابُ الأَشْيَاخِ المعروفُ بدِيوَانِ الأَشْيَاخِ، في سِتَّةِ أَسْفَارٍ صِغَارٍ أو ثلاثةٍ كِبَارٍ. وكتابُ السُّؤَالاتِ لأبي [عَمْرٍو] عُثْمَانَ، وعَلَيْهِ لِبَعْضِ المُتَأَخِّرِينَ حَوَاشٍ.

وكِتَابُ الشَّيْخِ تَبْغُورِينَ بنِ عِيسَى في الكَلامِ. ولَهُ أيضًا كتابُ الجَهَالاتِ في الكَلامِ. ولَهُ أيضًا كتابُ الأَدِلَّةِ والبَيَانِ في أُصُولِ الفِقْهِ. والكتابُ المَعْرُوفُ بالمُعَلَّقَاتِ في أَخْبَارِ أَهْلِ الدَّعْوَةِ، قال البَرَّادِيُّ: «لَمْ أَعْلَمْ مُؤَلِّفَهُ». وَجَوَابَاتُ الشَّيْخِ أبي يعقوبَ يُوسُفَ بنِ خَلْفُون. وَرِسَالَتُهُ إلى أَهْلِ جَبَلِ نَفُوسَةَ. وكتابُ الطَّبَقَاتِ لأحْمَدَ بنِ سعيدٍ الدَّرْجِينِيِّ. وكتابُ المَنَاسِكِ لأَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى الأَبْدِلانِيِّ.

فهذا أكْثَرُ ما حَضَرَنِي ذِكْرُه من أسْمَاءِ الكُتُبِ، وقد تَرَكْتُ بعضَ ما حَضَرَ لِخَوْفِ السَّآمَةِ والمَلَلِ، ولَمْ أَذْكُرْ شيئًا مِنْ تآليفِ المُتَأَخِّرينَ كأَبِي نَبْهَان ومَنْ قَبْلَهُ مِنْ عُلَمَاءِ دَوْلَةِ اليَعَارِبَةِ إلا المَنْهَجَ، فإنَّ صاحِبَه قَبْلَ الدولة المذكورة، وإنَّمَا كان أَوَّلُها في زَمَانِهِ، وهو القاضِي الأكْبَرُ للإمام نَاصِرٍ، وكذلك لَمْ أَذْكُر العلماءَ الذين بَعْدَ هذه الدولة؛ لا مِنْ أهل المَشْرِقِ ولا مِنْ أهل المَغْرِبِ، إلا مَا أَشَرْتُ إِلَيْهِ مِنْ بَعْضِ الشُّرُوحِ لِبَعْضِ الكُتُبِ القديمة أو نَحْوِ ذلك كاخْتِصَارِ الإيضاح، وإنَّ في ما تَرَكْتُ مِنَ الكُتُبِ المُتَأَخِّرَةِ

لَشَيْئًا يُذهِلُ العُقُولَ وَيُحَيِّرُ الأَفْكَارَ، مِنْ كُتُبِ التَّفْسِير والحديثِ والأُصُولِ والكلامِ والفِقْهِ والأَدَبِ وغير ذلك من الفُنُونِ الكثيرة.

وإنَّمَا لَمْ أَذْكُرْ شيئًا من ذلك لأنَّ الطَّاعِنَ قد طَعَنَ علينا في زَعْمِهِ بِكَثْرَةِ التآليفِ عند المتأخِّرِينَ مِنَّا دُونَ المُتَقَدِّمِينَ، حتى عَدَّ ذلك مِنْ أَشْراطِ السَّاعَةِ، حيثُ اطَّلَعَ على ما لَمْ يَطَّلِعْ عليهِ مِنْ قَبْلُ، فَلِذَا ذَكَرْتُ لَهُ ما أَمْكَنَ ذِكْرُهُ مِنَ الكُتُبِ القديمة دُونَ غيرها، وأَكْثَرُ ما ذَكَرْنا سابقٌ على تأليفِ كُتُبِ مَذْهَبِهِ التي يَفْتَخِرُ بِهَا.

ثُمَّ إِنَّا نَقُولُ لَهُ: إِنْ كانَ كثرةُ التآليفِ مِنْ أشراطِ السَّاعَةِ ـ كما زَعَمْتَ ـ فإنَّكُم قد شَارَكْتُمُونَا في ذلك أيضًا، وإِنْ كان افتخارُكَ بكثرة الكُتُبِ التي نَشَرْتَهَا المَطَابِعُ فَلَيْسَتْ كُلُّهَا لأهْلِ مَذْهَبِكَ، وإنَّمَا لَهُمُ البعضُ منها.

ثُمَّ إِنَّ منها ما تَمُجُّهُ الأَسْمَاعُ، وتَنْفِرُ عنهُ الطِّبَاعُ، ويَتَحَاشَى عن النَّظَرِ فيهِ أَهْلُ الْمُرُوَّاتِ، كـ «رُجُوعِ الشَّيْخِ إلى صِبَاه»[1] و«الإيضاحِ في النِّكَاح» للسُّيُوطِيِّ، وما كَانَ في مِثْلِ هَذَا المَعْنَى، وهي كثيرةٌ لا تُحْصَى عَدَدًا. فَإِنْ كان الافتخارُ بِهذا ونَحْوِهِ فَمَذْهَبُنا ـ بِحَمْدِ الله ـ خَالٍ منه، ونحن نُسْقِطُ عدالةَ القارِئِ فيه فكيفَ بالمؤلِّف؟! فَبِئْسَ الفَخْرُ. وأَمَّا الكُتُبُ الجَليلةُ القَدْرِ

---

(١) كتابٌ ماجِنٌ عنوانه الكامل «رُجُوعُ الشَّيْخِ إلى صِبَاه في القُوَّةِ على البَاه»، يَبْحَثُ في الجماع وأنواعه وما يُقَوِّي عليه وما قيل فيه من أشعار... طُبِعَ في ١٠٤صفحات من الحجم الكبير في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣٠٩هـ، يُنْسَبُ لأحمد بن سليمان الشَّهِير بابنِ كَمَال باشا (ت ٩٤٠هـ)؛ غير أنَّ صاحبَ كشف الظنون يقول إن ابن كمال باشا «تَرْجَمَهُ بإشارةِ السلطان سَلِيم خان» العثماني، وهذا يقتضي أن يكون الأصلُ لغيره، وقد استدْرَكَ عليه البغداديُّ في ذيل كشف الظنون فأَثْبَتَ نسبةَ الكتاب إلى أحمد بن يوسف التِّيفَاشِيّ (ت ٦٥١هـ). (انظر ـ حاجي خليفة: كشف الظنون ٨٣٥؛ البغدادي: إيضاح المكنون ١/ ٥٤٩؛ الزركلي: الأعلام ١/ ٢٧٤).

فإنَّهَا قليلةٌ عندَهُم، وإنْ كَثُرَتْ فإنَّما هي مِنْ كَثْرَةِ أهلِ المذاهب، إذْ لَيْسَتْ لأهلِ مَذْهَبٍ واحدٍ.

ولَوْ لَمْ يَكُنْ لَنَا مِنَ المُؤَلَّفاتِ شَيْءٌ لَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ أنْ نَقُولَ: ليس العِلْمُ في الدَّفَاتِرِ، وإنَّمَا العِلْمُ في الصُّدُورِ، قال اللهُ تَعَالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] ولَمْ يَقُلْ: في دَفَاتِرِهِمْ. ولله دَرُّ القائل:

إذَا لَمْ تَكُنْ حَافِظًا وَاعِيًا ... فَجَمْعُكَ لِلكُتْبِ لا يَنْفَعُ
أَتَنْطِقُ بالجَهْلِ فِي مَجْلِسٍ ... وعِلْمُكَ فِي البَيْتِ مُسْتَوْدَعُ؟

وقالَ آخَر:

عِلْمِي مَعِي حيثُما يَمَّمْتُ يَتْبَعُنِي ... قَلْبِي[1] وِعَاءٌ لَهُ لا بَطْنُ صُنْدُوقِ
إنْ كُنْتُ في البَيْتِ كَانَ العِلْمُ فِيهِ مَعِي ... أوْ كُنْتُ فِي السُّوقِ كَانَ العِلْمُ فِي السُّوقِ

وَلَمْ يَكُنْ في صَدْرِ الإسْلامِ مِنَ الصَّحابَةِ تأليفٌ، بَلْ كانت الرِّجَالُ تَنْقُلُ أحكامَ الشريعة في صُدُورِهِمْ، وقد عَرَفُوا مَأْخَذَها مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ بِمَا تَلَقَّوْهُ مِنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ وأَصْحَابِهِ، وكانوا يُسَمُّونَ المُخْتَصِّينَ بِحَمْلِ ذلك ونَقْلِهِ القُرَّاءَ، فَهُمْ قُرَّاءُ كتابِ الله سبحانه تعالى والسُّنَّةِ المأثورَةِ الَّتِي هِيَ في غَالِبِ مَوَارِدِهِ تَفْسِيرٌ لَهُ وشَرْحٌ.

وقد كَرَّهَ بَعْضُهُمْ كتابةَ العِلْمِ، واسْتَدَلَّ بِمَا رُوِيَ عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ في كتابة العِلْمِ فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ. ورُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ نَهَى عن الكِتَابَةِ وَقَالَ: «إنَّما ضَلَّ مَنْ كان قَبْلَكُمْ بالكتابة».

وجاءَ رَجُلٌ إلى عبد الله بنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - فقال: «إنِّي كَتَبْتُ كتابًا أُرِيدُ

---

(١) انفردت النسخة الأولى بذكر هذه اللفظة «قلبي»، وهو المحفوظ في هذا البيت. بينما وردت في جميع النسخ الأخرى: «بطني».

أَنْ أَعْرِضَهُ عَلَيْكَ». فَلَمَّا عَرَضَ عَلَيْهِ أَخَذَهُ منه وَمَحَاهُ بالماء، وقيلَ لَهُ: «لِمَاذَا فَعَلْتَ؟» قال: «لأَنَّهُمْ إذا كَتَبُوا اعْتَمَدُوا على الكتابةِ وتَرَكُوا الحِفْظَ، فيَعْرِضُ للكتابِ عَارِضٌ فَيَفُوتُ عِلْمُهُم». قالوا: «والكتابُ مِمَّا يُزَادُ فيه ويُنْقَصُ ويُغَيَّرُ، والَّذِي حَفِظَ لا يُمْكِنُ تَغْيِيرُهُ؛ لأنَّ الحَافِظَ يَتَكَلَّمُ بالعِلْمِ».

ولَوْ لَمْ يَكُنْ لَنَا شَيْءٌ مِنَ التآليفِ أَصْلاً لَكَانَ لَنَا حُجَّةٌ بِهَذا السَّلَفِ الصَّالِحِ، ولَوْ كان لَنَا مِنَ الكُتُبِ شَيْءٌ يسيرٌ فقط لاحْتَجَجْنَا عليهِمْ بقَوْلِ ابنِ خَلْدُونٍ في مُقَدِّمَةِ تَارِيخِهِ حيثُ قَالَ: «اِعْلَمْ أَنَّهُ مِمَّا أَضَرَّ بالنَّاسِ في تَحْصِيلِ العِلْمِ والوُقُوفِ على غايَاتِهِ كَثْرَةُ التَّآلِيفِ واخْتِلافُ الاصْطِلاحَاتِ في التَّعْلِيمِ وتَعَدُّدُ طُرُقِهَا، ثُمَّ مُطَالَبَةُ المُتَعَلِّمِ والتِّلْمِيذِ باسْتِحْضَارِ ذلك، وحِينَئِذٍ يُسَلَّمُ لَهُ مَنْصِبُ التَّحْصِيلِ، فَيَحْتَاجُ المُتَعَلِّمُ إلى حِفْظِهَا كُلِّها أَوْ أَكْثَرِهَا ومُرَاعَاةِ طُرُقِهَا، ولا يَفِي عُمُرُهُ بِمَا كُتِبَ في صِنَاعَةٍ واحدةٍ إذا تَجَرَّدَ لَهَا، فَيَقَعُ القُصُورُ - ولا بُدَّ - دُونَ رُتْبَةِ التَّحْصِيلِ»[1].

هذا كلامُه، مع أَنَّا نَعْتَرِفُ بأنَّ ضَبْطَ العُلُوم قد كان بَعْدَ زمان الصحابة في الكتابة؛ لقولِهِ ﷺ: «العِلْمُ صَيْدٌ والكِتَابَةُ قَيْدٌ، قَيِّدُوا - رَحِمَكُمُ اللهُ تَعَالَى - عُلُومَكُمْ بالكِتَابَة». الحديث. ولأنَّ الصَّحَابَةَ قد تَفَرَّقُوا بعد انْتِشَارِ الإسْلامِ في غالب البُلْدَانِ، وصَعُبَ النَّقْلُ عنْ كثيرٍ منهم، وحَدَثَت الفِتَنُ واخْتِلافُ الآراء، وكَثُرَت الفَتَاوَى والرُّجُوعُ إلَى الكُبَرَاء، وكانَ ذلك مانعًا لِكَثِيرٍ من الناس مِنْ تَحْصِيلِ العُلُومِ.

ومِنْ هَاهُنَا احْتِيجَ إلى التدوينِ وتَقْيِيدِ العِلْمِ بالكتابة، فكان في ذلك

---

(١) ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون (دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١: ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م) ص ٤٨٨.

مَصْلَحَةٌ عظيمةٌ، وكان لَنَا منهُ الحَظُّ الأَوْفَرُ والنَّصِيبُ الأَكْبَرُ، وَإِنْ خَفِيَ ذلك على المُخَالِف، وما أَحْسَنَ قَوْلَ القائِلِ:

وَإِذَا خَفِيتُ على الغَبِيِّ فَعَاذِرٌ أَنْ لا تَرَانِي مُقْلَةٌ عَمْيَاءُ

ولولا خَوْفُ الإِطَالَةِ لَذَكَرْتُ لَكَ مِنْ بَرَاهِينِ المَذْهَبِ وكَرَامَاتِهِ ما يُدْهِشُ العُقُولَ، ولَئِنْ يَسَّرَ اللهُ تَعَالى بِمَنِّه وأَطَالَ في العُمُرِ بِفَضْلِهِ لأَضَعَنَّ سِيرةً تَشْتَمِلُ على مَنْشَأِ هَذا المَذْهَبِ مِنْ أَصْلِهِ، وتَكْشِفُ عَنْ فَرْعِهِ وأَصْلِهِ، وتُنْبِئُ عن استقامَتِهِ وعَدْلِهِ، مِنْ أَوَّلِ الزَّمَانِ إلى آخِرِهِ، حتى يرى الغِرُّ الجهول أن مذهبنا على سيرة الرسول ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ـ.

والحمد لله رب العالمين، حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ما شاء الله لا قوة إلا بالله، لا ملجأ من الله إلا إليه، ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين[1].

(١) وَرَدَ في آخر النسخ المخطوطة التي اعتمدتُها هنا ما نصُّه: «هذا آخرُ ما يَسَّرَ الله كتابته في هذه الرسالة اليسيرة في ليلة ٢١ من شهر جمادى الأولى من سنة ١٣٢٣». وهذا هو زمن فراغ المؤلف من كتابة الرسالة.

اللُّمْعَة المَرْضِيَّة مِنْ أَشِعَّةِ الإباضِيَّة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصلِّ اللهم وسلِّم وبارِكْ على رسولك سيّدنا محمّد وآله وصَحْبِه

[مُقَـدِّمَة]

أشهدُ أن لا إله إلا الله وَحْدَه لا شريك لَهُ، وأشهد أنَّ مُحمَّدًا عبده ورسولُه، وأنَّ الدينَ عند الله الإسلام.

سبحانك اللهم وبِحَمْدِكَ، أنتَ الله لا إِلَهَ إلا أنت، خلقتَ الخلقَ، وشرعتَ الحق، وأنزلت الصدق، وبيَّنْتَ الْهُدى، وخَوّفتَ من الرَّدَى، وأرسلتَ الرُّسُلَ مبشِّرين ومُنْذِرين، ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال/٤٢]، صلَّى اللهُ عليهم جميعًا وعلى سَيِّدِنَا محمَّدٍ خُصُوصًا، وسلَّم تسليمًا كثيرًا، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ والتابعينَ لَهُمْ بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أمَّا بَعْدُ؛ فإنه لَمَّا اختلفت الأُمَّةُ بعد نبيِّها إلى ثلاثٍ وسبعين فِرْقَةً ـ كما قال رَسُولُ الله ﷺ ـ ذَهَبَ كُلُّ فرقةٍ منهم إلى مَذْهَبٍ، وسَلَكَ كلٌّ في طريقٍ، وعاب كلُّ فريق على الآخَرِ ما إليه ذَهَب، وظَنَّتْ كلُّ طائفةٍ أنّهم

أوتوا الحُكْمَ وفَصْلَ الخِطَاب، ويأبَى اللهُ أن يَكُونَ الحَقُّ إلا في واحدةٍ، وهي التي على كتاب الله تعالى وسُنَّةِ رسولِهِ ﷺ وسُنَّةِ الخلفاء الراشدين، ألا وَهُمْ أهلُ الاستقامة في الدِّين، المعروفون بالإباضية الوَهْبِيَّة الْمَحْبُوبِيَّة، كما دَلَّتْ على ذلك الشواهِدُ اللَّوامِعُ، والبَرَاهِينُ القَوَاطِعُ.

❋ ❋ ❋

[شَهَادَةُ الخُصُوم على صِحَّةِ المَذْهَبِ]

وقد اعْتَرَفَ لَهُم الخَصْمُ بذلك، و«الفَضْلُ ما شَهِدَتْ به الأعداءُ». فمِمَّن اعترف لَهُم قديمًا عالِمُ المدينة مالكُ بن أَنَسٍ، فإنَّهُ قال: «خَطَبَنا أبو حَمْزَةَ خُطْبَةً حَيَّرت الْمُبْصِرَ، وَرَدَّت الْمُرْتَابَ».

وأبو حمزة هو المُخْتَارُ بن عَوْفٍ قائدُ الجيشِ لإمامِ المسلمين طالبِ الحَقِّ عبد الله بن يَحْيَى الكِنْدِيّ ـ رضوانُ الله عليهم ـ. وإنَّ أبا حَمْزَةَ خَرَجَ بالجيش إلى مكة فاستفْتَحها، ولاقَتْهُ جُمُوعُ الأعداءِ في قُدَيْدٍ فَمَزَّقَهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ، ودخل المدينة واستفتحها، وخَطَبَ أهلَها خُطْبَةً تناقَلَتْها الأَلْسُنُ والأسْفَارُ، أقام فيها الحُجَّةَ وأَوْضَحَ المَحَجَّة، وعُلماءُ القَوْمِ يَسْمَعُونَ، ومِنْ جُملَتِهِمْ مَالِكٌ، فما كان لَهُ عندهم جوابٌ سِوَى ما قال مَالِكٌ المتقدِّم.

ومعنى قَوْلِهِ: «حَيَّرَت المُبْصِرَ» أي جَعَلَت العالِمَ المُتَبَصِّرَ في مذهبه مُخْتَارًا، حيثُ سَمِعَ ما لَمْ يَسْمَعْهُ من الحُجَّة والبرهان، وقَوْلِهِ: «وَرَدَّتِ المُرْتَابَ» أي مَنْ كان مُرْتابًا في دِينِه ردَّتْه عنه إلى مَذْهَبِ أبي حَمْزَةَ. ولولا خَوْفُ الإطالة لأَوْرَدْتُ لَكَ سِيرتَهم على التمام.

وقد رَجَعَ إلى مذهبنا في الزمان القديم خَلَفُ بن زيادٍ البَحْرَانِيُّ، وأبو النَّظْرِ الخُرَاسَانِيُّ، وهُمَا مِنْ أكابر العلماء المُبْصِرِينَ.

وقد نُقِلَ الاعترافُ به عن جماعةٍ كثيرين من المُخَالِفِينَ. قال القُطْبُ: «وقد أقَرَّ لي علماءُ الحَرَم أنَّ دِينَ الإباضية الوَهْبِيَّةِ خالٍ عن البدعة». قال: «وإذا كانت الإباضيةُ الوهبية ـ مع عَمَلهم بتلك الطاعات وتَرْكِهم تلك المعاصي ـ في ضَلالٍ؛ فَمَنْ يكون إذًا على صوابٍ؟! أهؤلاء الَّذِينَ يَبُولون على أعقابِهِمْ ولا يستجمرون؟ وتنجس ثيابُهم ويُصَلُّون بِهَا وبلا استنجاءٍ ولا غسل جنابة؟ ويشربون الدخان والخمر وأنواع المسكرات والمفترات؟ ويعتقدون الرُّؤْيَةَ التي تُوجِبُ أنَّ للهِ لونًا وحُلولاً في مكان وَجِهَاتٍ؟ ويُطفِّفُون الكَيْلَ والميزان ويسرقون المال ويستعملون الربا؟ وتنكشفُ نساؤهم ولا يَصُونُونَهُنَّ؟ ويحكمون بالجور ويأخذون الرِّشَا؟ ويقارفون تلك المعاصي كلها غير الشرك؟ ويتركون الفرائضَ والطاعاتِ غيرَ التوحيد؟ فمَنْ فَعَلَ ذلك مِنّا أو منهم ومات غيرَ تائبٍ فهو في النار».

هذا كلامُه، ومعناه أنَّهُم يتركون الواجباتِ غيرَ التوحيد ويفعلون المعاصيَ كُلَّها وَهُمْ مع ذلك لا يَقْطَعُونَ بالخُلُود لفاعل ذلك، بَلْ يقولون إنَّه يَدْخُلُ الجَنَّةَ قطعًا؛ لِحَدِيث: «مَنْ قال لا إِلَهَ إلا الله دَخَلَ الجَنَّةَ؛ وإنْ زَنَا وإنْ سَرَق».

وجوابُهُمْ أنْ نقول: نَحْنُ نقول لا إله إلا الله ولا نَزْنِي ولا نَسْرِقُ، فَيَلْزَمُكُمْ أنْ تَقْطَعُوا لنا بالجَنَّة، وإذا قَطَعْتُمْ لنا بذلك فعَلامَ الطَّعْنُ في مَذْهَبِنَا؟

هذا على تسليم ما قالوه مِنْ ظاهر الحديث، وهو عِنْدَنَا ـ إنْ صَحَّ ـ مُتَأَوَّلٌ بأنَّ مَنْ قَالَهَا دَخَلَ الجَنَّةَ وإنْ زَنَا وإنْ سَرَقَ قَبْلَها، لأنَّ الإسلام جَبٌّ

لِمَا قَبْلَه، وهذا في مَنْ قَالَهَا وأتْبَعَها العَمَلَ، أو مات قَبْلَ أن يَجِبَ عليه العَمَلُ، لِقَوْلِهِ عزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ [فُصِّلَت: ٣٠، الأحقاف: ١٣] وقولِهِ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ في كثيرٍ من الآيات، وقولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤].

ولولا القَطْعُ بتعذيب التاركِ للفَرْضِ أو الفاعلِ للكبيرة إنْ لَمْ يَتُبْ لَمَا صَحَّت الفرائضُ ولا ثَبَتَت المُحَرَّمات، فإنه يَلْزَمُ عليهِ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ ذلك وتَرْكُه على سَوَاءٍ، وقد قال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥] ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

❋ ❋ ❋

[كَلامُ السَّيِّدِ مُصْطَفَى بن إِسْمَاعِيلَ فِي ذَلِكَ]

وقد تَنَبَّهَ لِهَذا المَعْنَى السَّيِّدُ الجليلُ مصطفى بن إِسْمَاعيل المِصْرِيُّ ـ متَّعَنَا الله بِحَيَاتِهِ واسْتَعْمَلَنَا وإيَّاهُ في طاعَاتِه ـ فَرَجَعَ عن مذهب الأشاعرة إلى مذهب الحق، وهو أَوْسَعُ أترابِه عِلمًا وفاقَهُم كِيَاسَةً، وها هو قد نَصبَ نفسه داعيًا إلى الله يُنادي بلسان الحال والمقال، وقد ألّف «الْهَدِيَّةَ الإسلامِيَّةَ» في النَّصَائِحِ العامة، وبثّ الخُطَبَ في صُوَرِ الجرائد لينتفع بِها الخاصَّةُ والعامَّة.

وقد قال في هَدِيَّتِه ـ حين ذَكَرَ مُحَمَّدَ بنَ أَفْلَحَ إمامَ المسلمين ببلاد المغرب في الزمان القديم ـ قال: «ولقد قَامَ هذا الإمامُ بأَهَمِّ واجباتِ العناية في احترام شعائر الله وصَوْنِ الدِّينِ الكريم مِنْ أَنْ يتطرّق إليه دَخيلُ

العَبَث، أو أنْ تَمَسَّه أهواءُ التعسُّف والرَّكَاكة والخَلْطِ في أقَلِّ القليل مِنْ أُصُولِهِ وفُرُوعِه، بعد أنْ تَلَقّاه عن أبيه أفلحَ، عن أبيه عبدالوهاب، عن أبيه عبد الرحمن بن رُسْتُم الفارسي، عن أبي عبيدة مُسْلِم، عن مرجع المسلمين أبي الشعثاء جابر بن زيد البصري العُمَاني، وهو من التابعين الأخيار، أخذ العلم عن البحر الزاخر ابن عباس ـ ابن عَمِّ رسول الله ﷺ ـ وعائشةَ أمِّ المؤمنين ـ رضي الله تبارك وتعالى عنها ـ التي لَمْ يترك دقيقةً من دقائق حياة الرسول ﷺ في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده وحديثه وصَمْتِهِ ونومه ويَقَظَتِه وبِجُمْلَةِ حركاته وسَكَناته حتى أسرار خَلْوَتِهِ معها إلا واسْتَوْعَبَ معرفته منها، حتى كانت تَتَصَبَّبُ ـ رضي الله عنها ـ أمامَه عَرَقًا مِنْ حَرَج السؤال وخَجَل الجواب».

قال: «وكانت وِلادَتُه في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لِسَنَتَيْنِ بَقِيَتَا منها». قال: «وذلك أنَّ عُمَرَ مات سنة ثلاثٍ وعشرين من الْهِجْرة، فتكون ولادةُ جابرٍ سنة إحدى وعشرين منها، ومات سنة سِتٍّ وتِسْعِينَ».

قال: «وكان عُمُرُ مالكٍ إمام المالِكِيَّة سنةً واحدة؛ لأنه وُلِدَ سنة خمسٍ وتسعين ومات سنة تسع وسبعين بعد المئة، وكان عُمُرُ أبي حنيفة إذ ذاك خمسة عشر سنة؛ لأنه وُلِدَ سنة ثمانين من الْهِجْرة ومات سنة مئةٍ وخمسين منها».

قال: «أمَّا الشافِعِيُّ فقد وُلِدَ في القرن الثاني سنة مئة وخمسين، ومات لأربعٍ بعد المئتين، ووُلِدَ أحمد بن حَنْبَلَ سنة مئة وأربع وستين، ومات سنة إحدى وأربعين بعد المئتين».

قال: «فيُسْتَدَلُّ من هذا البيان أنَّ مذهب الإباضية ـ نسبةً إلى الإمام عبد الله بن إباض رضي الله تبارك وتعالى عنه وعنّا وَعَنْ جميع مَنْ صَلَحَ

من الأئمة الطاهرين الأخيار ـ هو أقدمُ المذاهبِ تاريخًا وأوثقُها مصدرًا وأصَحُّها تأويلاً، وأحفظُها لِلُباب طهارةِ الدِّينِ الحنيف ونقَاوَتِهِ وسَمَاحَتِهِ وزَكَاوَتِهِ، وعلى ذلك فليس ثَمَّةَ مِراءٌ في أنه هو الطريق الحقُّ الذي كان يَمْضِي عليه رسولُ الله ﷺ والصحابةُ معه، وتَلَقَّاه عن جبريلَ عن ميكائيلَ عن إسرافيلَ عن اللوح المحفوظ عن اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وأنه هو الصراط المستقيم الذي دعانا اللهُ إلى اتّباعه في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وأنَّ أصحابَه العاملين بما فيه هم المؤمنون حقًّا أهلُ الفرقة الناجية التي عناها رسول الله ﷺ في هذا الحديث الصَّحيح: «بَلَوْتُ اليهودَ فوجدتُهم قد كذبوا على أَخِي موسى فافترقوا على إحدى وسبعين فرقةً؛ كُلُّها هالكةٌ ما خلا واحدةً ناجيةً، وهي التي ذَكَرَها اللهُ تعالى في كتابه فقال عَزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، وبَلَوْتُ النصارى فوجدْتُهم قد كَذَبوا على أَخِي عيسى فافترقوا على اثنين وسبعين فرقة؛ كُلُّها هالكةٌ ما خلا واحدةً ناجيةً، وهي التي ذكرها الله في كتابه بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة: ٨٢]، وستفترق أمّتي على ثلاثٍ وسبعين فرقة؛ كُلُّها هالكةٌ ما خلا واحدةً ناجيةً، وكلُّهم يَدَّعي تلك الواحدة». أو كما قال صلوات الله عليه».

قال: «ولقد شَهِدَ بِهذا الحقِّ جميعُ الفلاسِفَةِ الفرنْسَاوِيِّينَ الباحثين في الأديان، الذين وَقَفوا بِكِيَاسَةِ أبحاثهم وسَلامَةِ قِيَاسِهِمْ على أنَّ نَقَاوَةَ الدِّينِ

الإسلامي لا تَنْحَصِرُ إلا في مَذْهَبِ أَتْبَاعِ ابن إباضٍ، ومِنَ البَدِيهِيِّ أنَّ شَهَادَةَ العَدُوِّ هي أَقْوَى الشَّهَادَاتِ وأَعْدَلُهَا.

ولَمَّا أَجْمَعُوا على صدق رِجَالِهِ وشَهِدُوا لَهُم بصحة الدَّعْوَى وغَبَطُوهم عليها أَخَذَتْ هيئةُ السُّلْطَةِ هذه الشهادةَ منهم مَأْخَذَ الثقة، ولازمتْ تُتَابِعُ تطبيقَها على استقامة الرجال الإباضيَّة في إقليم مِيزَاب بمُرَاقَبَةِ تَصَرُّفاتِهم في المعاملة المَعَاشِيَّة والمَعَادِيَّة، فلم تَجِدْ لَهُمْ مَثِيلاً من الرجال، وإذْ لَمْ يصلْها من قِبَلِهِمْ مُنَازَعَاتٌ ولا ما يُوجِبُ مَشْغُولِيَّةَ الحكومة بشيءٍ من قِبَل أحوالِهِم الشؤونية؛ ولم تَرَ منهم في سُجُونِهَا أثيمًا ولا مُجْرِمًا؛ كما لَمْ تعثر في سِجِلَّات المحاكم على اسم رَجُلٍ من رِجَالِهِمْ تَشْمَلُهُ قضيَّةٌ من القضايا المُكَدِّرَةِ كأرباب السَّوَابِقِ؛ الأمرُ الذي لَمْ يَنْشَأْ إلا من احترامهم التكاليفَ الشرعية ودَأْبِهِمْ على التَّحَلِّي بكمالات الصدق والوفاء والأمانة والصَّفَاءِ والتَّنَاصُرِ والتَّوَازُرِ على البِرِّ والإِحْسَانِ؛ فإنَّها لَمْ تَنْثَنِ عن لَحْظِهم بِعَيْنِ الرِّعاية والتَّجِلَّة، وإعانتهم على الظهور في وَسَطِ الْهَيْئَاتِ الأخرى من أهل مذاهب الفِرَق، وقَدَّسَتْ أقوالَهُم وأحكامَهم، فهي تَرْجِعُ إليهم في مشاكل الدين عن باقي الفرق المنتشرة في إقليم الجزائر».

قال: «أمَّا مَنْ رَامَ اسْتِقْصَاءَ النِّسْبَةِ الإباضيَّةِ بِحَذَافِرِهَا فعليه برسالة الأُسْتَاذِ المكرَّم الشيخ عبد الله بن يحيى الباروني مرجع الإباضية في جبل فَسَّاطُو من إقليم طَرَابُلُس الغَرْب».

قال: «ومَن تَطَلَّعَ إلى الوُقُوفِ على أَبْلَغِ مَرَاتِبِ الغَيْرَةِ والحِرْصِ على العَمَلِ بدقائق كتابِ الله والتوقِّي من البِدَعِ والأحْدَاثِ فَلْيُطَالِعْ خِطَابَ عبد الله بن إِبَاضٍ إلى عَبْدِالمَلِكِ بن مَرْوَانَ المَسْطُورَةَ دُرَرُه وغُرَرُه في كتاب (مَرَاشِدِ التَّقِيَّة) للتَّقِيِّ الفَهَّامَةِ السَّيِّد قاسِمِ بن سَعِيدٍ الشَّمَّاخي».

قال: «ومَنْ أرَادَ أَنْ يَشْرَحَ الصَّدْرَ بالحَنِيفِيَّةِ السَّهْلَةِ السَّمْحَةِ التي بُعِثَ بها أبو القاسم مُحَمَّدِ بن عبد الله ـ صلواتُ الله تعالى عليه ـ وسَلِمَتْ مِنْ عَبَثِ التأويل وخطأ التفسير والتعسُّف في التطبيق والقياس؛ فعليه بِتَسْرِيحِ الطَّرْفِ في رِيَاضِ أَسْفَارِ هذا المذهب الإباضي الجليل في مُسْتَقَرِّ الشَّيْخِ الموقَّر مُحَمَّد بن يُوسُفَ الإباضي بوِكَالَةِ الإباضية في القاهرة بِطُولون».

هذا كلامُهُ ـ جَزَاهُ الله عن الإسلامِ وأهلِهِ خيرًا وحَفِظَه من كل بؤسٍ وضَيْر ـ ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ﴾ [الزمر: ٣٧].

❋ ❋ ❋

[انْتِشَارُ المَذْهَبِ فِي الآفَاقِ]

وقد كان هذا المذهبُ المُبَارَكُ في الزمان الأوَّلِ منتشرًا في جميع الآفاق والنَّواحِي، وأكثَرُ أهلِهِ بالبَصْرَةِ ومَكَّةَ وعُمَانَ والمَغْرِبِ واليَمَنِ وخُرَاسَان، وكان أهلُ حَضْرَمَوْتَ كُلُّهُمْ على رَأْيِ أَهْلِ عُمَانَ، وكان بَعْضُ أَهْلِهِ في المُوصِلِ، ومِنْ علماء المذهب فيها أبو بَكْرٍ يَحْيَى بنُ زَكَرِيَّا المُوصِلِيُّ ـ رَحْمَةُ الله عليه ـ، وبَعْضُهم في مِصْرَ، ومِنْ علماء المذهب فيها مُحَمَّدُ بنُ عَبَّادٍ.

وقد انتَشَرَ في المغرب انتشارًا تامًّا، حَتَّى كانت الدولَةُ في زَمَنِ الأئمة الرُّسْتُمِيِّينَ تَحْكُمُ على مسيرةِ ثلاثةِ أَشْهُرٍ لا تَرَى فيها إلا زَاهِدًا وعابدًا وقائمًا بأمْرِ الله، وقد بَلَغَ جيشُ الإمام أَفْلَحَ إلى ثلاثِمِئَةِ ألفٍ، وأهلُ الخَيْلِ منهم ثَمَانُونَ أَلْفًا أو خَمْسَةٌ وثمانون، واجتمَعَ في زمان الإمام يُوسُفَ بنِ مُحَمَّدِ بن أَفْلَحَ مِئَةُ أَلْفِ فارسٍ وأَحَدَ عَشَرَ أَلْفِ فَارِسٍ، وهؤلاءِ مِنْ طائِفَتَيْنِ من طوائف المغرب فقط، وَهُمْ نَفُوسَةُ ومَزَاتَة.

وكَثُرَت العُلَمَاءُ حتى إنَّهُ قُتِل منهم في وَقْعَةِ مَانُو أَرْبَعُمِئَةِ عَالِمٍ، وفي وقعةٍ أخرى ثَمَانُونَ عَالِمًا إلا وَاحِدًا. ووَقْعَةُ مانو كانت في سنة مِئَتَيْنِ وثمانين، ومذهَبُ الشافِعِيِّ لَمْ يَنْتَشِرْ كُلَّ الانتشار إلا بعد ذلك، وكان أَهْلُ المغرب يَحُجُّونَ بالذَّرَارِي والنِّسَاءِ، حتى إنَّهُ وُلِدَ لَهُمْ في طريق الحَجِّ سنةً واحِدَةً ثلاثُمِئَةِ مَوْلُودٍ، منهم عَمْرُوسُ بن فَتْحٍ، وكان عَمْرُوس هذا في زمن مُحَمَّدِ بن مَحْبُوبٍ.

وأمَّا انتِشَارُهُ بعُمَان فَأَمْرٌ لا يَخْفَى، وسِيَرُ الأئِمَّةِ فيها مشهورةٌ وأخبارُهُم معلومةٌ. وقد كانت من المسلمين بَقِيَّةٌ في مَنْصُورَةَ مِنْ بلاد السِّنْد، وكان للإمامِ راشدِ بن سَعيدٍ ـ رَحِمَهُ الله تعالى ـ إليهم سِيرَةٌ وأَخْبَارُهُمْ شَاهِرَةٌ.

ومِنْ عُلمائهم بِمَكَّةَ: أبو الحُرِّ عَلِيُّ بنُ الحُصَيْن العَنْبَرِيُّ، وأبو عُبَيْدَةَ عبد الله بن القاسم في عِدَّةِ مشايخ، ومِنْ أَفَاضِلِهِمْ بِمَكَّةَ الفَضْلُ بن جُنْدُبَ. وأمَّا البَصْرَةُ فقد كانتْ لَنَا مدينةَ العِلْمِ، حتى ضَرَبُوا لِذَلِكَ مَثَلاً فقالوا: بَاضَ العِلْمُ بِالْمَدِينَةِ، وَفَرَّخَ بالبَصْرَةِ، وطَارَ إلى عُمَان.

ومِنْ أَئِمَّةِ العُلَمَاءِ ومشاهيرهم: أبو الشَّعْثَاءِ جابرُ بنُ زَيْدٍ، وهو أَوَّلُ مَنْ أَلَّفَ في الإسلام في ما يَظْهَرُ مِنَ الحال؛ لأنَّ تواريخَ المؤلَّفَةِ كُلِّهِمْ بَعْدَه، وفي «كَشْفِ الغُمَّةِ» أنَّ دِيوَانَهُ كانَ حِمْلَ خَمْسَةِ أَجْمَالٍ. وقد احتوى عليه أميرُ بَغْدَادَ فَلَمْ يَخْرُجْ إلى أهله، ومَنَعَهُ عُلَمَاءُ مَذْهَبِهِ من إخراجِهِ حَسَدًا لِهَذا المَذْهَبِ، والله أعلم بما كان عليه مِنَ الحال بعد ذلك.

وجابرٌ هذا أَخَذَ العِلْمَ عن سَبْعِينَ بَدْرِيًّا وعن ابنِ عَبَّاسٍ وعائِشَةَ أُمِّ المؤمنين، وقال: «لَقِيتُ سَبْعِينَ بَدْرِيًّا فَحَوَيْتُ ما بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، حَتَّى لَقِيتُ

البَحْرَ فَكِدْتُ أَنْ أَغْرَقَ». يَعْنِي ابنَ عَبَّاسٍ، وكان لابنِ عباسٍ فيه ثَنَاءٌ جميلٌ وشَهَادةٌ بالعِلْمِ الواسع، ولَوْلا الإطالةُ لَذَكَرْتُ بعضَ ذلك.

وقد أَخَذَ عن جابرٍ هذا: ضِمَامُ بنُ السَّائِبِ، وأَبُو عُبَيْدَةَ مُسْلِمُ بنُ أبي كَرِيمَةَ، وحَيَّانُ الأَعْرَجُ، وأَبُو نُوحٍ صَالِحُ بنُ الدَّهَّان، وقد تَفَجَّرَتْ ينابيعُ العِلْمِ والحِكْمَةِ من هؤلاء التَّلامِذَةِ، وكانَ أوسَعَهُمْ عِلْمًا أبو عبيدة وضِمَام.

وقد انتشرت العُلُومُ في مشارق الأرض ومغاربِهَا عن أبي عبيدة، وعنه أَخَذَ حَمَلَةُ العِلْمِ إلى عُمَانَ وإلى المَغْرِبِ وخُرَاسَانَ وحَضْرَمَوْتَ، ولولا إيثارُ الاختصار في هذه الرِّسَالَةِ لَذَكَرْتُ لَكَ طَرَفًا من أخبارهم الغَرَّاء ولُمْعَةً من سِيرَتِهِم الزَّهْرَاء.

وتلامذةُ أبي عبيدة لا يُحْصَوْنَ عددًا، وأجلُّهُمْ قدرًا الرَّبِيعُ بنُ حبيبٍ البَصْرِيُّ، وإليه انتهتْ رِئَاسَةُ العِلْمِ بعد أبي عبيدة، ثُمَّ إلى أبي أَيُّوبَ وَائِلِ بن أيوبَ الحَضْرَمِيّ، ثُمَّ إلى مَحْبُوبِ بن الرُّحَيْل.

ثم انتقل العلمُ إلى عُمان بواسِطَةِ حَمَلَتِهِ الأربعة: مُنِير بن النَّيِّر وبَشِيرِ بن الْمُنْذِر وموسى بن أبي جابر ومُحَمَّدِ بن المُعَلَّى، وإلى خُرَاسَانَ بواسطة أبي يَزِيدَ الخُوَارِزْمِيِّ وهاشِمِ بن عبد الله الخُرَاسَانِيِّ، ومن علماء خراسان: نَصْرُ بن سليمان، ومَحْمُود بن نصر، وأبو منصور، وأبو غانم بِشْرُ بن غانم وغيرهم.

وحَمَلَ العلم عن أبي عبيدة إلى المغرب: أبو الخَطَّابِ المَعَافِرِيِّ، وعبد الرحمن بن رُسْتُمَ، وعَاصِمٌ السِّدْرَاتِيُّ، وإِسْمَاعِيلُ بن دِرَار وغيرهم، ثُمَّ كَثُرَتْ عُلَمَاءُ المذهب بالمغرب وعُمَانَ وحضرموت فلا يُحْصَوْنَ عَدَدًا، رضي الله عنهم أجمعين.

وكان فيهم الأئِمَّةُ الراشدون المرشدون البائعون أنْفُسَهم في رِضَا

رَبِّهم، الراغبون في الآخرة الْهَارِبُونَ عن الدنيا، ومِنْ أئمتهم بالعِرَاق: عبد الله بن وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ إمامُ أَهْلِ النَّهْرَوَانِ، ثُمَّ المِرْدَاسُ بن حُدَيْرٍ الشَّهِيرُ بأبي بِلال ـ رضي الله عنه وعنهم ـ وكانت له سِيَرٌ وأخبار وكرامات تُذْهِلُ العُقول.

وكان مِنْ أئمَّتِهِمْ بِحَضْرَمَوْتَ: طالبُ الحَقِّ عبد الله بن يَحْيَى، وسليمانُ بن عبدالعزيز، وحَمَدُ بن سُلَيْمَان.

وكان مِنْ أئمَّتِهِمْ بالمغرب: أبو الخَطَّاب المَعَافِرِيُّ، وأبو حَاتِمٍ الأَوَّلُ، وعبد الرحمن بن رُسْتُمَ، وابنُه عبدُالوَهَّاب، وابنُه أفْلَح، وابنُهُ مُحَمَّد، وابنُه يُوسُفُ وهو [أبو] حَاتِمٍ الثَّانِي.

ومن أئمَّتِهِمْ بِعُمَان: الجُلَنْدَى بن مسعود، والوَارِثُ بن كَعْبٍ، وغَسَّانُ بن عبد الله، وعبدُالملك بن حُمَيْدٍ، والمُهَنَّا بن جَيْفَرَ، والصَّلْتُ بن مالك، والخليلُ بن شَاذَانَ، ورَاشِدُ بن سَعِيدٍ، وراشِدُ بن الوليد، وسعيدُ بن عبد الله، وناصِرُ بن مُرْشِدٍ، وغيرُهم من أئمة العَدْلِ لا يَحْتملُ ذِكرَهم هذا الموضعُ لإيثار الاختصار، وقد كانوا جميعًا في أمثال أبي بَكْرٍ وعُمَرَ عدلاً وفضلاً لولا سابِقَةُ الصُّحْبَةِ، جزى الله الجميعَ عن الإسلام خيرَ جزاءٍ.

❋ ❋ ❋

[انْطِمَاسُ أعْلامِ المَذْهَبِ وَقِلَّةُ أَتْبَاعِهِ]

ولَمَّا أراد الله تعالى أن يُنْفِذَ أمرَه في مَنْ شاء مِنَ الناس بسابقة القَضَاء طَوَى هذا المذهبَ من كثير من البلاد بِمَوْتِ أهله وانقراضِ عُلَمائه في تلك النواحي، فطال على الجُهّال الأمَدُ، وأتاهُمْ مَنْ أَضَلَّهُمْ عن الحق وأَزَلَّهُمْ عن الصدق، وقَيَّضَ على كل ناحيةٍ شيطانًا بلْ شَيَاطِينَ عَدِيدَةً، فَتَرَكُوا

ما كان عليه أسلافُهم مِنْ واضحِ الحقِ وصريحِ الصِّدْقِ إلى ما وَسْوَسَ به الشيطانُ إلى أوليائه ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

فذَهَبَ هذا الدِّينُ من مَكَّةَ والبَصْرَةِ وخُرَاسَانَ واليَمَنِ وحَضْرَمَوْتَ، وبقي في عُمَانَ والمغرب وزِنْجِبَارَ ومِصْرَ، ثُمَّ انْتَقَصَتْ أطْرَافُها أيضًا فَلَمْ يَبْقَ إلا في النواحي اليسيرة، فظَهَرَ بذلك صِدْقُ الحديث: «بَدَأَ الإسلام غريبًا، وسَيَعُودُ غريبًا كما بَدَأَ». فالحمدُ لله على هذه الغُرْبَةِ، والشُّكْرُ لَهُ على هَذِهِ القِلَّة، فإنَّ المؤمنين قليلٌ في أوَّلِ الزَّمَانِ وآخِرِهِ؛ قال تعالى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] وقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ﴾ [ص: ٢٤] وقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

ونَاهِيكَ بأحوالِ الأنبياء مع قومهم؛ فانظُرْ إلى حال نُوحٍ ـ عليه السلام ـ في قومه وقَدْ أُرْسِلَ إلى أهل الأرْضِ كَافَّةً، فقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠]، وإلى حال إبراهيم ـ عليه السلام ـ فإنه بُعِثَ وحيدًا فريدًا ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ ۘ وَقَالَ إِنِّى مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّىٓ﴾ [العنكبوت/٢٦]، وإلى حَالِ لُوطٍ ـ عليه السلام ـ حين أُرْسِلَ إلى القُرى، فإن الله تعالى يقول فيه: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٦]، والمراد به بَيْتُ لُوطٍ ـ عليه السلام ـ، وإلى حَالِ مُوسَى ـ عليه السلام ـ فإنه خَرَجَ بِبَنِي إسرائيلَ وعند ذلك قال فرعون: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤]، وقد خَافَ في أَوَّلِ أَمْرِهِ من فرعون كما قال: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾ [الشعراء: ٢١].

وكذلك أحوالُ غَالِبِ الأنبياء كزَكَرِيَّا ويَحْيَى وغيرهما، وانظُرْ إلى حال سَيِّدِهِمْ محمَّدٍ ﷺ وإلى سِيرَتِهِ مِنْ أوَّلِ أَمْرِهِ إلى آخره، وإلى عدد أصحابه

والمشركون يومئذٍ لا يُحْصَوْنَ عددًا، وإنْ ظَهَرَ الإسلامُ في حالٍ لِيَكُونَ حُجَّةً على الناس فإنه يختفي في أحوالٍ كثيرة وأزمان طويلة، وناهيكَ بأزْمِنَةِ الفَتْرَةِ بين الأنبياء.

وإنَّ الحَقَّ لَمْ يَظْهَرْ ظُهُورًا تامًّا بعد نبينا محمد ﷺ إلا سِنِينَ يسيرةً، ثم تَوَلَّى الأمرَ الظَّلَمَةُ من أهل الجَوْرِ، فَتَرَكُوا الْهُدَى وعَمِلُوا بالْهَوَى، والحقُّ معروفٌ، والسِّيرَةُ مَحْفُوظَةٌ، والطريقُ بَيِّنٌ، والصراطُ مستقيمٌ، ولَكِنْ ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، فَلَمَّا تَفَرَّقَت الآراءُ وتَشَعَّبَت الأهواءُ وعُطِّلَت الأحكامُ واتُّخِذَ كتابُ الله دَغَلاً، ومالُ الله دُوَلاً، وعِبَادُ الله خَوَلاً؛ غَضِبَ المسلمون لِدِينِهِمْ وأظهروا الحقَّ في أَمْكِنَتِهِمْ، على حسب ما أَشَرْتُ إلى ذِكْرِهِ في ما تقدَّمَ.

❋ ❋ ❋

[الطَّعْنُ فِي المَذْهَبِ والقَدْحُ فِيهِ]

ولَمَّا انْطَمَسَتْ أعلامُ المذهب من غالب البلاد كما أَسْلَفْنا ذِكْرَه اختفى على الأغبياءِ الجَهَلَةِ ما نَحْنُ عليه من الحق الواضح، واشتغلوا بالسَّبِّ والطعن، ولا يَضُرُّ المسلمين شيءٌ من ذلك، فقد قيل لنبيِّهم ـ عليه الصلاة والسلام ـ إنه سَاحِرٌ أو مجنونٌ، وقيل إنه كاهِنٌ وإنه شاعِرٌ فلم يَضِرْهُ ذلك، بل زادَهُ رِفْعَةً عند ربه ـ صلواتُ الله عليه وسلامه ـ ولَنَا فيه أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ.

وقد بَلَغَنِي أنَّ بَعْضَ المخالفين ـ ولَعَلَّهُ من الشافِعِيَّة ـ يَطْعَنُ في المذهب بِقِلَّةِ الكُتُبِ في زَعْمِهِ، وذلك لِقِلَّةِ اطِّلاعِهِ وقُصُورِ بَاعِهِ، ولَمْ يَعْلَم الجاهلُ المغرورُ أنَّ هذا المذهب كان إلى هذه الفضيلة وغيرها من الفضائل أَسْبَقَ، وأنه بِكُلِّ خيرٍ أَوْلى وأَحَقّ.

وقد قَدَّمْتُ لك ذِكْرَ ديوان جابر بن زيد وأنه خَمْسَةُ أجْمَالٍ، وأنه قد أدرك الصحابة وأخذ عنهم العلوم، وقد مات في سنة سِتٍّ وتسعين مِنَ الْهِجْرَةِ كما في كلام السَّيِّد مُصطفى المتقدم، أو في سنة مئة وثلاثِ سنين كما في «مُرُوجِ الذَّهَبِ» للمَسْعُودِيِّ، وذلك قَبْلَ أَنْ تَحْمِلَ الشَّافِعِيَّ أمُّه بسنين كثيرةٍ؛ لأنَّهُ وُلِدَ في سنة مئةٍ وخَمْسِينَ كما تَقَدَّمَ، وقبل أنْ يَأْخُذَ أبو حَنِيفةَ ومالكٌ حَظَّهُمَا من العِلْمِ، فقد نَشَرَ الأصحابُ العِلْمَ وأَفْتَوْا ودَرَّسُوا وأَلَّفُوا قبل أئمتهم الأربعة الذين يَمْلأون أفواهَهم بهم فخرًا.

وأرسل الإمامُ عبدُالوَهَّاب ﷺ ألفَ دينارٍ إلى المشرق إلى إخوانه بالبصرة أنْ يشتروا لَهُ بِها الكُتُبَ، فلما وصلهم الأَلْفُ اشتروا بِها قرطاسًا فنَسَخوا لَهُ فيه وِقْرَ أربعين جَمَلاً كُتُبًا، فلمَّا بَلَغَتْهُ تَسَمَّرَ وَجَدَّ لِقِرَاءَتِهَا ليلاً وبعضَ أوقات النهار، وقِيلَ: كان يُجَرِّدُ ثيابَه إلا السَّراويل، فخَتَمَها فقال: «الحَمْدُ لله إذْ وَجَدْتُ جميعَ ما فيها محفوظًا عندي، ولَمْ أستفِدْ منها إلا مسألتين، ولو سُئِلْتُ عنهما لأجَبْتُ فيهما قياسًا كما رُسِمَا في الكُتُب». وذلك في المئة التي وُلِدَ فيها الشَّافِعِيُّ وهي المئة الثانية من الْهِجْرَةِ، فهذه كُتُبُ الأصحاب قَبْلَ أئمَّتِكُمْ تُوقَرُ الرِّكابَ.

وقال الشيخُ أحمدُ بن محمد بن بَكْرٍ ﷺ: «كُنْتُ أَقْرَأُ على الشيخِ سَعْدُون، فَجَازَتْ مسألَةُ [ذَبِيحَةِ] الأَقْلَفِ؛ قال: فِيهَا قولانِ. ولَمْ يَنْسِبْهُمَا، فَدَخَلْتُ إلى الدِّيوَانِ، وكان بِجَبَلِ نَفُوسَةَ ديوانٌ اشتمَلَ على تآليفَ كثيرَةٍ، فَدَرَسْتُها أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لا أنامُ إلا فيما بين أذان السَّحَر إلى صلاة الفجر، وتأَمَّلْتُ ما فيها من تآليف المشارقة من أصحابنا فإذا هي نحوُ ثلاثةٍ وثلاثينَ أَلْفَ جُزْءٍ، فَتَخَيَّرْتُ أكثرَها فائدةً فقرأتُه».

ولَمَّا وَفَدَ أبو غانم بِشْرُ بن غانم الخُرَاسَانِيُّ على الإمَامِ عبدِالوَهَّاب

ـ ومعه مُدَوَّنَتُهُ المشهورةُ في الفقه التي رَوَاهَا عن تلامذة أبي عبيدة ـ جَازَ على جبل نَفُوسَةَ، واستودع عَمْروسًا نُسْخَةً منها، وأخَذَ [عمروسٌ] في نَسْخِهَا وأختُه تُمْلِي عليه، ويُلازِمُ المَوْضِعَ حتى تُدْرِكَهُ الشمسُ فَيَنْتَقِل حِرْصًا في إحياءِ العِلْمِ، فما رَجَعَ بِشْرٌ إلا وقد اسْتَكْمَلَ نَسْخَها، وهو في اثْنَيْ عَشَرَ جُزْءًا، ولَمَّا وقع ما وقع بِتَيْهَرْتَ وأُحْرِقَتْ كُتُبُها بَقِيَتْ نُسْخَةُ عَمْرُوسٍ تَنْتَفِعُ بِها الإباضيةُ في المغرب، وذلك بِبَرَكَةِ عمروس وحُسْنِ نِيَّتِهِ.

فهذه المُدَوَّنَةُ أُخِذَتْ عن تلامذة أبي عبيدة، وأبو عبيدة كان قد تُوُفِّيَ ـ رحمةُ الله عليه ـ في دولة أبي جعفر المنصور، ونشأةُ الشافعي كانت بعد ذلك.

فهذه نبذةٌ من مُجْمَلِ القول في بيان كتب المذهب، وأَمَّا تَفْصِيلُهَا كِتَابًا كِتَابًا فذلك مِمَّا لا سبيل إليه لاستيلاءِ الزَّمَانِ على غَالِبِهَا

❋ ❋ ❋

[ذِكْرُ أَهَمِّ كُتُبِ أَهْلِ المَذْهَبِ المُتَقَدِّمِينَ]

وسَأَذْكُرُ لَكَ بعضًا مِمَّا يَحْضُرُنِي ذِكْرُه:(١)

١ ـ فمِنْ ذلكَ كتابُ الرَّبِيعِ بن حبيبٍ المعروفُ **بالمُسْنَدِ**، وهو عندنا

---

(١) سَلَكْتُ نِظَامَ التَّرْقِيمِ لِكُلِّ ما يَذْكُرُهُ المصنِّفُ مِنَ الكُتُبِ؛ تَمْيِيزًا لكل كتابٍ عن الآخر، وإحصاءً لِعَدَدِ ما أورده المصنفُ منها، ولَمْ أُرَقِّمْ الشروح والحواشي والمختصرات وأمثالَ هذه الكُتُبِ، لأن الشيخَ يُورِدُهَا عَرَضًا كما سيذكر ذلك فيما يلي. وحرصتُ في التعليق على كل كتابٍ على بيانِ المصدر الذي اعتمده المؤلف في توثيقه، ولا يخلو أن يكون أحدَ ثلاثة: **ذاكرة المؤلف واطلاعه الواسع. وفصلٌ في تقييد كتب الإباضية لأبي القاسم البَرَّادِيّ** (ق٩هـ) ذكرَهُ آخِرَ كتابه (الجواهر المنتقاة) المطبوع طبعة حجرية في القاهرة سنة ١٣٠٢هـ (وربما أشير إليه أحيانا باسم: رسالة البرادي المختصرة). =

أصَحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى؛ لأنَّ فيه سَنَدَ الأحاديث عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أو غيره من الصحابة عن رسول الله ﷺ، وهو أعلى سَنَدًا من صحيح البُخَارِيِّ، رَتَّبَهُ الشيخُ أبو يَعْقُوبَ يُوسُفُ بنُ إبراهيم أبوابًا، وشَرَحَه الشيخ أبو سِتَّةَ شرحًا شافيًا كافيًا، ومنه اسْتَمَدَّ الأصحابُ قواعدَ الفقه، وعليه بَنَوْا غالبَ فُرُوعِهِمْ[1].

= ورسالةٌ في معرفة كتب أهل عُمان، لمؤلف عماني مجهول من أهل القرن العاشر الهجري تقريبا. ولها نسخ مخطوطة عديدة، منها نسخة بمكتبة المؤلف الإمام السالمي.

(١) المُسْنَدُ: كتابُ روايةٍ، صنَّفه في القرن الثاني من الهجرةِ العلامةُ المحدِّثُ أبو عمرو الرَّبِيعُ بنُ حَبِيبٍ الأَزْدِيُّ الفَرَاهِيدِيّ العُمَانِيّ البَصْري (ت بين ١٧٥هـ ـ ١٨٠هـ)، وأغلبُهُ ثُلاثيُّ السَنَد، وقد رتَّبه مُصَنِّفُه ـ حسب الظاهر ـ على أسماء الرُّواة، وأكثرُ ما فيه مِنْ روايته عن شيخه أبي عُبَيْدةَ مُسْلِمِ بن أبي كَرِيمَةَ التميمي (ت ١٥٠هـ أو بعدها بقليل) عن شيخه أبي الشعثاء جابر بن زيد الأزدي (ت ٩٣هـ)، والكلُّ ممَّن تَقَلَّدَ رئاسةَ المذهب الإباضي في زمانه، ثم تلقَّاه عن الربيع جملةٌ من حَمَلة العلم إلى المشرق والمغرب، وتداوَلَه العلماءُ فيما بينهم، واشتهرَ عند الخاص والعام.

والمسند أشهر مصنفات الإمام الربيع، جَمَعَ فيه ما يقرب من سبعمئة وثلاثة وأربعين حديثا شريفا، وسبعة وعشرين أثرًا موقوفا ومقطوعا، وبلغ عَدَدُ مَن رَوَى لهم في مسنده: خمسة وأربعون صحابيا. وقد ألحق بأحاديثه النبوية مجموعةً من آثار الصحابة والتابعين، لبيان معنى الحديث أو تأكيد العمل به أو تخصيصه، وقام بشرح غريب الحديث وتفسير مفرداته. ويُعدُّ المسند مُعتمَدَ الإباضية في الحديث، وله عندهم الصدارة بين كتب السُّنة. وتنتشر مخطوطاته في عُمان وزنجبار والجزائر وليبيا وتونس.

وفي القرن السادس تصدَّى لَهُ العلامةُ أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوَرْجَلاني (ت ٥٧٠هـ) فرتَّبه على أبواب الفقه، جاعلا أحاديثَه في جزأين، ثمَّ عَمَدَ إلى آثارٍ كان الربيعُ قد احتجَّ بها على مُخالفيه في مسائل الاعتقاد وغيرِها فأضافها جزءًا ثالثا، وضَمَّ إلى ذلك: رواياتِ أبي سُفْيان محبوب بن الرُّحَيْل عن الربيع، ورواياتِ الإمام أَفْلَحَ عن أبي غانم وغيره، ومَرَاسيلَ الإمام جابر بن زَيْد؛ وجَعَلَ الجميعَ في جُزْءٍ رابع، وعُرِفَ هذا المجموع بـ (كتاب الترتيب). ولأبي يعقوب أيضًا رسالةٌ في التعريف برجال مسند الربيع، =

٢ ـ وكتابُ ضِمَامٍ رَفَعَ فيه الأحاديثَ عن جابر أيضًا، وحَفِظَهُ عن ضِمَامٍ أبو صُفْرَةَ عبدُالملك بنُ صُفْرَةَ[١].

= اطَّلَعَ عليها البَدْرُ الشَّمَّاخي (ت ٩٢٨هـ) وأحالَ إليها في سِيَرِهِ، غير أنّها فُقِدَتْ في زماننا ولم يُعْثَرْ إلا على جُزْءٍ صغير منها.

وجاء بعد الورجلانيِّ بخمسة قرونٍ: الشيخُ الْمُحَشِّي محمدُ بن عمر بن أبي سِتَّةَ الجِرْبِيّ (ت ١٠٨٨هـ) فوَضَعَ حاشيةً على كتاب الترتيب، تناولتْ أجزاءَه الأربَعَة، وهي مِنْ أَجَلِّ مُصَنَّفَاتِهِ، طُبِعَتْ بالمطبعة السُّلطانية بزِنْجِبَارَ سنة ١٣٠٨هـ، وقام ضياءُ الدين عبدالعزيز النَّمِيني (ت ١٢٢٣هـ) باختصار الحاشية في كتاب عَنْوَنَه بـ (مختصر حواشي الترتيب)، فَرَغَ منه سنة ١٢٠٤هـ وما يزال مخطوطًا، كما كَتَبَ الشيخُ صالح بن عمر لَعْلِي (ت ١٣٤٧هـ) حاشيةً أخرى على الكتاب، ما تزال هي الأخرى مخطوطة.

وشرحه نورُ الدين عبد الله بن حميد السالمي (ت ١٣٣٢هـ) في أجزاء ثلاثة (مطبوعة)، كما اعتنى بضبطه وتصحيحه على عددٍ من النسخ المخطوطة. وعن نسخة الشيخ السالمي المصححة صدرت الطبعة الأولى للمسند سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م. تبعتها أكثرُ من عشرين طبعة في مصر والجزائر والقدس وسورية ولبنان والكويت وعُمان.

(١) كِتَابُ ضمام بن السَّائِب النَّدْبِيّ (ق٢هـ): كتابٌ متوسط الحجم، في حوالي خمس وعشرين ورقة مخطوطة، يضمّ روايات الربيع عن ضمام بن السائب عن جابر بن زيد، وهو برواية أبي صفرة عنه في الأغلب، مع أسانيد أخرى. بلغ عددُ آثاره ثلاثمئة وأربعة وعشرين أثرا، أكثرها مرويٌّ بالإسناد، وهي غير مرتبة على الموضوعات. وكان هذا الكتاب معتمدا في دروس العلم عند إباضية المغرب خاصّة. وتحتوي مادته على نوازل فقهية كثيرة، تعكس جانبا من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ذلك العصر.

قال أبو محمد العاصمي (من أهل القرن الخامس الهجري بالمغرب) ـ حسب رواية الدرجيني والشماخي، واللفظُ للأول ـ: «كُنّا في آجلو فجلسنا يوما للمذاكرة، وكان رجلٌ عزّابِيٌّ يقرأ آثار الربيع عن ضمام عن جابر رواية عبدالملك بن صفرة، قلت: وكنتُ أفسّر بلسان البربرية ما يقرأه القارئ، فكنت كلما قرأ سندَ أثرٍ من آثاره تجاوزتُ السند فلم أتكلم عليه وتركته، إلى أن يصل الحديث أو الأثر فأتكلم عليه، فسَمِعَنَا أبو زكرياء [يحيى بن ويجمن الهواري] وكان في ناحية؛ قال: مالك لا تذكر أئمتك؟ فعدتُ أذكر =

= كلما قرأ فأقول: روى أبو صفرة عن الربيع عن ضمام عن جابر».
توجد من الكتاب نسخة في دار الكتب المصريّة (رقم ٢١٥٨٢ب، بقلم مغربي يُظَنُّ أنه مكتوب في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي)، وثلاث نسخ في المكتبة البارونية بجربة في تونس (الأولى: منسوخة سنة ١١٩١هـ/ ١٧٧٧م. والثانية سنة ١٢٠٦هـ/ ١٧٩٢م. والثالثة سنة ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٤م). وهو في هذه النسخ كلها باسم «آثار الربيع بن حبيب». وقد وصف النسخة البارونية الثانيةَ الدكتورُ عمرو النامي في مقاله: (A DESCRIPTION OF NEW IBADI MANUSCRIPTS FROM NORTH AFRICA) وفَصَّلَ الحديثَ عن محتوياته، لكنه سماه «روايات ضمام».
أضِفْ إلى التسميات السابقة عبارة أبي القاسم البرّادي (ق٩هـ) في رسالته في تقييد كتب الإباضية؛ إذ قال في وَصْفِه: «كتاب الحُجّة على الخلق في معرفة الحق، وهو كتاب ضمام؛ رواية أبي صفرة عبدالملك بن صفرة عن الربيع عن ضمام». وقال عنه في كتابه (الجواهر المنتقاة): «حِفْظُ أبي صفرة عبدالملك بن صفرة، وهو المعروف عندنا بكتاب ضمام». ونحن نرى هنا أن الإمام السالمي تابع البرادي في تسمية الكتاب بـ «كتاب ضمام». وزِدْ على ما تقدم أن الشيخ سعيد بن خلف الخروصي (حفظه الله) ضمّ مادة هذا الكتاب إلى محتويات كتابٍ جَمَعَهُ بعنوان «من جوابات الإمام جابر بن زيد» صَدَرَ مطبوعًا. (ط١: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م. وزارة التراث القومي والثقافة/ سلطنة عمان. ١٧٤ صفحة).
وأنتَ إذا تأمَّلْتَ هذه التسميات وجدتَها كلها راجعة إلى اعتباراتٍ صحيحة، فالنسبةُ إلى جابر باعتباره صاحب الآثار، والنسبةُ إلى ضمام باعتباره راويها عن جابر، والنسبةُ إلى الربيع باعتباره الرواي الثاني، والنسبةُ إلى أبي صفرة باعتباره حافظ الكتاب ومُدوّنه. وانفرد البرادي فأثبت للكتاب تسميةً لم أرَ مَنْ تَابَعَهُ عليها: «الحُجّة على الخلق في معرفة الحق». وعلى كل حالٍ يظل الكتاب واحدًا مهما تعددت التسميات. ومحتواه آثارٌ عن الإمام جابر بن زيد من قوله أو فعله.
غير أن صنيع المؤلف في مصنفاتٍ أخرى له يُفهم منه أن هذا الكتاب يضمّ أحاديث مسندة مرفوعة إلى النبي ﷺ، وهو ما يُكسبه قيمة علمية ترتفع به إلى مكانة مسند الإمام الربيع بن حبيب، وهذا ما نلمسه جليًّا في قول الشيخ السالمي في تنبيهاته التي صَدَّر بها مسند الربيع: «اعلم أن هذا المسند الشريف جميعه من رواية الربيع عن شيخ من شيوخه. =

٣ ـ وكتابُ أبي سُفْيَانَ مَحْبُوبِ بن الرُّحَيْلِ[١].

٤ ـ وكتابُ مُحَمَّد بن مَحْبُوبٍ؛ يَذْكُرُونَ أنه سبعون جزءًا، قال البَرَّادِيُّ: «رأيتُ [أنا] منه جزءًا واحدًا»[٢].

= وإن للربيع زهاء خمسة وعشرين شيخا أخذ عن جميعهم، وأكثر ما أخذ عن ضمام عن جابر، ثم عن أبي عبيدة، ثم أبي نوح، ثم باقي الشيوخ، وروايتُهُ عن ضمام قد اعتنى بجمعها الشيخ أبو صفرة عبدالملك بن صفرة».

ونراه واضحا أيضا في قوله في جوابٍ له عن مسألة نزول المسيح عليه السلام: «وقد ثَبَتَ ذلك عند أشياخنا المغاربة، وإنَّ للعِلْمِ عندَهم حَمَلَةً من الثقاة العلماء، كما أنَّ لأهل المشرق كذلك، وقد ينفرد أحدُ الحامِلِينَ بشيءٍ لا يسمعه الآخرون، لا سيّما وأنَّ عندَهم [يعني المغاربة] مُسْنَدَ أبي صُفْرَةَ عن ضمام عن جابر بن زيد، وهذا المسند لا يوجد عند المشارقة، بل الموجود مسند الربيع عن أبي عبيدة عن جابر، وقد انفرد كلُّ واحدٍ من المُسْنَدَيْنِ بفوائد» اهـ (العقد الثمين ١/ ٣٧٢). فأنتَ ترى هنا أنه سماه «مسند أبي صفرة» وقَرَنَه بمسند الربيع. ويظهر ـ من النصوص السابقة ـ أن الإمام السالمي لم يقف على نسخة من الكتاب، وإنما وَصَفَهُ حَسْبَ ما بَدَا له مِنْ ظاهِرِ أمره. والعلمُ عند الله.

(١) كتاب أبي سُفْيَان مَحْبُوب بن الرُّحَيْل المَكِّي البَصْرِيّ القُرَشِيّ (ق٢هـ): مِنْ أنفَسِ الكتب في تاريخ الإباضية الأوائل، ولعله أقدمها. وهو «يشتمل على الأخبار والفقه والكلام والعقائد» حسب عبارة البرادي في رسالته في تقييد كتب الإباضية. ومؤلفُه أبو سفيان معدودٌ في علماء النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة. قال فيه الشماخي: «أحد الأشياخ الأخيار، والمقيّد غرائب الفقه وعجائب الأخبار، ساد الفضلاء علما وحفظ الآثار». وروى الوِسْيَاني في سِيَرِهِ والدرجينيُّ في طبقاته والشماخي في سِيَرِهِ والبَرَّادي في رسالته؛ عن الإمام أفلح بن عبدالوهاب الرستمي رضي الله عنه قوله: «عليكُم بدراسة كتب أهل الدعوة، ولا سيما كتاب أبي سفيان».

ومن المؤسف أن يُفْقَدَ هذا الكتابُ بعد أن ظل محفوظا إلى عصور متأخرة، ونرى نصوصًا كثيرة منه متفرقة عند العوتبي في الضياء، والكندي في بيان الشرع، والدرجيني في طبقات المشايخ، والشماخي في السير، والبرادي في عامة مصنفاته. وغيرهم.

(٢) كتاب مُحَمَّد بن محبوب بن الرُّحَيْل القرشي (ت ٢٦٠هـ): نقل المؤلفُ هنا توثيق الكتاب من البرادي في الفصل الملحق بالجواهر (ص ٢١٨). وأضاف البرادي في =

٥ ـ وكتاب الخِزَانَةِ تأليفُ بَشِير بن محمد بن محبوب بن الرُّحَيْل، سَمِعْتُ شَيْخَنا مُحَمَّدَ بنَ مَسْعُودٍ يَذْكُرُ أَنَّهُ في سبعين سِفْرًا[١].

= «رسالة فيها تقييدُ كُتبِ أَصْحَابِنَا» قولَه: «كتاب محمد بن محبوب، وقفتُ على جزءٍ واحد من أجزائه، وجملته سبعون جزءا. ذُكِرَ ذلك عن الشيخ أبي صالح أبي بكر بن قاسم اليهراسني». وهو يشير إلى القصة التي حكاها الدرجيني في طبقات المشايخ بالمغرب ٢/ ١٧٧ في ترجمة أبي صالح اليراسني (ق٤هـ) قال: «وكان أبو مُحَمّد [يعني: ولده ويسلان بن أبي صالح] يقرأ على أبيه مختصر محمد بن محبوب، فكان أبو صالح يقول: هذا كلامُ مُحَقِّقٍ فقيهٍ أُصُولي». وعقّب عليه الدرجيني بقوله: «ولم يقع منه عندنا إلا الجزء السادس، وهو سبعون جزءًا». وانظر السير للشماخي (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٥٤٩. وعُنوان الكتاب ـ حسب رواية الدرجيني ـ مختصر محمد بن محبوب، لكن المشكل أنهم جعلوه في سبعين جزءا، فكيف يبلغ هذا العدد من الأجزاء وهو مختصر؟ ولعل هذا يعيدنا إلى ما ذكرتُه سابقا من تفسير مصطلح (الجزء) بما تعارف النُّسّاخُ والوَرَّاقون عليه باسم «الكُرَّاس»، وهو مَجْمُوعُ عشرين ورقة أو أربعين صفحة، فيكون أمرا مقبولا. ونفهم من النصوص السابقة أن الكتاب كان موجودا إلى القرن الرابع الهجري، ورأيت العوتبي في الضياء رجع إليه (انظر مثلا ج٤/ ١٠٨. ج١٢/ ١٥٠ من المطبوع)، ولم يطلع الدرجيني في القرن السابع إلا على جزء منه، ولعله الجزء نفسه الذي رآه البرادي أواخر القرن الثامن. هذا وقد جعل الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ كتابَ محمد بن محبوب في عِدَاد المَفْقُودَات، في مُقدّمة كتابه (إتْحَاف الأَعْيَان) ١/ ١٦ ـ ١٧.

(١) كتاب الخزانة: للشيخ أبي المنذر بشير بن محمد بن محبوب (ت ٢٧٣هـ أو بعدها بقليل) معدودٌ في المفقودات، وقد نَقَلَ المؤلفُ عن شيخه محمد بن مسعود البوسعيدي أنه في ٧٠ سفرًا. ومن النصوص الصريحة بالنقل عن الخزانة ونسبته إلى العلامة أبي المنذر قولُ ابن بركة (ق٤هـ) في جامعه ١/ ٤٥٥: «والذي أتوهّمه أن أبا المنذر بشير بن محمد بن محبوب كان يقول بهذا، من غير يقينٍ مني بذلك، لأني وجدتُ له قولا في كتابه المعروف بالخزانة، يدل على هذا».

قلتُ: قولُه «في كتابه المعروف بالخزانة» وَرَدَ في المطبوع من جامع ابن بركة (الخزاية) وهو خطأ بيّن. وراجعتُ جملةً من مخطوطاته فرأيتُ الكلمة تحتمل قراءتين: (الخزانة) =

٦ ـ وكتاب **البُسْتَان في الأُصُول**؛ لِبَشِيرٍ أيضًا[١].

٧ ـ وكتاب **الرَّضْفِ في التَّوْحِيدِ وحُدُوثِ العَالَمِ وغَيْرِ ذلك**؛ لِبَشِيرٍ أيضًا[٢].

٨ ـ وكتاب **المُحَارَبَةِ**؛ لِبَشِيرٍ أيضًا[٣].

= و(الجزاية). وكلتا القراءتين وردت في النسخ المخطوطة للرسالة المجهولة في معرفة كتب أهل عمان، ونقل من كتاب الخزانة أيضا صاحبُ الضياء (ج٥/ ٩٥).

(١) البستان؛ لبَشير بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ق٣هـ): معدود في المفقودات.

(٢) الرضف؛ لبَشير بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ق٣هـ): كتاب متوسط جامع لأبواب دقيقة في أصول الدين وأصول الفقه، وهو معدودٌ ضمن السير المجموعة في (السير العمانية)؛ وعنوانه الكامل فيها: (كِتَاب الرَّضف في التوحيد وحُدوث العالم وأحكام القرآن والسُّنَّة والإمامة وأسماء الدار وأحكامها) وفَصَّلَ بعضُ الدارسين هذه الموضوعات كُلّاً على حدة، فنسبَها كُتبًا متفرقة للشيخ بشير، والصحيحُ أنها جزء من كتاب (الرضف). وهو بهذا العنوان غريب التسمية، فالذي وجدته في معاجم اللغة أن الرَّضْفَ هي «الحجارَةُ التي حَمِيَتْ بالشمس أو النار». فهل قصد الشيخ بشير هذا المعنى؟ أو هو تحريف لـ (الرَّصْف) الذي يعني «ضَمَّ الشيء بعضِه إلى بعض ونَظْمَه»؟ وهو بهذا المعنى أنسب، ويؤيده وُرُودُ اسم (الرصف) في بعض مخطوطات الرسالة المجهولة في كتب أهل عمان. وثمة عنوان ثالث للكتاب يرد في مخطوطات (السِّيَر العُمانية) هو (المستأنف)، ويبدو أن الاختلاف حول اسم الكتاب اختلافٌ قديم، فقد رأيتُ في مخطوطة من كتاب التاج للشيخ الأصم؛ الذي ألفه سنة ٦٠١هـ نقلا عن «فَصْل في أحكام القرآن من المستأنف لأبي المنذر بشير بن محمد بن محبوب؛ ويُعرف بكتاب الرضف».

(٣) المحاربة؛ لبَشير بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ق٣هـ): كتابٌ في فقه السياسة الشرعية، توجد منه نسخ عديدة داخل عمان وخارجها. قال عنه الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ (ت ١٤٢٠هـ) في كتابه (إِتْحَاف الأَعْيَان) ١/ ٢٥٤: «الكتاب يشتمل على أكثر من ثمانين بابا، أولها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وآخرها في تفسير =

٩ ـ وتفسيرُ القرآن للشيخ هُود بن مُحَكِّم الْهُوَّارِيِّ في سِفْرَيْنِ كبيرين[١].

١٠ ـ والتفسيرُ الكبير لأبي يعقوب يوسُفَ بنِ إبراهيم الوَارِجْلانِيِّ، قال أبو القَاسِم البَرَّادِيُّ: «[وهو] كِتَابٌ عَجِيبٌ رَأَيْتُ مِنْهُ فِي بِلادِ أَرِيغَ سِفْرًا كَبِيرًا؛ لَمْ أَرَ وَلا رَأَيْتُ قَطُّ سِفْرًا أَضْخَمَ مِنْهُ وَلا أَكْبَرَ مِنْهُ، وَحَزَرْتُ أَنَّه يُجَاوِزُ سَبْعَمِئَةِ وَرَقَةٍ، [أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ]، فِيهِ تَفْسِيرُ الفَاتِحَةِ والبَقَرَةِ وآلِ عِمْرَانَ، وَحَزَرْتُ أَنَّهُ فَسَّرَ القُرْآنَ فِي ثَمَانِيَةِ أَسْفَارٍ مِثْلِهِ، فَلَمْ أَرَ وَلا رَأَيْتُ أَبْلَغَ مِنْهُ ولا أَشْفَى للصُّدُورِ فِي لُغَةٍ أَوْ إِعْرَابٍ أَوْ حُكْمٍ مُبِينٍ أَوْ قِرَاءَةٍ ظَاهِرَةٍ أَوْ شَاذَّةٍ أَوْ نَاسِخٍ أَوْ مَنْسُوخٍ أَوْ فِي جَمِيعِ العُلُومِ، فَإِذَا ذَكَرَ آيَةً يَقُولُ: قَوْلُهُ تَعَالَى... إِلَى آخِرِهِ، فَأَوَّلُ مَا يَذْكُرُ إِعْرَابُ الآيَةِ وَيَسْتَقْصِيهِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللُّغَة؛ فَيَسْتَقْصِي جَمِيعَ تَصَارِيفِ الفِعْلِ مِنَ الكَلِمَة، ثُمَّ الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَيَسُوقُ الرِّوَايَةَ مِنْ كِتَابِ الرَّبِيعِ بنِ حَبِيبٍ المَعْرُوفِ بِالمُسْنَدِ، ثُمَّ يَسْرُدُ فِيهِ السَّنَدَ: أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ جَابِرٍ... وَيَذْكُرُ الحَدِيثَ، وَلَقَد اسْتَقْصَى الاخْتِلافَ الَّذِي في الإِمَامِ في قَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، فَذَكَرَ مَقَالَةَ الرَّافِضَةِ والغَالِيَةِ، وَذَكَرَ مَقَالاتِ النُّكَّارِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ جَمِيعِ الفِرَقِ، ولَعَمْري إِنَّ فِيهِ لَعُلُومًا جَمَّةً». اهـ كلامُه[٢].

= الحماية وجواز الجباية...». ثم أشار إلى كثرة الزيادات والحواشي عليه ممن أتى بعده من العلماء.

(١) تفسير القرآن؛ لهُود بن مُحَكِّم الهُوَّارِيّ (ق٣هـ): قال عنه الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٥٦٦: «وهو كتاب جليل في تفسير كتاب الله، لم يتعرض فيه للنحو والإعراب، بل على طريقة المتقدمين».

(٢) التفسير الكبير؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ). كتابٌ في عداد المفقودات، وصفه البرادي في (الجواهر المنتقاة) وصفا جامعا كما نقله المؤلف =

١١ ـ وكتابُ العَدْلِ والإِنْصَافِ في أُصُولِ الفِقْهِ لأبي يعقوب الوارجلاني أيضًا، وهو ثلاثةُ أجزاءٍ في مُجَلَّدٍ ضَخْمٍ، أَوْسَعَ فيه المجالَ وأَشْبَعَ فيه المَقَالَ[1].

١٢ ـ وكتابُ الدَّلِيلِ والبُرْهَانِ في أُصُولِ الدِّين؛ لأبي يعقوب أيضًا، وهو ثلاثة أجزاء أيضًا غير أَنَّهُ يُجْعَلُ في جِلْدٍ وَاحِدٍ[2].

= عنه. ويَظْهَرُ أنَّ المؤلِّفَ لَمْ يَطَّلِعْ على رسالة البرادي المُطَوَّلَة، ففيها زيادةُ بيانٍ عنه. وقال أبو إسحاق اطفيش (ت ١٣٨٥هـ) في كتابه (الدعاية إلى سبيل المؤمنين): «أَبُو يَعْقُوب يُوسُفُ بنُ إبرَاهِيمَ الوَارْجَلانِيُّ ـ ﷺ أُحُدُ الأئِمَّةِ المُجْتَهِدِينَ البَارِعِينَ الذِينَ جَابُوا الأَقطَارَ وَسَبَرُوا أَغْوَارَ الأُمَمِ وَبَحَثُوا فِي حَقَائِقِ كِتَابِ اللهِ وَفَسَّرُوه. وتَفْسِيرُهُ ـ ح ـ لَمْ يُنْسَجْ عَلَى مِنوالِهِ ذَلِكَ العَصْرَ، مَع أَنَّهُ عَصْرُ التَدْوِينِ والنُّبُوغ، ذُكِرَ أَنَّهُ فِي سَبْعِينَ جُزءًا جَمَعَ فِيهِ مِنَ العُلُومِ مَا لَم يَذْكُرهُ غَيْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ تَلَاشَى فِي تِلْكَ الحُرُوبِ الدَّاخِلِيَّةِ التِي مُنِيَتْ بِهَا الأُمَّةُ الإِسلامِيَّةُ حِيْنًا مِنَ الدَّهْرِ. وَ(فُتُوحُ المغْرِبِ) وَ(تَرْجَمَةُ رِجَالِ الإِبَاضِيَّةِ)، ذَكَرَ لَنَا أَحَدُ الأَسَاتِذَةِ أَنَّهُ اطَّلَعَ عَلَيْهَا فِي كُلِّيَّةٍ بِأُورُوبَّا وَأَظُنّ بِأَلْمَانيَا».

(١) العدل والإنصاف؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ): كتاب يُعَدُّ أُمَّ كُتُبِ أصول الفقه عند الإباضية، فقد بُنِيَتْ عليه مختصراتٌ وشروحٌ وحواشٍ ومنظوماتٌ. ومع طول الكتاب حكى الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٧٨٥ عن أبي طاهر إسماعيل بن موسى الجيطالي أنه كان يحفظه.

(٢) الدليل والبرهان؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ): قال الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٦٤٢ في ترجمة أبي يعقوب الورجلاني: «رأيتُ له من التآليف: كتاب العدل في أصول الفقه؛ ثلاثة أجزاء. وكتاب الدليل لأهل العقول في ثلاثة أجزاء، بل أربعة بالأجوبة، ولا أحصي ما رأيتُ له من الأجوبة الآن كثرة. وله قصائد منها (الحجازية) في ثلاثمئة وستين بيتا، تدل على غزارة علمه، لما أودعها من فنون العلم. ورأيتُ له بعض تفسير كتاب الله، أودعه أنواع العلم من القراءة واللغة والنحو والتصريف والحج وغيرها. ورأيت له كتاب الترتيب في علم الحديث؛ رتب كتاب الربيع بن حبيب في الحديث، وزاد فيما رواه غيره عن ضمام عن جابر وغيرهما. وكراسة في تسمية رجال الكتاب. وسمعتُ بعض الطلبة أنه رأى له تأليفا في الفقه».

١٣ ـ وكتابُ الإمام العَادِلِ سَعِيدِ بن عبد الله بن محمد بن محبوب ﷺ أَجْمَعِينَ[١].

١٤ ـ وكتابُ الضِّيَاءِ لأبي إبراهيم سَلَمَةَ بنِ مُسْلِم الصُّحَارِيِّ العَوْتَبِيِّ في أربعة وعشرين جِلْدًا، جَمَعَ فيهِ أُصُولَ الشَّرْعِ وفُرُوعَه[٢].

---

(١) كتاب الإمام سعيد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ت ٣٢٨هـ): جَعَلَهُ الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ (ت ١٤٢٠هـ) في عِدَاد المَفْقُودَات، في مُقدّمة كتابه (إتْحَاف الأَعْيَان) ١/ ١٦ ـ ١٧.

(٢) الضِّيَاء؛ لسَلَمَة بن مُسْلِم بن إبراهيم العَوْتَبِيّ الصُّحَارِيّ (ق٥هـ): موسوعةٌ فقهية جامعة لآراء الإباضية وغيرهم من المذاهب الإسلامية، مع عمق البحث وقوة التأصيل والتحقيق، مُصْطَبِغَةٌ بصبغة أدبية بارزة، تَمَثَّلَتْ في حسن العبارة ورصانتها والشرح اللغوي للمصطلحات، والترتيب الجيّد للمسائل والأبواب. ألَّفَه العوتبيُّ بسبب ما وجده في عصره من «دُروسِ آثار المسلمين، وطموس إيثار الدين، وذهاب الْمَذْهَبِ ومُتَحَمِّليه، وقلةِ طالبيه ومُنْتَحِليه» وافتتحه بأبوابٍ في العلم والعقيدة وأصول الفقه، ثُمَّ شَرَعَ في مواضيع الفقه التي هي أساس الكتاب.

تَزَامَنَ تأليفُ الضياء مع تأليف (الإبانَة) في اللغة، إذ نَجِدُ في كلا الكتابين إحالةً إلى الآخر، وتظهر شخصية العوتبي اللغوية بارزة في (الضياء) كما تظهر شخصية العوتبي الفقهية بارزة في (الإبانة)، فنجد في الإبانة طرفًا من مسائل الفقه مُجْمَلَةً، ونَجِدُ الضياءَ غاصًّا بتفسير ألفاظ اللغة، وهو ما يؤكِّدُهُ قولُ العوتبي في مقدمة الضياء: «وقد فسَّرْتُ جَمِيعَ ما ذُكِرَ في هذا الكتاب من لفظٍ غريبٍ، ومعنى عجيبٍ، ليكون مستغنيًا بتفسيره عن الرجوع إلى غيره». مع تذكيره بأصلِ موضوع الكتاب الذي بُنِيَ عليه وصُنِّفَ مِنْ أجله؛ إذ يتابع حديثَه في الْمُقَدمة قائلاً: «على أنَّ الغَرَضَ المقصود به والغرض الموضوع لَهُ هو الفقه».

اشْتَهَرَ عند أهل عُمان أنه في ٢٤ جزءًا، كما أكَّدَ ذلك الشيخ السالمي هنا، إلا أن البَرَّادِيَّ ذَكَرَ في رسالَتَيْهِ اللتين قَيَّدَ فيهما كُتُبَ أصحابه خلافَ ذلك. فهو يقول في الرسالة الملحقة بكتابه (الجواهر) عند تَعْدَادِهِ لكتب إباضِيَّةِ الْمَشْرِق: «والضياء؛ يذكرون أنه في النسخة الكبيرة التامة خَمسون جزءًا أو سِفْرًا، ووَقَفْتُ على ثلاثة أسفار منه كلٌّ واحد منها ضخمٌ كبير». ويقول في الرسالة الْمُطوَّلة المستقلّة: «وكتاب الضياء؛ يذكرون أنه =

١٥ ـ وكتابُ الكِفَايَةِ تأليفُ مُحَمَّدِ بن موسى الكِنْدِيِّ في أَحَدَ وخَمْسِينَ جِلْدًا[١].

= وصل إلى المغرب من النسخة الكبيرة التامة نَيِّفٌ وأربعون جزءًا، ورأيتُ منه ثلاثة أسفار ضخام، كلُّ سِفْرٍ يشتمل على أجزاء في التوحيد والصلاة والطلاق والحيض والبيوع والأحكام وغير ذلك، وهو مِنْ أشرفِ تصنيفٍ رأيتُهُ لأهل الدعوة». وعبارة البرادي في رسالَتِهِ جديرةٌ بالتأمل والوقوف عندها، مع ملاحظة عدم تصريحِهِ بالمؤلِّف في الموضعين.

ونُسَخُ الضياء الْمَخطوطةُ متبعثرةٌ في الْمَكْتبات العُمانية والعالمية، وهي حقيقةٌ بالْجَمْعِ والتحقيق، وقَلَّ أنْ تَجِدَ كتابًا فقهيًّا إباضيًّا ـ مشرقيًّا أو مغربيًّا ـ يَخْلُو من نقلٍ عن الضياء. ومن عناية المتقدمين بالضياء قول الشَّمَّاخِيّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٧٨٢ في ترجمة أبي زكريا يحيى بن أبي العز الشماخي الذي كان نَسّاخًا للكتب: «ورأيتُ له كتبا كثيرة بخطه من التفاسير وشراح الدعائم والضياء وغير ذلك، لا تخلو خزانة من خزائن كتب نفوسة من خطه».

ويبدو أن هذه الوفرة الحاصلة عند المتقدمين من نسخ الضياء انقلبت عند المتأخرين. فقد كَتَبَ الشيخُ ناصرُ بن أبِي نَبْهَان (ت ١٢٦٣هـ) إلى إخوانه المغاربة جوابًا لرسالةٍ بعثوا بِهَا إلى المشارقة يطلبون فيها كتابَ الضياء وكتابَ المنهاج: «وأمَّا ما طلبتُم من إرسال أجزاء كتاب الضياء وأجزاء كتاب المنهاج فكُتُبُ أهل العلم من عُمَان قد ذَهَبَ أكثرُها بِقِلَّةِ رغبة أهل عمان في طلب العلم، فلا أظن أنَّهُمَا باقيان تَمَامًا في هذا الزمان، فإنِّي على طول زماني لَمْ أجِدْ من كتاب الضياء إلا جزءًا واحدًا، ومِنْ كتاب المنهاج إلا قطعةً واحدةً!». اهـ (وانظر النص كاملا في: أجوبة ابن أبي نبهان إلى المغاربة؛ (مخ)؛ ٤٢ صفحة؛ نسخة مصوّرة من إرشيف زنجبار؛ مَجْهولة الناسخ وتاريخ النسخ؛ ص ٤١ ـ ٤٢). وقد اعتنى الشيخ أبو مالك عَامِرُ بن خَمِيس الْمَالِكي (ت ١٣٤٦هـ) بِجَمْعِ نُسَخِ الضياء، وجَلَبَ ثلاثةً أو أربعةً من الكُتَّاب مِنْ أجْلِ نسخه، وقيل بأنه اجتمع عنده من أجزائه ثلاثةٌ وعشرون جزءًا.

(١) الكفاية؛ لمُحَمَّد بن موسى بن سليمان الكندي السَّمَدِيّ النَّزْوِيّ (ق٦هـ): جَعَلَهُ الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ (ت ١٤٢٠هـ) في عِدَاد المَفْقُودَات، في مُقدّمة كتابه (إتْحَاف الأعْيَان) ١/ ١٦ ـ ١٧. وذكر أن جزءا منه يوجد بمكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي، قال: =

١٦ ـ وكتابُ جَلاءِ البَصَائِرِ في الزُّهْدِ والمواعظ لمحمد بن موسى أيضًا[١].

١٧ ـ وكتابُ بَيَانِ الشَّرْعِ تأليفُ أبي عبد الله مُحَمَّدِ بن إبراهيم بن سليمان في اثنين وسبعين جِلْدًا، ويقال إنَّهُ في ثلاثة وسبعين جلدًا، وإنه ذَهَبَ منه جِلْدٌ في الزكاة فأَبْدَلَهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، وهو أيضًا جامعٌ لأصول الشَّرْعِ وفروعه، وإنّه لَكِتابٌ ظاهرُ البركةِ، عَمَّ نَفْعُه الآفاق، ومنه استمدَّ أهلُ الوِفاق[٢].

= «أخبرني الشيخ العلامة سعود بن سليمان الكندي أن هذا الكتاب احترق بنزوى في حروب العجم». وأكد ذلك في ترجمة مؤلفه: محمد بن موسى بن سليمان الكندي النزوي (ق٦هـ).

(١) جلاء البصائر؛ لمُحَمَّد بن موسى بن سليمان الكندي السَّمَدِيّ النَّزْوِيّ (ق٦هـ): هذا اعتماد المؤلف، ورَجَّحَ الشيخُ البطاشي في إتحاف الأعيان ٢/ ١٦٧ أن مؤلف الكتاب هو: موسى بن مُحَمَّد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن علي الكندي السمدي النزوي، من أهل القرن التاسع الهجري.

(٢) بيان الشرع؛ لمُحَمَّد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النَّزْوِيّ (ت ٥٠٨هـ): مَوْسُوعة في علوم الشريعة، يبلغ مجموع أجزائه واحدًا وسبعين جزءًا (مع أن المؤلف هنا ذكر أنها ٧٢ أو ٧٣ جزءا!)، تشتمل على أبواب في العلم وأصول الفقه وأحكام القرآن وعلومه، وأصول الدين والولاية والبراءة، والحِكَم والمواعظ والوصايا والآداب، والنيّات والطهارات والنجاسات والصلاة والزكاة والصيام والحج، والنذور والكفارات والأيمان والذبائح، والقضاء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاوى والشهادات والإقرار، وصَرْفِ المضارّ، وأحكام المساجد والشفعة والحريم، وأحكام العَمَل والعُمّال والشركة والبيوع والربا والإجارات، والنكاح والفراق والعِدَد وحقوق الأزواج والأولاد، والحيض وأحكام العبيد والنسب والأيتام، والوصايا والفرائض والأمانات والضمانات، والحدود والقصاص والديات والإمامة وأحكام الجهاد والحرب.

ويُذكر أن مؤلفه توفي قبل ترتيبه، فرتبه وصنفه على الأبواب والأجزاء: الشيخُ أحمد بن =

= عبد الله بن موسى بن سليمان الكندي النزوي (ت ٥٥٧هـ) صاحب كتاب المصنف. كما فُقِدَت بعض أجزائه. قال الشيخ سيف بن حمود البطاشي تعليقا على كلام الشيخ السالمي هنا: «الصواب أن الذي ذهب من كتاب بيان الشرع جزءان؛ أحدهما: الجزء الأول من كتاب الزكاة، وهو الجزء السابع عشر من الكتاب، وقد أبدله الشيخ العلامة مداد بن عبد الله بن مداد الناعبي، من علماء النصف الثاني من القرن التاسع وأول القرن العاشر، وكان فراغه من تأليفه يوم الخميس لاثنتي عشرة ليلة بقيت من المحرم سنة تسع وتسعمئة للهجرة. أما الجزء الثاني المفقود من الكتاب فهو الجزء الرابع والعشرون في أحكام الحج، وقد أبدله الشيخ العلامة عبد الله بن عمر بن زياد الشقصي البهلوي» اهـ. من كتابه «إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان» ١/ ٣٠٩.

تَغْلِبُ على الكتاب صفةُ الجمع والنقل، ولا يخلو من تعليقات لمؤلفه على مسائله ومباحثه، خاصة في مباحث علم العقيدة. ومما يُحسب له: تضمينه كثيرًا من النصوص المقتبسة عن كتبٍ صارت في عداد المفقودات ولم يَبْقَ لها أثرٌ، مثل: كتاب الأصفر، وجامع أبي صفرة، وشرح قصيدة أبي المؤثر في خلق القرآن، وجامع أبي علي موسى بن علي، وديوان عادي بن يزيد البهلوي، وكتاب الرقاع، وكتاب الرهائن، ومجموعة من السِّير العمانية، وتعليقات الشيخين ابن بركة وأبي سعيد على جامع ابن جعفر، وكتاب الأشياخ، وكتاب المجالس، وكتاب النيف، وغيرها. كما اشتمل على عددٍ وافر من النوازل والمسائل العملية التي تعكس صورة حية للمجتمع العماني في ذلك الوقت. إضافة إلى مادة غنية حول فقه السياسة الشرعية والتاريخ السياسي بعُمان.

يُعَدُّ بيان الشرع أكبرَ مُصنف عُماني بعد كتاب «قاموس الشريعة» للشيخ جُمَيّل بن خميس بن لافي السعدي (ق١٣هـ) وقد اعتمده هذا الأخيرُ أصلا لقاموسه وبنى عليه وزاد. كما كان أحد الكتب التي عليها مدار الفتوى بعُمان، ومنها تُستمدُّ الأحكام. ونظرًا لمكانته أَوْلاه العُمَانِيّون اهتمامَهم وحرصوا على تداوله وقراءته ودراسته. تشير إلى ذلك وفرة نسخه المحفوظة التي يزيد عددُها على الألف نسخة بكثير، ما يعطي مؤشرًا على وجود حوالي عشرين نسخة لكل جزء منه في المتوسط.

ومن مظاهر العناية ببيان الشرع: تعاقبُ الفقهاء عليه على مَرّ العصور بالإضافة والتعليق والتعقيب، فكثُرَتْ في ثناياه عباراتٌ من نحو قولهم: «ومِنْ غَيْرِه» وقولهم: «من الزيادة المضافة» وقولهم: «ومن المضاف إلى الكتاب» وبعضها زياداتٌ أشبه بالحواشي، غير =

١٨ ـ ولِمُؤَلِّفِهِ أيضًا القصيدةُ المعروفة بالنِّعْمَة، وهي رَجَزٌ في أصول الشرع وفُرُوعِه، وهي طويلة جدًّا[١].

= أنها مع مَرِّ الزمن اختلطت مع الأصل، فصارت كأنها منه، وصَعُبَ تمييزها عنه. وقد بدأت هذه الزيادات منذ وقت مبكر بعد وفاة المؤلف.

(١) النعمة؛ لمُحَمَّد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النَّزْوِيّ (ت ٥٠٨هـ): أرجوزة في أصول الدين والفقه والآداب. والمنظوماتُ العلمية هي إحدى ظواهر التأليف في التراث العربي الإسلامي. والنظمُ العلمي: شعرٌ يعمد فيه قائله إلى تسهيل قواعد العلوم في قالب موزون خالٍ من الصور الأدبية، وغالبا ما يتخذ من بحر الرجز وعاء له، لخفته وسهولة حفظه. وقد ظهرت بوادر المنظومات العلمية في القرون الأولى من التاريخ الإسلامي، ثم ذاعت وانتشرت، حتى صارت تعتمد في تدريس الطلاب أوَّلَ تلقيهم العلم.

ومن أقدم الشعر العلمي المحفوظ للعُمانيين: قصيدة قافية لأبي المؤثر الصلت بن خميس الخروصي البهلوي (ت ٢٧٨هـ) في التوحيد والولاية والبراءة. وقصائد متعددة في شكل مقطوعات لا تتجاوز الواحدة منها العشرين بيتا، نظمها محمد بن جعفر الإزكوي (ق٣هـ) في موضوعات الحج، والأضحية، والوصية، والنكاح، وأحكام المعتدة. وتنسب لمحمد بن روح بن عربي (ق٤هـ) قصيدة ميمية في الإمامة وأحكامها، كما توجد لتلميذه أبي سعيد الكدمي (ق٤هـ) قصيدة نونية في أحكام الولاية والبراءة في أربعة وثمانين بيتا، مع مقطوعات علمية متفرقة. وللقاضي أبي زكريا يحيى بن سعيد النزوي (ت ٤٧٢هـ) نظمٌ في عيوب الدواب، وآخر في أحكام الخلع. ثم كان للشيخ أحمد بن سليمان ابن النضر (ق٦هـ) قصب السبق في الأشعار العلمية الجامعة بعُمان في كتابه «دعائم الإسلام» الذي سيأتي الحديث عنه.

ومن النظم العلمي المشهور عند العمانيين بعد ابن النضر: أرجوزة النعمة، وهي رجز مبعثر الأبواب في أكثر من ألفي بيت، ويُنسب نظمها للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي (ت ٥٠٨هـ) صاحب «بيان الشرع»، كما هو صنيع المؤلف هنا، مع أن ناظمها يُصَرِّح في مقدمتها أنه نظمها «في السبع المئة» أي: في القرن الثامن الهجري، وفي بعض النسخ الخطية: «في التسع المئة» أي: في القرن العاشر الهجري.

ثم اشتهرت مطلع القرن الثالث عشر الهجري: أرجوزة سالم بن سعيد الصائغي المسماة =

١٩ ـ ولَهُ أيضًا رَسَائِلُ أُخَرُ[١].

٢٠ ـ ولَهُ القصيدةُ المعروفة بالعَبِيرِيَّةِ في وَصْفِ الجَنَّة، اعتنى بشرحها جماعةٌ آخِرُهم إمامُنا القُطْبُ ـ مَتَّعَنَا الله بِحَيَاتِهِ ـ، وشَرْحُه أَبْسَطُ الشُّرُوحِ وأَكْثَرُهَا تَحْقِيقًا[٢].

٢١ ـ وكتابُ المُصَنَّف تأليفُ أَحْمَدَ بنِ عبد الله بن موسى الكِنْدِيِّ في أَحَدَ وأربعين جِلْدًا. ويُقَالُ إنَّ صاحبَ الكِفَايَةِ وصاحبَ بَيَانِ الشَّرْعِ وصاحبَ المُصَنَّفِ كانوا بَنِي عَمٍّ، قال بَعْضُ مَنْ جاء مِنْ بعدهم:

= «دلالة الحيران»، وكانت في زمانها أشمل أرجوزة للأحكام والآداب. وهو ما دفع بالمؤلف الشيخ السالمي إلى أن يعتمدها في كتابه «جَوْهَر النظام في عِلْمَي الأديان والأحكام» الذي استفاض وانتشر انتشارا واسعا في عُمان.

(١) للشيخ محمد بن إبراهيم الكندي مجموعة سير ورسائل متفرقة؛ منها: سيرة في اعتقاد الإباضية، ورسالة في الحدث الواقع بعُمَان زمن الإمام الصلت بن مالك، وسيرة في أحكام الولاية والبراءة والوقوف. وكلها موجود في كتابه «بيان الشرع». كما علق أيضًا على بعض سير العلماء المتقدمين؛ مثل: سيرة الفضل بن الحواري (ق٣هـ)، وسيرة أبي قحطان خالد بن قحطان (ق٤هـ)، وسير ابن بركة (ق٤هـ) وأبي الحسن البسيوي (ق٤هـ).

(٢) «العَبِيرِيَّة» في وصف الجنة ونعيمها: قصيدة زهديةٌ من البحر الطويل على قافية الراء؛ مطلعها:

لَكَ الحَمْدُ جُزْ لي بالذي أنا قائلٌ... شهيدٌ على نفسي وأنت مُجِيرُها

ومجموع أبياتها ثلاثة وثمانون بيتا، شَرَحَها جماعةٌ من العلماء؛ منهم: قُطْبُ الأئمَّة محمد بن يوسف اطفيِّش (ت ١٣٣٢هـ) في كتابه «الجُنَّة في وصف الجَنَّة» (مطبوع) والشيخ زاهر بن سيف الفهدي (ت ١٣٧٤هـ) في كتابه «النَّفْحَة العَبْهَرِيَّة في شرح العبيرية» (مخطوط). وقول المؤلف عن شرح القطب أنه «أَبْسَطُ الشُّرُوحِ» أي أَوْسَعُهَا وأَطْوَلُهَا، فالبَسِيطُ في مقصود المؤلف فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُول، أي: مَبْسُوطٌ واسِعٌ مُمْتَدٌّ، لا كما يَفْهَمُهُ أهلُ عصرنا من استعمالهم (البساطة) بمعنى السُّهولة واليُسْرِ وعدم الإشكال.

«وَوَجَدْتُ أنَّ مُؤَلِّفَ بيان الشرع قَبْلَ صاحب الكفاية، وصاحبَ الكفاية قبل صاحب المصنَّف». قال: «ومُؤَلِّفُ بيان الشرع: محمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد الله بن المِقْدَادِ الكِنْدِيُّ السَّمَدِيُّ، ومؤلِّفُ الكفاية: محمد بن موسى بن سليمان بن محمد بن عبد الله بن المِقْدَادِ الكِنْدِيُّ السَّمَدِيُّ، ومؤلف المصنف: أحمد بن عبد الله بن موسى بن سليمان بن محمد بن عبد الله بن المِقْدَادِ الكِنْدِيُّ السَّمَدِيُّ النَّزْوِيُّ»[1].

---

(١) المصنف؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ): موسوعة فقهية شاملة، احتوى جمهرة أبواب الفقه في واحد وأربعين جزءًا، أغلبها من الحجم المتوسط، وبعضُها من الحجم الكبير مقسمٌ إلى قسْمَيْنِ أو ثلاثة. وشملت مادتُهُ العلمية أبوابَ العلم وآداب الفتوى وأصول الفقه وأحكام القرآن وعلومه، وأصول الدين والولاية والبراءة، والحِكَم والمواعظ والوصايا والآداب، والنيّات والطهارات والنجاسات والصلاة والزكاة والصيام والحج، والنذور والكفارات والأيمان والذبائح والأطعمة، والإمامة وأحكام الجهاد والحرب، والقضاء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاوى والشهادات والإقرار، وصَرْف المضارّ، وأحكام المساجد والشفعة والحريم، وأحكام العَمَل والعُمّال والشركة والبيوع والربا والإجارات، والنكاح والفراق والعِدَد وحقوق الأزواج والأولاد، والحيض وأحكام العبيد والنسب والأيتام، والوصايا والفرائض والأمانات والضمانات، والحدود والقصاص والدِّيات.

ومن ميزات الكتاب الأخرى ـ إضافة إلى هذا الشمول ـ: سهولة عبارته، وحُسن تحريره وتبويبه، وكثرة مصادره من المدارس الفقهية الإسلامية عامّة، وثراؤه بالمباحث اللغوية والأصولية وشواهِدِ لغة العرب، واستقلاليةُ مؤلفه في ترجيح الأقوال. وهذه ميزاتٌ اصطبغت بها ـ عُمومًا ـ مُصنفات المدرسة الرستاقية التي ينتمي إليها المؤلف، واتسمتْ بها ـ على وجه الخصوص ـ مؤلفاتُ الشيخ الكندي. كما يضمُّ الكتابُ أيضا عددًا من النوازل الفقهية في القرن السادس الهجري، مشتملة على حصيلة وافرة من المصطلحات المتداولة في عُمان، خصوصا في جانب المعاملات.

لقي «المصنف» قبولا واسعًا في المحيط العُماني والإباضي، وتتوزع نُسَخُه الخطية في =

٢٢ ـ وكتابُ التَّخْصِيصِ في الوَلايَةِ والبَرَاءَةِ وتَخْصِيصِ الآيات الواردة في ذلك، وهو لأبي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ عبد الله؛ صاحِبِ المصنَّف[١].

٢٣ ـ وكتابُ الجَوْهَرِيِّ المُقْتَصِر لِصَاحِبِ المصنَّف أيضًا، أَلَّفَهُ في أصول الكلام، سَمَّاه بذلك لأن السَّبَبَ في تأليفه الكلامُ في قِسْمَةِ الجَوْهَرِ الفَرْدِ[٢].

= عُمان وزنجبار والجزائر وتونس وليبيا، منها نسخة كاملة الأجزاء في وزارة التراث والثقافة بسلطنة عمان. وقد عُدَّ واحدًا من جملة مصنفاتٍ عليها مَدارُ الفتوى عند إباضية عُمان لمدة قرون من الزمن، وكثرةُ مخطوطاته وانتشارُها في الخزائن الخاصة والعامة شاهدٌ على اهتمام العمانيين به وعنايتهم بمطالعته، زيادة على كثرة نقلهم عنه، واعتماده واحدًا من أمهات مصادر الفقه الإباضي.

وقول المؤلف: «قال بَعْضُ مَنْ جاء مِنْ بعدهم» يعني به صاحب الرسالة المجهولة في معرفة كتب أهل عُمان.

(١) التخصيص؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ): كتاب يجمع بين أصول الفقه وأصول الدين، تحدث فيه عن الخاص والعام وأحكامهما، ثم دخل في موضوع الولاية والبراءة وطرقهما، وفصَّل القول في الفتنة الواقعة أيام الصحابة، وتناول عموم الآيات الواردة في الموضوع، ووجه تخصيصها. وهو في قرابة ثمانين صفحة. توجد منه عدة نسخ مخطوطة.

(٢) الجوهري المقتصر؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ) ويسمى أحيانا (الجوهر المقتصر): كتابٌ في علم الكلام، ضمنه أبحاثا في الفلسفة والمنطق، وتناول فيه مسألة قسمة الجوهر الفرد (وهو مصطلح عند المتكلمين والفلاسفة يعنون به الجزء الذي لا يتجزأ، وهو مرادف للمصطلح العلمي العصري «الذَّرَّة») وهي مُراده عند قوله: «المسألة الجوهرية». والحديث عن قسمة الجوهر الفرد عند علماء الكلام له اتصال وثيق بالحديث عن قدرة الله تعالى وإثبات وحدانيته.

مَهَّد له بأبوابٍ في أدب الفتوى، وأقسام السؤال ومُسقطاته، ثم في صفات الله وأسمائه، مع حديث خاص عن قدرته تعالى، وأشار إلى أن الكتاب رَدٌّ على من عارضه في تلك المسألة. ويُعَدُّ الجوهري المقتصر من قلائل المؤلفات العمانية في هذا الفن. وقد تعددت =

٢٤ ـ وكتابُ الاهتداءِ لَهُ أيضًا، صَنَّفَهُ في افتراق أهل عُمَانَ إلى نَزْوَانِيَّةٍ ورُسْتَاقِيَّةٍ، وأطالَ فيه الاحتجاجَ بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ، ورَكَّبَهُ على قواعِدَ مُبْتَكَرَةٍ وفُروعٍ مُعْتَبَرَة، وأَوْسَعَ فيه المجال وأطال فيه الجدال[١].

٢٥ ـ وكتابُ التَّسْهِيلِ في الفَرَائِضِ لَهُ أيضًا، وهو في حجمٍ صغيرٍ[٢].

٢٦ ـ وكتابُ سِيرَةِ البَرَرَة لَهُ أيضًا، أَلَّفَهُ في الرَّدِّ على مَنْ طَعَنَ في سيرتهم[٣].

= مصادره فيه بين كتب عقدية وفلسفية وفقهية، كسيرة المُحَارَبة لأبي المنذر بشير بن محمد بن محبوب (ق٣هـ)، وسيرة محمد بن روح بن عربي (ق٤هـ)، وكتاب المقالات للبلخي (ق٤هـ)، وكتاب الضياء للعوتبي (ق٥هـ)، وكتاب الأكلة وحقائق الأدلة للقاضي نجاد بن موسى (ق٦هـ).

(١) الاهتداء؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ): كتابٌ في افتراق أهل عمان إلى طائفتين: نزوانية ورستاقية. انتصر فيه لرأي الرستاقية القائل بتصويب الإمام الصلت بن مالك (٢٣٧هـ ـ ٢٧٢هـ)، وتخطئة ما أَقْدَمَ عليه موسى بن موسى من عزل الإمام وتقديم راشد بن النظر. وعَرَّجَ فيه إلى أحكام الإمامة عند الإباضية وقواعدها وحقوق الإمام والرعية، وصفة الأحداث وما يُوجب البراءة منها وما لا يوجب، وحكم رفيعة المشاهدين لها. وقد وَضَعَ كل ذلك في عشرين بابا، ثم عَقدَ البابين الأخيرين: الحادي والعشرين والثاني والعشرين لبيان رأيه وترجيحه. واعتمد على مصادر كثيرة فيه، كما حَرِصَ على ضبط القواعد، وفرز المتفق عليه من المختلف فيه، مع توضيح حجج الطرفين وشرحها، واعتماد أسلوب المناطقة في بيان المقدمات ثم النتائج.
والنَّزْوَانِيَّةُ والرُّسْتَاقِيَّةُ: مدرستان فِكْرِيَّتانِ بعُمَان، سبق الحديث عنهما.

(٢) التسهيل؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ): كتاب مختصر في علوم الميراث، توجد منه عدة نسخ مخطوطة، منها نسخة بمكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي بعُمان (رقم ١١٢٣) في ست وعشرين صفحة. ويُعدُّ من أقدم المصنفات العُمانية المفردة في هذا المجال.

(٣) سيرة البَرَرة؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت =

٢٧ ـ وكتابُ التَّيْسِيرِ لَهُ أيضًا، أَلَّفَهُ في النَّحْوِ[١].

٢٨ ـ ويَذْكُرُ في بعض مُؤَلَّفَاتِهِ أَنَّ لَهُ كِتَابَ الذَّخِيرَة، ولَمْ نَقِفْ عليه ولا ندري في ماذا أَلَّفَهُ، غير أَنَّهُ يُحِيلُ إليه معانِيَ غريبةً، ويَذْكُرُ أَنَّهُ أَلَّفَهُ لأصحابنا مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتَ[٢].

= ٥٥٧هـ): رسالة ألفها في الرد على من طعن في سيرته وسيرة أسلافه من الطائفة الرستاقية، مع دفاع عن الإمام محمد بن أبي غسان، ودحض شبه المعترضين عليه في حربه لأهل العقر من نزوى. وتنسب السيرة المردود عليها إلى شيخه أَحْمَد بن مُحَمَّد بن صالح الغلافقي النَّزْوَانِيّ (ت ٥٤٦هـ) الذي كان من أتباع الطائفة النزوانية. وقد تناولها الكنديُّ بالنقض جملة جملة. وذكر تفاصيل الواقعة الشيخُ السالمي في (تحفة الأعيان).

(١) التيسير؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ): هكذا أورده المؤلف تبعا لصاحب الرسالة المجهولة في معرفة كتب أهل عمان، والمعروف للشيخ الكندي كتاب (التقريب) في النحو، وله عدة نسخ مخطوطة، قال في مقدمته: «الحمد لله الذي زين المخاطبات بالبلاغة والإيجاز، وحسن معاني الكلام بالحقيقة والمجاز، وصلى الله على نبي الأمة، محمد صلى الله عليه وآله مصابيح الظلمة. أما بعد؛ فهذا كتاب التقريب، رسمته لمتعلمي النحو بغاية التهذيب، رجاء أن يكون أقرب مأخذا، وأسهل في الفهم منفذا...».

(٢) الذخيرة؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ): صرح المؤلف هنا بعدم وقوفه عليه، وجَعَلَهُ الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ (ت ١٤٢٠هـ) في عِدَاد المَفْقُودَات، في مُقدّمة كتابه (إِتْحَاف الأَعْيَان) ١/ ١٦ ـ ١٧. ووَجَدْتُ الشيخ الكنديَّ ذَكَرَهُ في كتابه «الجوهر المقتصر» (ص٤٧ من المطبوع) إذ قال بعد كلام: «ثُمَّ تتفرَّعُ الأجسامُ إلى فروعٍ كثيرة قد بَيَّنَّا طَرَفًا منها في الشجرة التي مَثَّلْنَاها في كتاب الذخيرة» اهـ. ولَمْ أَجِد التَّصْرِيحَ في كُتُبِه بأنه ألفه لأهل حضرموت، غير أنَّه ذَكَرَ في موضعين من «الجوهر المقتصر» كتابًا لَمْ يُسَمِّه، قال في الموضع الأول ص١٢٢: «وقد أَوْرَدْنا طرفًا من الرَّدِّ عليهم ـ يعني الشِّيعَة ـ في أمر الوصاية إلى علي في الكتاب الذي كتبناه لأصحابنا الحَضَارِم». وقال في الموضع الآخر ص١٣٠: «وقد كُنَّا بَيَّنَّا الأدلةَ =

٢٩ ـ وكتابُ التَّاجِ لِعُثْمَانَ بنِ أبي عبد الله الأَصَمّ العَقْرِيِّ النَّزْوِيِّ في أَحَدَ وخمسين جِلْدًا[١].

٣٠ ـ ولَهُ أيضًا كتابُ النُّورِ في علم الكلام[٢].

= على أحكام هذه المعاني في الكتاب الذي كُنَّا أخذْنا في إنشائه لأصحابنا الحَضَارِم». والموضعان عاريان من ذكر كتاب الذخيرة.

(١) كتاب التاج؛ لعثمان بن أبي عبد الله بن أَحْمَد الأصمّ العزري العقري النَّزْوِيّ (ت ١٧ جُمادى الآخرة ٦٣١هـ): جَعَلَهُ الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ (ت ١٤٢٠هـ) في عِدَاد المَفْقُودَات، في مُقدّمة كتابه (إِتْحَاف الأَعْيَان) ١/ ١٦ ـ ١٧. وقال: «اختلفت الروايات في عدد أجزائه، فقيل: أربعون جزءا، وقيل: خمسون، وقيل: واحد وخمسون». وهذا الاختلاف بعينه ذكرهُ قَبْلَهُ صاحبُ الرسالة المجهولة في معرفة كتب أهل عُمان. وفي وزارة التراث والثقافة جزءٌ منه برقم (٣٠٦٤)، غَيْرُ مَعْلُوم ترقيمُه. وهو في الصلاة وأحكامها. وَرَدَ في أوله: «هذا الجزءُ المبارك أَحْسَبُ أنه مِن كُتُبِ التّاج، والله أعلم بالغيب، للعبد الفقير لله تعالى عمر بن سعيد بن عبد الله بن سعيد بن عمر بن أحمد بن أبي علي بن معد». وَوَرَدَ في آخِرِه: «تَمَّ ما وجدتُه مكتوبًا من المسائل في الصلاة، في يوم الأربعاء لاثني عشر ليلة إن بقين من شهر جمادى الآخر من شهور سنة تسع وأربعين وتسعمئة سنة هجرية نبوية على مهاجرها أفضل الصلاة والسلام، على يد العبد الأقل الراجي رحمة [ربه] الأجل: خلف بن محمد بن عبد الله الفشحي».

وفيها أيضا برقم (٣٢٥٣) نسخة نفيسة وَرَدَ في آخرها: «تم الجزء السادس والعشرون من كتاب التاج تأليف الشيخ الفقيه عثمان بن أبي عبد الله الأصَمّ العَقْرِي النَّزْوِيّ، نسخْتُهُ من خطه وتاريخ تَمَامِ كتابِهِ في سنة أحدٍ وستمائة سنة، وتاريخ تَمَام هذا الكتاب في يوم السبت سادس شهر الله المعظم رمضان من سنة ثلاث وثَمَانين وتسعمئة سنة هجرية نبوية على مهاجرها الصلاة والسلام. كتبه أفقر العبيد الراجي رحمة ربه المجيد عمر بن سعيد بن عبد الله بن سعيد بن عمر بن أحمد بن أبي علي بن معد بيده لنفسه ابتغاء مرضاته وطلبا لثوابه في إحياء آثار أهل الاستقامة رحمهم الله تعالى».

(٢) كتاب النور؛ لعثمان بن أبي عبد الله بن أَحْمَد الأصمّ العزري العقري النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ): من أقدم المصنفات العمانية المُفْرَدَة في علم الكلام، بوَّبَهُ مؤلِّفُه تبويبًا دقيقا، وفرز مسائله فرزًا متقنًا واضحا، وهو كتاب متداول متعدد النسخ داخل عمان وخارجها. =

٣١ ـ وكتابُ البَصِيرَة في الأديان لَهُ أيضًا[١].

٣٢ ـ ووجدْتُ أنَّ لَهُ كتابًا في الأحكام[٢].

٣٣ ـ وأنَّ لَهُ كتابَ الأنوار في الأصول[٣].

= وتحسن هنا الإشارة إلى عبارة أبي القاسِم بن إبراهيم البَرَّادِي (ق٩هـ) في «رسالة فيها تقييدُ كُتبِ أَصْحَابِنَا» بعد أن ذكر كتاب (الضياء): «وكتابُ النور؛ مُخْتَصَرٌ عن كتاب الضياء، ولله دَرُّ صاحبه! ما أرْشَقَ إشارَتَه في تسميته بالنُّورِ عن الضياء! وكيف استَخْرَجَ هذه العبارةَ من قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ» [يونس/ ٥] ولَعَمْرِي إن كل واحدٍ منهما لَمُطابقٌ مُسَمَّاه لِمَعْناه». اهـ. وهي عبارة مشكلة، لأن كتاب النور للشيخ الأصم خالصٌ في أبواب التوحيد لا غير، و(الضياء) للعوتبي جامعٌ في التوحيد والفقه والآداب، فهل يعني البرادي كتابا آخر بالعنوان نفسه؟

(١) كتاب البصيرة في الأديان؛ لعثمان بن أبي عبد الله بن أَحْمَد الأصمّ العزري العقري النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ): كتاب متوسط جامع لمسائل (الأديان) التي تشمل العبادات والنذور والأيمان والكفارات. له نسخ مخطوطة عديدة.

(٢) كتابٌ في الأحكام؛ لعثمان بن أبي عبد الله بن أَحْمَد الأصمّ العزري العقري النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ): عبارة المؤلف توحي أن هذا الكتاب مستقلٌ، بينما المعروف من النُّسَخِ الخطيّة له أنه الجزء الثاني من البصيرة، فالأول في الأديان كما سبق، وهذا في الأحكام؛ ويشمل المعاملات بأنواعها. ويَرِدُ عنوانهما أحيانًا في بعض النسخ: بصيرة الأديان، وبصيرة الأحكام.

(٣) الأنوار في الأصول: لعثمان بن أبي عبد الله بن أَحْمَد الأصمّ العزري العقري النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ): يبدو من قول المؤلف: «ووجدْتُ أنَّ لَهُ كتابًا في الأحكام، وأنَّ لَهُ كتابَ الأنوار في الأصول» أنه معتمدٌ على مصدر سابق في توثيق هذين الكتابين، وهو الرسالة المجهولة في معرفة كتب أهل عمان على الراجح، ففيها ما نصُّه في سياق الحديث عن مؤلفات الأصم: «وَمِنْ تَآلِيفِهِ: كِتَابُ الأنوار في الأُصُول. وكِتَابُ البَصِيرَةِ؛ فِي الطَّهارَاتِ والصَّلاةِ، مُخْتَصَرٌ. وكتابٌ أيضًا من تآليفه في الأَحْكَام». قلتُ: لم أقِفْ للأصم على تآليف بعنوان (الأنوار) في الأصول. ورأيتُ له رسالتين في أصول الدين قد تكون إحداهما بهذا الاسم: الأولى رسالة موجزة ألّفها لأخيه سعيد بن أحمد بن محمد بن صالح، ونقلها الشيخ البطاشي في إتحاف الأعيان ١/ ٤٤٠ ـ=

٣٤ ـ وكتابُ الاستقامة لِمُفْتِي الأُمَّةِ ومُنْقِذِهَا مِنَ الظُّلْمَةِ أبي سعيد محمد بن سعيد الكُدَمِيّ ﷺ، أَلَّفَهُ في الرَّدِّ على مَنْ خالفَ سيرةَ السَّلَفِ في الحُكْمِ على بعض الخارجين في زمان الإمام الصَّلْتِ بن مالك، وأوسَعَ فيه القولَ حتى خرج عن المقصود، وصار كتابًا مستقلا في أصول الدِّين تَحْتَارُ فيه الأفكارُ وتَقْصُرُ عن دَرْكِ كُنْهِهِ الأنظارُ، فصار بَرَكَةً عامَّةً ونِعْمَةً خاصَّةً بأهل الاستقامة، وقد أَطْبَقَ المشايخُ قديمًا وحديثًا على الثناء عليه مع ما فيه من طُولٍ، غير أنَّهُ تَحْتَ ذلك الطُّولِ فَوَائِدُ، وتَحْتَ كُلِّ حَرْفٍ فرائِدُ، فأبقوه على حاله، كُلَّما تحرَّكَ متحرِّكٌ للاختصار قَعَدَتْ به هِمَّتُه بَعْدَ النظر، فهو كرامةٌ لمؤلِّفه ونِعْمَةٌ على أتباعه[1].

= ٤٤٨. والثانية أوجز منها، في ورقتين أو ثلاث فقط، يستفتح عباراتها بنحو قوله: يكفيك من التوحيد كذا وكذا... ويكفيك من الولاية والبراءة كذا... وتسمى في بعض النسخ المخطوطة (الكفاية).

(١) الاستقامة؛ لأبي سَعِيد مُحَمَّد بن سعيد الكُدَمِيّ (ق٤هـ): كتابٌ في أصول الدِّين، جعله مؤلفُه خاصًّا بأحكام الولاية والبراءة، وجُلُّ المؤلفين في هذا الباب من علماء عُمان يرجعون إليه ويستندون إلى تأصيلاته. يَعُودُ سببُ تأليفه إلى توسُّع الخلاف بين أهل عُمان في قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي (٢٣٧هـ ـ ٢٧٢هـ) وما تبعها من انقساماتٍ ومناظراتٍ علميّة، دفعتْ أبا سعيدٍ إلى تقعيد أحكام الولاية والبراءة، وتحرير مسائلهما وتوضيح تفريعاتهما، وتفصيل ما أجمله مَنْ قبله من العلماء حول الموضوع. مع استفاضةٍ في تناول تطبيقاتهما العملية، والحديث ـ بشكل خاصٍّ ـ عن الحَدَثِ الواقع زمَنَ الإمام الصلت بن مالك.

والسبب الآخر للتأليف في نظر أبي سعيد: التباسُ الأمر على بعض عُلماء زمانه، وإطلاقهم الأحكام على مَن سبقهم دون رَوِيَّةٍ أو تصوُّرٍ لأطراف القضية، مع تلبيسهم على الضعفاء والعامّة، وتكليفهم الناس أمورًا ليست من الدِّين.

وقد تحدث عن العلماء في عُمان قبل زمن الحدث، وسماهم «السَّلف» وجعل آخرَهُم الفضل بن الحواري الإزكوي (ت ٢٧٨هـ) الذي شهد وقوع الحدث آخرَ عُمره. ثم قسَّمَ العلماء بعدهم إلى أربعة أخلافٍ: جعل في «الخَلَفِ الأوّل» مَنْ أدرك الحدث وشاهده =

٣٥ ـ وكتابُ المُعْتَبَر لأبي سَعِيدٍ أيضًا؛ اعْتَبَرَ فيهِ الآثارَ وتَعَقَّبَ به جَامِعَ ابنْ جَعْفَرٍ، فَفَصَّل المُجْمَلاتِ وأَوْضَحَ المُشْكِلاتِ، والموجودُ منه اليومَ جِلْدَانِ أَحَدُهُمَا في الأُصُول والآخَرُ في الطَّهَارَات، ومنهم مَنْ يَجْعَلُهُ جِلْدًا واحدًا ضَخْمًا، ويقال إنَّهُ في تسعة أجزاءٍ، واللهُ أعلمُ بصحّة ذلك[1].

= وعاينه، كمحمد بن جعفر الإزكويّ ونبهان بن عثمان النزوي وأبي المؤثر الصلت بن خميس البهلويّ. وفي «الخَلَفِ الثاني» مَنْ كان أصغر سنا من المتقدمين؛ كأبي المنذر بشير بن محمد بن محبوب بن الرُّحَيْل وأخيه عبد الله بن محمد بن محبوب والأزهر بن محمد بن جعفر الإزكويّ وأبي الحواري محمد بن الحواري النزويّ. ثم في «الخَلَف الثالث» تلامذتهم، وهم أشياخ أبي سعيد ومَنْ أدركهم من العلماء؛ كأبي إبراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر الإزكوي وأبي محمد الحواري بن عثمان النزويّ وأبي عبد الله محمد بن رَوْح بن عربي النزوي وأبي الحسن محمد بن الحسن النزويّ وأبي محمد عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر البهلويّ. أما «الخَلف الرابع» فهم معاصروه وأقرانه. وقد فصَّلَ القول في وجهة نظر كلٍّ مَنْ تقدم في القضية.

ونظرًا لذلك: احتوى كتابُ الاستقامة على مادة تاريخية عن الأحداث التي عاصرها أبو سعيد، خصوصًا أخبار الأئمة: أبي القاسم سعيد بن عبد الله الرحيلي (٣٢٠هـ ـ ٣٢٨هـ) وراشد بن الوليد (٣٢٨هـ ـ ٣٤٢هـ تقريبا) وحفص بن راشد اليحمدي (٣٥٥هـ ـ ٣٦٤هـ) وأخبار مُعاصريهم من الفقهاء. وهذه المادة التاريخية جعلت منه مصدرًا للمؤرِّخين اللاحقين.

حرص أبو سعيد فيه على فرز المتشابهات والنظائر وتوضيح الفروق بينها، وجواز حَمْلها على بعضها أو لا، كما استعمل أسلوب الحوار وتقليب المسألة من شتى وجوهها، حتى طال الكتاب وتشعب الحديث وتوسع. زِدْ عليه أنه كُتِبَ بلُغَةٍ متخصصة عميقة، غير متيسرة الفهم، وإلى هذا السبب عَزَا المؤلف الشيخُ السالميُّ هنا عُزُوفَ العلماء عن اختصاره مع طوله. غير أن الشيخ علي بن محمد بن علي المنذري (ت ١٣٤٣هـ) ـ من معاصري الشيخ السالمي ـ وضع اختصارًا لكتاب الاستقامة سماه «نهج الحقائق» فرغ من تأليفه يوم الاثنين ٢ جمادى الأولى ١٣١٤هـ (مخطوط بوزارة التراث والثقافة رقم ٢٦٠٢).

(١) المعتبر؛ لأبي سَعِيد مُحَمَّد بن سعيد الكُدَمِيّ (ق٤هـ): قال عنه المؤلِّفُ في كتابه =

. . . . . .

= (مشارق أنوار العقول) ١/ ٢١٩: «المُعْتَبر - بِضَمِّ الميم وفتح الموحَّدة وبكسرها أيضا -: كتابٌ للإمام رضوان الله تعالى عليه، اعْتَبَرَ فيه جامعَ الإمام ابن جعفر فَحَلَّ فيه مُشْكِلَهُ وفَصَّلَ فيه مُجْمَلَه، وهو كتابٌ جليلٌ، سَمِعْتُ أنَّهُ كان في تسعةِ مُجَلَّداتٍ، فَلَمْ يَبْقَ منه اليومَ في أيدينا إلا أوَّلُ مُجَلَّدٍ منه، وقد عَمَّ نفعُه جميعَ البرايا». اهـ. ومُحَصَّلُ كلام الشيخ السالمي أن الموجود منه يحوي بابَيْنِ فقط: الأول في أصول الدين؛ تحدث فيه عن الولاية والبراءة وأقسامهما وشرائطهما، ومعاني الوقف وأنواعه، ومعنى التقيّة والحَدَث، وما يسع جهله وما لا يسع جهله، وما يتفرع عن هذه الأبواب من مسائل. والثاني في الطهارات والنجاسات؛ تحدث فيه عن أحكام الحيض والنفاس، وطهارة الحيوانات والطيور والحشرات ونجاستها، ثم دخل في باب الوضوء وأحكامه، مع أحكام الجنابة والغسل منها. وينتهي الموجودُ من الكتاب عند أول أبواب الصلاة.

وواضحٌ من هذا التقسيم أنَّ ما تبقى من الكتاب هو أوله، وفُقدت بقية أجزائه. غير أن المطولات الفقهية العُمانية مثل: بيان الشرع لمحمد بن إبراهيم الكندي (ت ٥٠٨هـ) والمصنف لأحمد بن عبد الله الكندي (ت ٥٥٧هـ) تضمّنت في ثناياها اقتباساتٍ كثيرةً من (المعتبر) من غير أبوابه السابقة الباقية في مخطوطاته المتداولة.

قلتُ: وتسمية «المُعتبر» مأخوذة من المعنى اللغوي للاعتبار؛ الذي يُفيد التفسيرَ والتوضيح. فالمُعْتبِر: هو المستدِلُّ بالشيء على الشيء. ويَعْتَبِرُ الكتابَ: أي ينظر فيه ويعتبر بعضَه ببعضٍ حتى يقع فهمُه عليه (لسان العرب لابن منظور. ط: دار المعارف - مصر. د.ت. ٤/ ٢٧٨٢). ولذا قال أبو سعيد في أول تعليقاته على جامع ابن جعفر: «قد اعتبرْنا معانيَ هذه الآثار، فوجدناها صحيحة محكمة الأخبار، إلا أنها مجملة غير مفسَّرة» (المعتبر ١/ ٢٢).

وهو بهذا المعنى طرق بابًا يُعرف في علم أصول الفقه بـ: تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي، وتخريج المسائل على نظائرها. ويُعدُّ أبو سعيد من أسبق المصنفين العُمانيين تناولاً لهذا الجانب. كما أنه لم يخلُ من اتباع منهج الاستقراء المقتضي إلحاقَ المسألة بما يناسبها، ولذا يكثر في الكتاب نحو قوله: «يخرج عندي في معاني قول أصحابنا...» وقد قال الشيخ السالمي في طلعة الشمس (ط: وزارة التراث ٢/ ١٨٤): «وللإمام الكُدمي رضوان الله عليه تَمَسُّكٌ بهذا الطريق، وقد اعتنى به واعتمد عليه في =

٣٦ ـ وكتابُ الجامع المفيد مِنْ جَوَابَات أبي سعيد أيضًا، وهو في جِلْدَيْنِ كِبَارًا[١].

= مواضع كثيرة، كما يُعْرَف ذلك بالاطلاع على فتاويه ومصنفاته».

وقول أبي سعيد «قد اعتبرْنا معانيَ هذه الآثار» فيه فائدة تحسن الإشارة إليها في معنى (الأثر)، قال العلامة السالمي في (معارج الآمال) في صفة تكفين المحرم؛ عند حديثه عن القاعدة المشهورة (لا حَظَّ للنظر عِندَ ورود الأثر): «والْمُرَاد به الأثر عن رَسُول الله ﷺ، وإن أشكل عَلَى جمع من العلماء المتقدّمين والْمُتأخّرين معنى هذا الكلام، فظنُّوا أنَّ الْمُرَاد بالأثر ما وُجِدَ من الأقوال في الكتب مأثورا، ويأبى الله أن يكون ذَلِكَ، فإنَّه لو صحَّ هذا التوهّم لبطل الاجتهاد؛ لأنَّه يقتضي وجوب اتِّبَاع الْمجتهد الثَّاني للأوَّل وإن رأى خلاف ما رأى، وهذا لا يصِحّ. وسبب الإشكال: اختلاف الاصطلاح في معنى الأثر، فإنَّه في الزمان الأوَّل يطلق عَلَى الْمَنقُول عن رَسُول الله ﷺ، ثُمَّ تغيَّر ذَلِكَ في الزمان الثَّاني فأطلق عَلَى الْمَنقُول عن الصحابة خاصَّة، ثُمَّ تغيَّر في الزمان الآخِر فأطلق عَلَى كُلّ منقول مرسوم عن الأشياخ في الكتب. فاختلاف الاصطلاح أشكل عَلَى الأفهام، وحال بينها وبين فهم ما عناه الأوَّل في هذا الكلام».

قلتُ: إن ورود هذا المصطلح في كلام أبي سعيد يشير إلى استعمال مبكر للكلمة في معنى المأثور عن العلماء عامة، وهو المعنى الأخير الذي ذكره الشيخ السالمي، وعلى شاكلته ـ فيما يبدو ـ استعمال ابن النضر له في تسمية كتابه (قَرْيِ البَصَر في مَجْمَعِ المُخْتَلَفِ مِنَ الأَثَر). ثم مشى عليه المتأخرون بعد ذلك.

ومن منهج أبي سعيد في المعتبر: أن ينقل نص الأصل مسميا له باسمه، أو قائلا: «ومن الكتاب» ويُعْقِبُه بقوله «قال أبو سعيد» أو «قال غيره». وهو من أوائل من استعمل كلمة «رَجْع» للدلالة على انتهاء كلامه ورجوعه إلى النقل عن الأصل. وقد يطيل في بعض تعليقاته حتى يجاوز العشر صفحات، ويشير أحيانا إلى أخطاء النسخ الواقعة في الأصل. ويحرص على فرز المسائل وبيان مخرجها الفقهي، وضم النظائر والأشباه إلى بعضها، وتوضيح المفترق منها. مع حرصه على الإشارة إلى الأحوال التي تلازم الأحكام الفقهية من معاني الإلزام والاحتياط والإباحة والترخيص والاسترابة والاطمئنان والتنزه والفضيلة والكراهة والتوسعة ونحوها.

(١) الجامع المفيد؛ من جوابات أبي سَعِيد مُحَمَّد بن سعيد الكُدَمِيّ (ق٤هـ): لأبي سعيد =

٣٧ ـ وكتابُ زيادات الإِشْرَافِ لأبي سعيد أيضًا، وذلك أَنَّهُ تَعَقَّبَ كتاب الإشراف لأبي بكر مُحَمَّدِ بن إبراهيم المشهور بابن المُنْذِرِ النَّيْسَابُورِيِّ المُتَوَفَّى في سنة ثلاثمئة وسبعة عشر سنةٍ، جَمَع فيه مذاهب الأُمَّة، وتَعَقَّبَهُ أبو سعيد في كل مسألة ذَكَرَهَا؛ فَصَحَّحَ وضَعَّفَ وقَرَّبَ وبَعَّدَ[1].

= أجوبة كثيرة جدا، تمتلئ بها المصنفات العُمانية، وقد أوْرَدَ منها صاحبُ «بيان الشرع» أكثر من سبعمئة جواب. وهي في موضوعات متنوعة بين التفسير والعقيدة والفقه وأصوله، وتشتمل على نوازل فقهية تعكس طبيعة المجتمع في ذلك العصر من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. كما تضمنت جانبا كبيرًا من التطبيقات العملية لفقه السياسة الشرعية وأحكام السلاطين نظرًا لمعاصرة أبي سعيد لكثير منها.

ويظهر من بعض المسائل أنها من تقييد تلاميذه عنه، غير أنه لم يُعْرَفْ أنّ أحدَهُم جمعها في كتاب، ولم يُذْكَرْ أن أبا سعيد اشتغل بجمعها بنفسه. حتى اعتنى بها جماعةٌ من المتأخرين؛ أشهرهم المؤرخ سرحان بن سعيد أمبوعلي الإزكوي (ق١٢هـ) في كتابٍ سمّاه «الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد»، وقد رتبه على الأبواب الفقهية، وأضاف إليه بعض تعليقاته وآرائه وتعليقات غيره من العلماء. وله نسخ مخطوطة عديدة.

(١) زيادات الإشراف؛ لأبي سَعِيد مُحَمَّد بن سعيد الكُدَمِيّ (ق٤هـ): تعليقاتٌ على (الإشراف) وهو كتابٌ من أقدم ما صار يُعرف بكُتُب «الفقه المقارن»، ألفه الشيخ أبو بكر محمد بن إبراهيم المعروف بابن المنذر النيسابوري الشافعي (ت ٣١٨هـ) جَمَع فيه آراء العلماء من المذاهب عامة في كل مسألة. واعتمده أبو سعيد لحسن تبويبه ومنهجه، فتعقب مسائله بتبيان آراء الإباضية فيها، مع تخريج فروع المذهب حسب قواعده فيما لم يحفظ فيه قولا عن السابقين. وهذه التعليقات أنموذج للتخريجات الفقهية عند الإباضية، ويُعَدُّ أبو سعيد مِنْ أبرز مَن اعتنى بها. والموجود من التعليقات جزءٌ مخطوط متعلق ببعض أبواب البيوع فقط، تنتشر نُسَخُهُ في مكتبات عُمان، وقد نقل صاحبُ «بيان الشرع» وغيرُه قسمًا كبيرا من التعليقات في أبواب الطهارات والعبادات والنكاح وغيرها، ما يدل على أنها أوسع من الموجود. ويؤيد ذلك ظهور نسخ أخرى تتضمن أبوابا مفقودة في النسخ المتداولة.

قال أبو القاسِم بن إبراهيم البَرَّادِي (ق٩هـ) في «رسالة فيها تقييدُ كُتبِ أَصْحَابِنَا»: =

٣٨ ـ وكتابُ الجامع المشهور بجامع ابن جَعْفَر؛ لأبي جابرٍ مُحَمَّدِ بن جعفر الإِزْكَوِيِّ في ثلاث مجلدات، وفيه زياداتُ أبي الحواري وغيره من العلماء كابن المُسَبِّح، جعلوا زياداتِهِمْ في حُكْمِ الحواشي، وهو كتابٌ مُبَارَكٌ نافِعٌ للخاصَّة والعامَّة[1].

= «ووقفتُ في جربة على جزء من أجزاء كتاب الإشراف على مسائل الخلاف، وليس هو بالإشراف المعروف الذي هو لأبي بكر [ابن] المنذر، فرأيت أكثر ما في هذا الكتاب عن أبي سعيد العماني، ولم أعرف مؤلفه». ولا أحسب البرادي وَقَفَ على غير كتاب ابن المنذر، غير أن تعليقات أبي سعيد ـ فيما يبدو ـ أشكلتْ عليه، فلم يتحقق من نسبة الكتاب.

ويُحسب للإباضية عنايتهم بكتاب الإشراف لابن المنذر، ما يعكس انفتاحهم على المدارس الفقهية الأخرى، فقد نقل الدرجيني في طبقاته والشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٦٤٤ عن أبي يعقوب يوسف بن خلفون المزاتي أنه كان «كثير المطالعة في كتاب الإشراف وغيره من تصانيف أهل الخلاف. فنقم الأشياخ منه ذلك ونهوه عنه». وفي أجوبة ابن خلفون شواهدُ على سعة علمه وكثرة اطلاعه. ومِثْلُ هذا الخبر حكاه الشماخي ٢/ ٦٣٤ عن الشيخ يوسف بن موسى، من أعلام القرن الخامس الهجري.

(١) جامع ابن جعفر؛ لأبي جابر مُحَمَّد بن جَعْفَر الإِزْكَوِيّ (ق٣هـ): من أشهر الجوامع الفقهية العمانية، وأكثرها تداولا وبحثا وتعليقا لدى فقهاء عمان. قال أبو القاسِم بن إبراهيم البَرَّادِي (ق٩هـ) في «رسالة فيها تقييدُ كُتبِ أَصْحَابِنَا»: «جامع أبي جابر محمد بن جعفر الإزكوي؛ يكون في سفرين كبيرين في الفروع». وقال عنه الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ (ت ١٤٢٠هـ) في كتابه (إِتْحَاف الأَعْيَان) ١/ ٢٧١: «وهو من الكتب المشهورة مع أصحابنا أهل عمان، ومن أجلّها، وأعمها نفعا، ويسمونه (قرآن الأثر) وذلك لسلاسته وحسن أسلوبه، ووضوح عبارته، وعدم التعقيد والتكرار فيه، ولعل هذا الاسم يطلق على الأصل لسهولة حفظه، ثم أضيفت إليه زيادات وحواش وتكرار مسائل، أشهرها زيادات العلامة أبي الحواري رحمه الله، وهي بلا شك زيادات مفيدة، إلا أن الكتاب اختلط بغيره بإدخال هذه الزيادات بقولهم: (ومن الزيادة) وبقولهم: (ومن غير الكتاب والزيادة)، فصار الأصل لا يميزه إلا الحاذق الفطن، =

٣٩ ـ وكتابُ الجامع المعروف بجامع أبي محمد عبد الله بن محمد بن بَرَكَةَ البُهْلَوِيِّ السَّلِيمِيِّ، وَضَعَ فيه المسائلَ بأَدِلَّتِهَا، وصَدَّرَهُ بأبوابٍ في أصول الفقه ثُمَّ ذَكَرَ بعد ذلك أبوابَ الفُرُوعِ[١].

٤٠ ـ وكتابُ الشَّرْحِ لجامع ابن جعفر لأبي محمَّدٍ أيضًا[٢].

= وما قصدهم إلا الخير ونشر العلم وتدوين الأثر «ولِكُلٍّ درجاتٌ مما عملوا».
وقد ذكر المؤلف من المُحَشِّين على جامع ابن جعفر: أبا الحواري محمد بن الحواري القري (ق٣هـ) ومُحَمَّد بن المسبح بن عبد الله الهيلي السمائلي (ق٣هـ). وغيرهما كثير.
وأجزاء الجامع ثلاثة؛ تعرف أحيانا بأسمائها المستقلة: جَامِعُ الأَدْيَانِ، وجَامِعُ الأَحْكَامِ، وجَامِعُ الدِّمَاءِ. ويُعَدُّ ابن جعفر من أقدم المصنفين العمانيين الذين اصطلحوا على تقسيم أبواب الفقه إلى: الأديان (وتشمل العبادات والنذور والأيمان والكفارات) والأحكام (وتشمل المعاملات بأنواعها) والدماء (وتشمل القصاص والديات والحدود) وجرى على هذا التقسيم كثيرٌ من الفقهاء بعده. وسيأتي مزيد حديث عن (الجوامع) ـ بإذن الله ـ عند الحديث عن جامع أبي صفرة.

(١) **الجامع؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ** (ق٤هـ): كتاب فقهي قيم، مِنْ أقدم ما تناول مباحث أصول الفقه عند الإباضية، وإنْ كانَ غير خالصٍ لها.
قال عنه الشيخ إبراهيم بن سعيد العبري (ت ١٣٩٥هـ) في تقديمه له: «وهو كتابٌ نفيس جدا، أفرغ في تحرير مسائله وتحقيقها جهدَه، وصدّره بمقدمة عظيمة في ذكر أمهات ومهمات أصول الفقه، وبيان الأخبار والأحاديث، وقلَّ أن يذكر مسألة إلا وقرنها بالدليل من الكتاب أو السنة». وللكتاب نسخ خطية عديدة داخل عمان وخارجها، وهو من أكثر المصنفات تداولا عند الإباضية مشارقتهم ومغاربهم.
قال أبو القاسِم بن إبراهيم البَرَّادِي (ق٩هـ) في «رسالة فيها تقييدُ كُتُبِ أَصْحَابِنَا»: «وكتاب مدح العلم وأهله؛ لأبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة، وهو جامِعُه؛ سِفْرٌ كبير». وهي عبارة مشكلة، توحي أن اسم جامع ابن بركة: كتاب مدح العلم وأهله. وهي تسمية انفرد بها البرادي!.

(٢) **الشرح لجامع ابن جعفر؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ** (ق٤هـ): كتابٌ في عداد المفقودات، وهو أقدم شرح معروف لجامع ابن جعفر. وصلتنا نصوصٌ منه في (بيان الشرع) للعلامة الكندي (انظر مثلا: ٨/ ١٢، ٣١، ٤٤، =

٤١ ـ وكتابُ التَّقْيِيدِ لأبي محمد أيضًا[١].

٤٣ ـ وكتابُ المُوَازَنَةِ لَهُ أيضًا، أَلَّفَهُ في مُوَازَنَةِ أقوالِ مَن خالَفَه بأقوالِ مَنْ ضَلَّ مِن الأُمَمِ[٢].

= ٤٥، ٥١، ٦٧، ٧٧، ١٠٠) وكلُّ المواضع المذكورة في أبواب الطهارات، فلعل ابن بركة لم يتم الكتاب. وزيادةً على النصوص السابقة رأيتُ ابن بركة في جامعه ينقل مواضع من جامع ابن جعفر ويتعقبه فيها (انظر جامع ابن بركة ١/ ٢٧٦، ٥٩٣. ٢/ ٢٢٧).

(١) التقييد؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق٤هـ): كتابٌ بديعٌ في منهجه وأسلوبه، عنوانه مأخوذ من تقييد الكتابة أي حفظها بالتدوين. وهو مسائل قيدها المؤلف عن مشايخه، وعلى الأخص: أبو مالك غسان بن مُحَمَّد بن الخضر الصلاني الصحاري، وأبو القاسم سَعِيد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن محبوب. وختمه بقوله: «هذا الذي ضمّنتُه هذا الكتاب مسائلُ كنتُ قيدتُها عن شيخنا أبي مالك غسان بن محمد بن الخضر ـ رضي الله عنه ـ وحفظتُ جوابها من فتياه لي عنها، وربما كان يسأله غيري بحضرتي فأحفظه، وربما كنت أسأله عن مسائل كنتُ أجدها في الآثار فأعرضها عليه على ذلك، أو يشرحه لي فأقيّده بحضرته أو في غيبته، وربما كتبت الجواب وأعرضه عليه فيجوزه، ومنه ما لم أكن أعرضه عليه إلا أني أرجو أن هذه الألفاظ وإن كانت ألفاظي فلم تخرج عن معنى الجواب. ولستُ آمَنُ الغلط والزلل، ولا يؤخذ منه إلا ما وافق الحق، وإلى الله أرغب في السلامة والموافقة لما يُرضيه إن شاء الله».

وللكتابِ نسخة نفيسة في خزانة الإمام السالمي؛ ورد في آخرها: «وكان الفراغ من نسخه آخر يوم من سابع شهر جمادى الأولى عند مغيب الشمس من شهور سنة ثلاث وستين وتسعمائة من هجرة سيدنا محمد ﷺ. نسختُه من نسخة منقطعة من أولها وأوسطها، وتاريخُ فراغ نسخها نهار الأربعاء نصف النهار و. . . من شهر رجب سنة خمس وعشرين سنة وستمائة سنة على ما رسمه كاتبها والله أعلم. كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن عمر بن زياد». وظفرتُ بنسخة أقدم منها في وزارة التراث والثقافة، لكنها غير مكتملة، كُتِبَتْ ـ على الظاهر ـ سنة ٥٣١هـ. وفي الخزائن الإباضية المغربية نسخ أخرى للكتاب. قال أبو القاسِم بن إبراهيم البَرَّادِي (ق٩هـ) في «رسالة فيها تقييدُ كُتُبِ أَصْحَابِنَا»: «وكتاب التقييد له أيضًا؛ وقفتُ عليه».

(٢) الموازَنَة؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق٤هـ): كتابٌ =

٤٣ ـ وَلَهُ أيضًا كتابُ المُبْتَدَأ[١].

٤٤ ـ وكتابُ التَّعَارُف[٢].

= معدودٌ ضِمْنَ (السِّيَر العُمانية) التي أُلِّفَتْ في الحدث الواقع بعمان زمن الإمام الصلت بن مالك. وله نسخ مخطوطة كثيرة. وفي معنى تسمية الكتاب فائدةٌ وجدتُها عن القاضي نجاد بن موسى المنحي (ت ٥١٣هـ) في سيرته التي رَدَّ فيها على رسالة ابن التاج، قال في مسألة الميزان: «والذي عرفناه عن أئمتنا المهدية، ووجدناه في أصول علمائنا المرضية ـ منهم سعيد بن قريش يرفع عن محمد بن المختار .: أنه ليس ثَمَّ ميزانٌ تحيط به الرؤية بالأبصار، وإنما هو مقابلة [الجزاء] بالأعمال، كما يُقال (كتاب الموازنة)».

(١) المبتدأ؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق٤هـ): كتابٌ مشكل، وقفت على عدة مخطوطات تستفتح بنسبته الصريحة إلى العلامة ابن بركة، ثم تسترسل بذكر مبتدأ الخليقة وقصص الأنبياء وما شابه ذلك، إلى أن تدخل شيئا فشيئا في موضوعات الترغيب والترهيب، وتنتهي بأبوابٍ في الصلاة مختومة بعبارة «تم كتاب الصلاة والصلة لعَمْرو بن عَلِيّ المَعْقَدِيّ الوَبْلِيّ الرُّسْتَاقِيّ»!! والشيخ المعقدي من علماء القرن السادس، فبَيْنَهُ وبين ابن بركة أكثر من قرنين. والعجيبُ أن المخطوطات التي وقفتُ عليها تتفق في هذا الإشكال.

ورأيت الشيخ محمد بن سعيد القلهاتي (ق٦هـ) في كتابه الكشف والبيان (المطبوع ٢/ ١٢) ينقل أخبار الخليقة الأولى عن كتابٍ بعنوان «مبتدأ الخلق» ولم يسمّ مؤلفه.

قلتُ: بعد ما كتبت ما كتبته هنا وقفت في ثنايا مخطوطة (التقييد) ـ التي كتبها الشيخ عبد الله بن عمر بن زياد وتقدم ذكرها قبل قليل ـ على أبواب منقولة من كتاب المبتدأ لابن بركة، لا تتجاوز عشر ورقات، موضوعها بيان ما يجب على المكلف عند بلوغه الحلم. وعلى هذا فالكتاب موضوع للمبتدئين، وعنوانه مستمد من هذا المعنى.

(٢) التعارف؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق٤هـ): كتابٌ صغير الحجم، هو في أصله جوابٌ لسائلٍ سأله عن شكوك ووساوس تعتريه. قال مؤلفه: «وَصَلَ كِتَابُكَ تَذْكُرُ فِيهِ مَا ضَاقَ بِهِ صَدْرُكَ مِنَ الشُّكُوكِ الْمُعْتَرِضَةِ عَلَيكَ فِي نَفْسِكَ وَمَالِكَ، وَالْوَسَاوِسِ الدَّاخِلَةِ عَلَيكَ فِي أَمْرِ دُنْيَاكَ وَآخِرَتِكَ». إلى أن قال «وَأَنَّكَ أَحْبَبْتَ أَنْ أَرْسُمَ لَكَ فِيمَا بُلِيتَ بِهِ شَيئًا يُؤَدِّي إِلَى تَسْكِينِ الدَّوَاعِي الَّتِي فِي قَلْبِكَ؛ =

٤٥ ـ وكتابُ الإِقْلِيدِ[١].

٤٦ ـ ولَهُ أيضًا رَسَائِلُ[٢].

٤٧ ـ وكتابُ جَامِعِ أبي صُفْرَةَ مِنَ الكُتُبِ القديمة جِدًّا، لَمْ نَظْفَرْ بنُسْخَةٍ منه[٣].

= لِتَحْتَمِيَ بِهِ عَنْ الشَّيطَانِ ـ لَعَنَهُ اللهُ ـ وَجِزْبِهِ مِنْ رُخَصِ الْمُسْلِمِينَ وآثَارِهِمْ، مِمَّا فِيهِ سَلامَةٌ لَمِنْ أَخَذَ بِهِ، وَأَنَا مُسْعِفُكَ إِلَى مَطْلَبِكَ، وَمُجِيبُكَ إِلَى مَسْأَلَتِكَ، مُتَقَرِّبًا إِلَى اللهِ فِيكَ بِذَلِكَ، وَبِاللهِ أَسْتَعِينُ».

وموضوع الكتاب يَدُورُ حول تأصيل قاعدة من أهم القواعد الفقهية الكلية، وهي قاعدة: «اليقين لا يزول بالشك»، غير أنه اشتهر باسم (التعارف) لكثرة استشهاد ابن بركة فيه بمسائل تجري مجرى العُرْف. وله نسخ خطية عديدة.

(١) الإقليد؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق٤هـ): كتابٌ في عداد المفقودات. ذكره صاحب الرسالة المجهولة في كتب أهل عمان، ويبدو أن المؤلف هنا نقل توثيقه عنه. ووَرَدَ في النسخة المخطوطة العاشرة من نسخ (اللمعة المرضية) التي اعتمدتُها هنا تعليقٌ بخط ابن المؤلف: الشيبة محمد بن عبد الله السالمي؛ جاء فيه: «الإقليدُ: لعله التقييد، وهو ما قيّده عن شيخيه أبي مالك والإمام سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب». وفات الشيبةَ أنّ المؤلف ذَكَرَ التقييد قبل قليل، فالإقليدُ والتقييد كتابان لا واحد.

(٢) للعلامة ابن بركة رسائل عديدة في مجموع (السير العمانية) يدور جلها حول موضوع الخلاف على الإمام الصلت بن مالك.

(٣) جامع أبي صُفْرَة؛ عبدالملك بن صُفْرَة البصري (ق٣هـ): كتاب فقهي؛ على شاكلة كتب الجوامع المعروفة عند العمانيين، بل هو معدود من الجوامع التسعة أو العشرة ـ حسب الرسالة المجهولة في معرفة كتب أهل عمان ـ، ونحن إذا تأملنا تاريخ مؤلفه أبي صفرة عبدالملك بن صفرة (المتوفى في النصف الأول من القرن الثالث الهجري على الراجح) وجدناه حائِزَ قَصَبِ السبق من بين الجوامع، غير أنه معدود في الكتب المفقودة، وقد صرح المؤلف هنا أنه لم يظفر بنسخة منه، ولَمْ أرَ البَرَّادِيَّ ذَكَرَهُ في رسالته، لكن المطولات الفقهية العمانية ـ كالضياء وبيان الشرع والمصنف ـ حافلة بالنقل عنه (وقد جمع نصوصه المتفرقة الباحث: إبراهيم بولرواح، في كتاب صدر في =

٤٨ ـ وكتابُ الأَصْفَرِ كذلك؛ لَمْ نَجِدْهُ أيضًا[١].

= أكثر من ٢٠٠ صفحة).

وهذه المنقولات توحي أن لا علاقة بين (جامع أبي صفرة) و)كتاب ضِمَام) الذي رَفَعَ فيه الأحاديثَ مسندةً عن جابر بن زيد، وحَفِظَهُ عنه أبو صُفْرَةَ عبدُالملك بنُ صُفْرَة، وهذا هو المفهوم من صنيع المؤلف هنا، فقد أفرد للكتابين ذكرا على حدة، وهذا يفيد اعتبارَه لَهُمَا كتابين منفردين.

و«الجامع» مُصطلحٌ في التراث الإباضيّ العُمَانيّ، يُطلق على نمطٍ من أنماط التأليف؛ يُعنى باحتواء جَمْهَرَةٍ مسائل الفقه، مع التعليق عليها وإبداء رأي مؤلفها فيها. وعُرفت باسم «الجامع» كتبٌ كثيرة في التراث العُماني، تُنْسَبُ إلى أصحابها، أقدمها: (جامِعُ أبِي صُفْرَةَ) في القرن الثالث الهجري، ثم جامِعُ الفضل بن الحواري السامي الإزكوي (ت ٢٦ شوال ٢٧٨هـ) يليه: جامِعُ أبي قَحْطَانَ خالد بن قحطان الخروصي الهجاري (ق٣هـ). وأشهرها: جَامِعُ الأَدْيَانِ، وجَامِعُ الأَحْكَام، وجَامِعُ الدِّمَاءِ؛ ثلاثتها من تَأليف مُحَمَّد بن جَعْفَرَ الإزْكَويّ (ق٣هـ)، وبعده: جامع أبي الحواري مُحَمَّد بن الحواري بن عثمان القري النزوي (ق٣هـ). ثم في القرن الرابع: جامِعُ أبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَةَ البُهْلَوِيّ، وجامِعُ أبي الحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ البِسْيَويّ.

وهذه الكتب السابقة عُرِفَتْ باسم «الجوامع التسعة» لشهرتها وكثرة تداولها في المحيط العماني. وللفقهاء مباحثات ومناقشات حول المعمول به منها وغير المعمول. كما عُرفت جوامع أخرى تنتمي للفترة نفسها، غير أنها لم تشتهر كشهرة الجوامع السابقة. مثل: جامع الأشياخ (ق٣هـ) وهو نفسه كتاب الأشياخ. وجامع موسى بن علي الإزكوي (ت ٢٣١هـ) وهو مفقود. وجامع أبي المُؤْثِر الصَّلْت بن خميس الخروصي البُهْلَوِيّ (ت شوال ٢٧٨هـ) مفقود أيضًا. وجامع أبي سعيد الكدمي (ق٤هـ) وهو مُستحْدَثٌ بعد زمان مؤلفه، ولم يؤلفه بنفسه. وجامِعُ أبي زَكَرِيَّا يحيى بن سعيد (ت ٤٧٢هـ) وهو نفسه كتابه المسمى «الإيضاح في الأحكام» فيما يظهر.

وظلت تسمية «الجامع» شائعة عند العمانيين إلى عصور متأخرة، ومن أمثلة الكتب الموسومة بذلك: «جامع ابن رجب» لمؤلفه: رَاشِد بن سَعِيد بن رَجَب الحَارِثِيّ الإِبْرَوِيّ (ق١١هـ) و«جامع أبي نبهان» لأبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي (ت ١٢٣٧هـ).

(١) كتاب الأصفر: ورد اسمه في بعض نسخ الرسالة المجهولة: «كتاب ابن الأصفر»، وفي أخرى: «كتاب ابن الأصغر». ولعل هذا الأخير تحريف. وقد ورد في جامع ابن =

٤٩ ـ وكتابُ الأكِلَّة وحَقَائِقُ الأَدِلَّةِ لِنَجَادِ بنِ مُوسَى المَنَحِيِّ، وَجَدْتُ أنه في خمسة أجزاء، ولَمْ أَجِدْ منه إلا جُزءًا واحدًا، جَمَع فيه بين أُصُول الفِقْهِ وأُصُول الدِّين، وحَقَّقَ فيه مَبَاحِثَ عِلْمِ الكَلام[1].

= جعفر (المطبوع) بالاسمين الأولين؛ فتجد اسم كتاب الأصفر في ٣/ ٦٩، و٥/ ٢٥٢، وتجد اسم كتاب ابن الأصفر في ٦/ ١٩٢. كما نقل عنه العوتبي في الضياء (ج١٢/ ١٩٨. ج١٣/ ١٢، ٢٦ من المطبوع) وأمرُ هذا الكتاب مشكل، فليس بأيدينا نسخة منه، ولا نعرف مؤلفه، ولا ندري سبب تسميته، وكلام المؤلف هنا وكلام صاحب الرسالة المجهولة مع المنقول عنه في جامع ابن جعفر يوحي أن صاحبه عماني إباضي، وقول المؤلف «كذلك» معطوف على قوله في الكتاب الذي سبقه أنه «مِنَ الكُتُبِ القديمة جِدًّا»، وظاهر الحال أنه من تآليف القرن الثاني أو الثالث للهجرة. ويحتاج إلى مزيد بحثٍ وتقصٍّ لمعرفة حقيقته.

(١) الأكلة وحقائق الأدلة: كتابٌ في علم الكلام والجدل والمناظرة؛ ألفه القاضي نجاد بن موسى بن نجاد المنحي (ت ٥١٣هـ). افتتحه مؤلفه بمباحث جدلية ليقرر بها منهجه في مناظرة مخالفيه، فتناول أساليب الاستدلال، وأقسام السؤال، والمصطلحات المتعارف عليها، والقياس وأنواعه، والشرط والتعليل، ووجوه الخطاب، وأسباب الاختلاف وآدابه. ثم دخل في موضوعات علم الكلام، فتحدث عن دلائل وجود الخالق العقلية والنقلية، وأطال الرد على الملحدين في هذا الباب، كما تناول مسائل حدوث العالم، والقضاء والقدر، واليوم الآخر والبعث والحساب. وناقش مقالات الفرق الإسلامية. وضمنه مباحث لطيفة في الهندسة والحساب.

يعدّ منهج المؤلف في الكتاب مثالا على توظيف مباحث الجدل والمنطق في علم الكلام، وهو من الكتب النادرة عند العمانيين في موضوعه، وقد اعتمد عليه كثيرون بعده؛ منهم المشايخ: أحمد بن عبد الله الكندي (ت ٥٥٧هـ)؛ في كتاب «الجوهر المقتصر»، ومُحَمَّد بن سَعِيد الأزديّ القَلْهَاتي (ق٦هـ) في كتاب «الكَشْف والبَيَان» (المطبوع ١/ ٢٨٩). وعثمان بن أبي عبد الله الأصم (ت ٦٣١هـ) في كتاب «النور»، وجميل بن خميس السعدي (ق١٣هـ) في «قاموس الشريعة».

وكلام المؤلف صريح أنه في خمسة أجزاء ـ نقلا عن صاحب الرسالة المجهولة ـ وصريح في اطلاعه على جزء واحد منه، غير أني لم أظفر بهذا الجزء في خزانة الشيخ السالمي، =

٥٠ ـ ولَهُ أيضًا كتابُ الإرْشَادِ في الأُصُول[١].

٥١ ـ ولَهُ أيضًا كتابُ الحِوَالَة[٢].

٥٢ ـ ولَهُ السِّيرَةُ المَعْرُوفَةُ بِسِيرَةِ نَجَادٍ في الرَّدِّ على المخالفين[٣].

= وصرح الشيخ سيف بن حمود البطاشي (ت ١٤٢٠هـ) في (إتحاف الأعيان) ١/ ٣٦١ باطلاعه على الجزء الأول منه بالخزانة المذكورة، ونقل مقتطفات من مقدمته التي جاء فيها: «وبعدُ؛ فالتوحيد أحسن ما يستعمل من الكلام، ويفيد من جواهر النظام، لأنه مَدْحُ ذي الجلال والإكرام... فهو أصل العلوم وأجلها، وأشرفها وأكرمها، ودعامها وقوامها، ومقودها وزمامها...». ومن هذا الاقتباس نفهم أن الكتاب موضوعٌ أساسًا في علم التوحيد، وإنما ساق مؤلفُه من مباحث العلوم الأخرى ما يقوّي حجته فيه.

ورأيتُ الشيخ السالمي نقل عنه في كتابه (بهجة الأنوار) في حديثه عن أقسام السؤال. أما نُسَخُهُ المخطوطة التي وقفتُ عليها؛ فإحداها بمكتبة وزارة التراث والثقافة (رقم ٢٩٢٩) والثانية في مكتبة السيد محمد بن أحمد بالسيب (رقم: ١٥٨) والثالثة في مكتبة الشيخ سيف بن عبدالعزيز الرواحي. وتستدعي دراسة متأنية لمعرفة أجزائها وتسلسل مادتها.

(١) الإرشاد؛ لنجاد بن موسى بن نجاد بن إبراهيم المَنَجِيّ (ت ٥١٣هـ): كذا ورد في جميع نسخ اللمعة المرضية. أما الرسالة المجهولة فعبارتها: «كِتَابُ البصائر والإرشاد في الأصول، وفيه رَدٌّ على الشيعة وغيرهم من أهل الضلال». ويؤيد هذه التسمية «البصائر والإرشاد» نسخة الكتاب الوحيدة المعروفة له، وهي للجزء الثاني منه، محفوظة بوزارة التراث والثقافة (برقم٢١٢٩)، ومحتواها في أحكام الولاية والبراءة، وتفصيل مقالات الفرق الإسلامية والرد عليها.

(٢) الحوالة؛ لنجاد بن موسى بن نجاد بن إبراهيم المَنَجِيّ (ت ٥١٣هـ): هذا الكتاب معدود في المفقودات، ويبدو أن المؤلف نقله عن صاحب الرسالة المجهولة. و«الحوالة» بمعناها الشرعي تنصرف إلى الباب المعروف في فقه المعاملات، فهل موضوع الكتاب فيها؟ أم يقصد بها معنى آخر له ارتباط بعلم الكلام والعقائد الذي هو سمة بارزة في مؤلفات الشيخ نجاد؟.

(٣) سيرة نجاد في الرد على المخالفين؛ لنجاد بن موسى بن نجاد بن إبراهيم المَنَجِيّ (ت ٥١٣هـ): هذه السيرة سماها الشيخ سيف بن حمود البطاشي (ت ١٤٢٠هـ) في (إتحاف الأعيان) ١/ ٣٦٢: (رسالة في الأصول). ونَقَلَ منها ما يدل على أنها ردٌّ على رسالة =

٥٣ ـ وجامِعُ أبي عَلِيٍّ مُوسَى بن علي قاضي المِصْرِ وقُدْوَةِ المسلمين في دينهم[١].

= تُسَمّى (الاستعداد فيما لا يسع المكلف جهله حُجَّةً له يوم التناد) لصاحبها (ابن التاج) من أهل السُّنة، وهي رسالةٌ لَمْ أهتدِ إليها ولا إلى صاحبها. ولرسالة القاضي نجاد نُسَخٌ خطية عديدة تتكرر ضمن مجموعات السير العمانية؛ تحت عنوان: (سيرة القاضي نجاد بن موسى المنحي). جاء في أولها: «أما بعد؛ فإنا وقفنا على أثرٍ يُعرف برسالة الاستعداد فيما لا يسع المكلف جهله ـ بِزَعْمِ مؤلفها ـ حجة له يوم التناد، فلما وقفنا عليها وأجلنا النظر في معانيها وجَدْنا فيها أشياء خارجة عن سبل المنهاج، محبرة قواعدها عن الرجل المعروف بابن التاج، فلخّصنا في نقضها ما تَبَيَّنَ لنا فيه براهينُ الحق، وشرحنا فيه ما صح لنا عرفانه من أدلة ذوي الصدق...». وفيها مباحث قيمة في حقيقة الإيمان، والكفر، وصفات الله، والعذاب الأخروي، والخلود، والميزان، والصراط، والشفاعة، وما أشبه ذلك. ومما يؤيد نسبتَها للقاضي نجاد إحالتُه فيها على كتابه (الأكلّة وحقائق الأدلة) في عدة مواضع، آخرها في خاتمتها حيث قال: «وأوضحنا في هذا الكتاب شرحًا مختصرا، وبيّنا فيه دليلا باهرا مفسرا، قطعا لحجة الخصم المعارض، ودحضا لاعتلال المشاجر المناقض، وبرهنّاه على اختصار، ولخّصناه من غير إطالة وإكثار، لأنا قد أوردنا في كتاب (الأكلة وحقائق الأدلة) ما فيه الهداية والبيان».

(١) جامع موسى بن علي: لمؤلفه أبي علي موسى بن علي بن عزرة الإزكوي (ت ٢٣٠هـ أو ٢٣١هـ) جَعَلَهُ الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ (ت ١٤٢٠هـ) في عِدَاد المَفْقُودَات، في مُقدّمة كتابه (إتْحَاف الأَغْيَان) ١/ ١٦ ـ ١٧. وقال عنه في ترجمة موسى بن علي ١/ ٢٤٨: «هذا الكتاب أظنه من جملة الكتب المفقودة، فقد بحثتُ عنه في كثير من المكتبات التي اطلعت عليها، كمكتبة وزارة التراث القومي والثقافة، ومكتبة السيد محمد بن أحمد بن سعود آلبوسعيدي الخاصة، الزاخرتين بالمخطوطات، وحتى في المكتبات الخاصة التي زرتُها مرارًا وتكرارًا، بتعاون أصحابه الأفاضل الأخيار معي، وما وجدته منهم من ترحيب وحفاوة جزاهم الله خيرا، فلم أظفر بهذا الكتاب، مع شدة البحث عنه، فلعله فقد أو احتكره مَنْ لا يعرف قيمة العلم وأهله!».

٥٤ ـ وكتابُ الإيضاح للقَاضِي سَعِيد بن قُرَيْشٍ، وهو ثلاث مُجَلَّدَاتٍ[١].

٥٥ ـ وكتابُ الإيضاح أيضًا لأبي زَكَرِيَّا يَحْيَى بن سعيد الْهِجَارِيِّ في أحكام القَضَاء وما يحتاج إليها، أَظُنُّهِ في جِلْدَيْنِ، وَقَفْتُ على مُجَلَّدٍ منه[٢].

---

(١) الإيضاح؛ لأبي القاسم سعيد بن قُرَيْش العقري النَّزْوِيّ (ق٥هـ): كتابٌ في عداد المفقودات، ويبدو أن المؤلف هنا اعتمد في ذِكْرِهِ على الرسالة المجهولة في معرفة كتب أهل عمان. وفيها اضطرابٌ في اسم مؤلفه؛ ففي بعض نسخها: «كِتَابُ الإيضاح؛ تَأليف القَاضِي سَعِيد بن قُرَيْشٍ، وهُو ثلاثُ قِطَعٍ». وفي نسخ أخرى: «كِتَابُ الإيضاح؛ تَأليف القَاضِي أبي زَكَرِيَّا يَحْيَى بن سَعِيد بن قُرَيْشٍ، وهُو ثلاثُ قِطَعٍ».
وعلى النص الأول اعتمد الشيخ السالميُّ هنا، ولا إشكال في اسم المؤلف فيه، فهو فقيه قاض مشهور، وله آثار علمية، غير أن (الإيضاح) لا يُذْكَرُ من بينها، ولم أجِدْ مَنْ صَرَّح بالوقوف عليه. أما النص الثاني فإشكالُهُ في اسم المؤلف، لأنه يعدُّه ابنا للقاضي سعيد بن قريش، بينما يرد في مصادر أخرى مجردا من اسم الجد؛ منسوبا إلى هجار، كما هو الحال هنا عند الإمام السالمي، وانظر التعليق اللاحق.

(٢) الإيضاح؛ لأبي زكريا يحيى بن سعيد الهجاري (ت ٤٧٢هـ): يمكن القول أن القدر المتفق عليه من اسم مؤلف (الإيضاح) في أحكام القضاء هو أبو زكريا يحيى بن سعيد، بل إن كنيته (أبو زكريا) لا تكاد تنصرف إلى غيره عند إطلاقها في المصادر العمانية، خاصة إذا قرنت بلقب (القاضي). ويبقى الخلاف في اسم جده ونسبته، فهو في بعض المصادر ابنٌ للقاضي المشهور سعيد بن قريش، وأخٌ وتلميذٌ للقاضي أبي علي الحسن بن سَعِيد بن قريش العقري النَّزْوِيّ (ت ٤٥٣هـ)، وهذا أمر وارد، وتقارب تواريخ الأعلام المذكورين يؤيده. لكن يَرِدُ اسمُ جده في بعض المصادر (أحمد) كما هو الحال في سيرة منسوبة إليه ضمن مجموع (السير العمانية). وهو نزوي على القول الأول، هجاري على قول آخر، والإمام السالمي يميل إلى ترجيح الثاني حسب الظاهر.
وكتاب «الإيضاح في الأحكام» مشهور متداول، متعدد المخطوطات، وهو في مجلد واحد في أكثر النسخ، وفي جزأين في بعضها. ويُعرف بـ «أحكام أبي زكريا» و«جامع أبي =

٥٦ ـ وكتابُ الإيضاح أيضًا لأبي سَاكِنٍ عَامِرِ بن علي الشَّمَّاخِيِّ المَغْرِبِيِّ في أربع مُجَلَّداتٍ، وهو كتابٌ في غايةِ الحُسْنِ، رَدَّ فيه الفُرُوعَ إلى الأُصُول، وعليه حَوَاشٍ عن أبي سِتَّةَ وغَيْرِهِ من المتأخِّرِينَ(١).

٥٧ ـ ولَهُ أيضًا العقيدةُ المعروفةُ بالدِّيَانَاتِ، واخْتَصَرَهُ الشيخُ عبدُالعزيز بن إبراهيم وزاد عليه كُتُبًا، وسَمَّى الجميعَ: كتابَ النِّيل(٢).

= زكريا». وهو من أقدم الكتب العُمانية المفردة في القضاء وأحكامه وآدابه وفقه السياسة الشرعية. ضَمَّنه كثيرًا من نوازل عصره، ومِمّا عايشه في فترة قضائه، وحفظ فيه عددًا من جوابات قضاة زمانه وأحكامهم مما سألهم عنه بنفسه أو تلقفه عن غيره، وهو مرجع لا يستغني عنه أي دارس لتاريخ القضاء وتطوره في عُمان.

(١) الإيضاح؛ لأبي ساكن عامر بن علي بن عامر الشماخي (ت ٧٩٢هـ): هو كتاب في غاية الحسن كما وصفه المؤلف هنا. يكفيك أن تعلم أن مؤلفه كتبه «في عشرة الثلاثين» حسب عبارة البدر الشماخي في السير، يعني ما بين سنتي ٧٣٠ و٧٣٩هـ، وظل يقرئه تلاميذه نحوا من خمسين سنة أو تزيد حتى وفاته سنة ٧٩٢هـ وهو صحيح العقل مع هرمه. قال الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٧٩٠: «لم يكمله لأمر عرض له، فالكتاب الأول في الصلاة؛ سفر مستقل. والثاني في الزكاة والصوم والحج والنذور والأيمان والحقوق، وهو سفر ضخم. والثالث في البيوع والقسمة والرهن؛ سفر مستقل. والرابع في الوصايا والهبات. ثم امتنع من تكميل الفقه. وهذا التأليف ما أظن ألف في المذهب مثله؛ جمعا وتعليلا، واختصارا غير مخل، وتطويلا غير ممل، ولا مكرر. وهو اعتماد أهل المغرب في وقتنا، خصوصا نفوسة، وبعده ديوان أبي زكريا يحيى بن الخير، وبعدهما الديوان ديوان الأشياخ». وقال أبو القاسِم بن إبراهيم البَرَّادِي (ق٩هـ) في «رسالة فيها تقييدُ كُتبِ أَصْحَابِنَا»: «ومن تآليف المتأخرين: الإيضاح للشيخ الأستاذ عَمِّنا عامر، في ثلاثة أسفار، والرابعُ رَفَعَ عنه اليَدَ قَبْلَ إتْمَامه، واللهُ حَسِيبُ مَنْ كَدَّرَ خَاطِرَهُ حتى صَرَفَ عنايته عنه، فإنا لله وإنا إليه راجعون!!».

(٢) الدِّيَانَات؛ لأبي ساكن عَامِر بن عليّ بن عَامِر الشَّمَّاخِيّ (ت ٧٩٢هـ): متن موجز في علم العقيدة، طبع عدة مرات، وله نسخ كثيرة. وقول المؤلف: «واخْتَصَرَهُ الشيخُ عبدُالعزيز بن إبراهيم وزاد عليه كُتُبًا، وسَمَّى الجميعَ: كتابَ النِّيل». الضَّمِيرُ هنا ـ فيما =

٥٨ ـ وكتابُ قَوَاعِدِ الإسلام للشَّيْخِ إسْمَاعِيلَ بنِ مُوسَى الجِيطَالِيِّ، وهو في غايةِ الحُسْنِ أيضًا، ولِلْمُتَأَخِّرِينَ عليه حَوَاشٍ واخْتِصَارٌ[١].

٥٩ ـ ولَهُ أيضًا كتابُ القَنَاطِرِ في وَصْفِ طَرِيقِ الآخِرَة، في ثلاث مُجَلَّدَاتٍ[٢].

٦٠ ـ وَلَهُ أيضًا شرحُ نُونِيَّةِ أبي نَصْرٍ فَتْحِ بن نُوحٍ في أصول الدين، في ثلاث مُجَلَّدَاتٍ[٣].

= يبدو ـ يَعُودُ على كتاب الإيضاح للشماخي. وجعله صاحب (النيل) أصلا لكتابه لأنه معتمد المغاربة في الفتوى كما تقدم.

(١) قواعد الإسلام؛ لأبِي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ). كتاب في أصول الدين والفقه. قال أبو إسحاق اطفيش (ت ١٣٨٥هـ) عن مؤلفه في كتابه (الدِّعَاية): «هو المُحَقِّقُ الجَلِيلُ الآخِذُ مِنْ كُلِّ فَنٍّ القِدْحَ المُعَلَّى، الفَيْلَسُوفُ المَاهِرُ صَاحِبُ التَّصَانِيفِ المُفِيدَةِ وَالتَحْقِيْقَاتِ المُنِيفَةِ، الدَالَّةِ عَلَى بَرَاعَتِهِ وَتَضَلُّعِهِ؛ الشَّيْخُ إِسمَاعِيْلُ بنُ مُوسَى الجطَالِيُّ رَحِمَهُ الله. مِنْ تَآلِيفِهِ هَذَا الكِتَابُ [يعني القناطر] المُشْتَمِلُ عَلَى ثَلاثَةِ أَجزَاء، الجَامِعُ لِفَلْسَفَةِ الأَخلَاقِ والفُنُونِ الشَرْعِيَّة بِأُسلُوبٍ فَائِقٍ وَتَرتِيْبٍ رَائِقٍ، مَعْ الاخْتِصَارِ غَيْرِ المُخِلِّ، وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ الكُتُبِ فِي تَربِيَةِ النَّفْسِ وَتَحْلِيَتِهَا بِالكَمَالَاتِ الإِنسَانِيَّةِ وتَطْهِيرِهَا مِنَ الرَّذَائِلِ وَقَبَائِحِ الأَخلاقِ، وَلَهُ (القَوَاعِدُ) فِي التَوحِيدِ والفِقْهِ وَشَيء مِنَ الحُقُوقِ، وَهُوَ مِنْ أَنْفَسِ الكُتُبِ المُعْتَمَدَةِ عِنْدَ أَصحَابِنَا، وَلَهُ (كِتَابُ الفَرَائِضِ والحِسَابِ وَالجَبْرِ) وَ(كِتَابُ المَنَاسِكِ) وَغَيْرُهَا».

ولِمُحَمَّد بن عُمَر ابن أبي سِتَّة القَصَبِي السَّدْوِيكُشِيّ الشهير بالمُحَشِّي (ت ١٠٨٨هـ) حاشية على (قواعد الإسلام) شرع فيها أوائل سنة ١٠٥٧هـ، وهي أوَّل تصانيفه. ولقُطْبِ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ) كتاب (الذهب الخالص المُنَوِّه بالعلم القالص) جَمَع فيه بين القواعد وحاشيته.

(٢) قَنَاطِر الخيرات؛ لأبِي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ): كتاب في العلوم الشرعية ممزوجًا بالرقائق والمواعظ، وضع أبوابه قناطِرَ يعبر منها السالك إلى طريق الآخرة.

(٣) شرح نونية أبي نصر فَتْح بن نوح؛ لأبِي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت =

٦١ ـ وَلَهُ أيضًا كتابُ الفرائض المشهور، وعليه حاشيةٌ لِبَعْضِ المُحَقِّقِينَ[١].

٦٢ ـ وَلَهُ أيضًا مَنَاسِكُ الحَجِّ[٢].

٦٣ ـ وكتابُ أَبِي مَسْأَلَةٍ لأحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بن بَكْرٍ المَغْرِبِيِّ في الأديان والأحكام مختصَرًا، سَمَّاه بذلك لأنَّ أبا عبد الله مُحَمَّدَ بن سليمان النَّفُوسِيَّ كَتَبَ إليه مِنْ أَبْدِيلانَ أَنْ يَضَعَ تأليفًا مُخْتَصَرًا في الفُرُوعِ، فَرَأى في منامه أنَّ قائلاً قال لَهُ: اذْكُرْ أبا مسألة. فَسَمَّوْهُ أبا مسألة، وأبو مُحَمَّدٍ يُسَمِّيهِ الجَامِعَ، وهو في جُزْأَيْنِ[٣].

= ٧٥٠هـ): في العقائد وأصول الدين. والأصلُ قصيدةٌ نونية لأبي نصر فتح بن نوح الملوشائي النفوسي (ق٧هـ).

(١) الفرائض؛ لأبِي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ): كتاب فقهي في المواريث، ضَمَّنَهُ أبوابًا في علم الحساب. ولِمُحَمَّد بن عُمَر ابن أبي سِتَّة القَصَبِي السَّدْوِيكْشِيّ الشهير بالمُحَشِّي (ت ١٠٨٨هـ) حاشية عليه، وللمُحَشِّي الثاني أبي يعقوب يوسُف بن محمد المُصْعَبِي المَلِيكِيّ (ت ١١٨٧هـ) حاشية عليه أيضًا.

(٢) مناسك الحج؛ لأبِي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ): مختصر في الحج. ومصنفات الجيطالي كلها ذكرها الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في ترجمته في كتاب السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٧٨٦.

(٣) أبو مسألة؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤هـ): كتاب فقهي مختصر. وهذه الرواية ينقلها المؤلفُ عن الدرجيني ـ كما سيأتي في تخريجِها ـ ولعلَّ الدرجيني نقلها عن الوِسْيَانِيّ في سِيَرِهِ الذي يُكْثِرُ من الرواية عن شيخه أبي مُحَمّد عبد الله بن مُحَمَّد اللواتي العاصِمِيّ (ت ٥٢٨هـ)، فلعله هو المقصود هاهنا. وانظر القصة في الدرجيني: طبقات ٢ / ٤٤٤؛ الشماخي: السير (طبعة التراث) ٢ / ٩٠. وأَبْدِيلان: مِنْ قُرَى جَبَلِ نَفُوسَةَ، وقد تُحْذَفُ ياؤها عند النِّسْبَةِ فيُقال: الأَبْدِلانِيّ. وسيذكر المؤلف لاحقا أن لِبَعْضِ المتأخِّرِينَ على أبي مَسْأَلَةٍ حَوَاشيَ، وأظنه يعني قُطْبَ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ)، وحاشيته مطبوعٌ بَعْضُها مع كتاب أبي مسألة في المطبعة السلطانية بزنجبار.

٦٤ ـ ولَهُ أيضًا أُصُولُ الأَرَضِينَ في سِتَّةِ أجزاء[١].

٦٥ ـ وَلَهُ أيضًا كتابُ القِسْمَةِ[٢].

٦٦ ـ وتَبْيِينُ أفعال العِبَاد؛ ثلاثةُ أجزاءٍ[٣].

٦٧ ـ وَلَهُ أيضًا كتابُ الأَلْوَاحِ، مات عنه وتَرَكَهُ في ألْوَاحِهِ في بَلَدٍ يُسَمَّى آجْلُو[٤].

٦٨ ـ ولَهُ أيضًا سِيرَةُ الدِّمَاء، قال أبو القاسم عبد الرحمن [بنُ عُمَرَ]: «صَنَّفَ في آخِرِ عُمُرِهِ تصنيفًا في خمسةٍ وعشرين جزءًا». ولِبَعْضِ المتأخِّرِينَ على أبي مَسْأَلَةِ حَوَاشٍ[٥].

---

(١) أصول الأَرَضِين؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤هـ): كتاب في العمارة الإسلامية وأحكامها.

(٢) القسمة؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤هـ): كتاب فقهي، يقترن كثيرًا في النسخ المخطوطة بالكتاب الذي قبله، ويَرِدَا تحت عنوان واحد: القسمة وأصول الأرضين.

(٣) تبيين أفعال العِبَاد؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤هـ): في الأخلاق والآداب. وقد وصفه الدكتور النامي في مقاله: A DESCRIPTION OF NEW IBADI MANUSCRIPTS FROM NORTH AFRICA) بأنه الأول في فَنِّه في الآثار الإباضية المغربية.

(٤) الألواح؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤هـ). لا أعلم موضوعه. وقوله: «تركه في ألواحه»: أي لَمْ يُبَيِّضْهُ. وآجْلُو: من أرض الجزائر، وهي بليدة عمر القديمة. (انظر ـ علي يحيى معمر: الإباضية في موكب التاريخ ح٤ / ص٣٤٤ فما بعدها.

(٥) سيرة الدماء؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤هـ): لعلها في الجراحات والديات والأروش. وانظر القصة في: الدرجيني: طبقات ٢ / ٤٤٣؛ الشماخي: السير (طبعة التراث) ٢ / ٩٠. وأبو القاسم عبد الرحمن بن عمر: مُصَنَّفٌ ضِمْنَ أعلام النصف الأول من القرن السادس الهجري. وقد تقدم توضيح عبارة المؤلف: «ولِبَعْضِ المتأخِّرِينَ على أبي مَسْأَلَةِ حَوَاشٍ».

٦٩ ـ وكتابُ دَعَائِمِ الإِسْلامِ لأبي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ سُلَيْمَانَ بن عبد الله بن أحمد بن الخَضِرِ بن سليمان الشَّهِير بابْنِ النَّضْر نُسِبَ إلى قبيلته بني النَّضْر، وهو مِنْ أَهْلِ سَمَائِلَ، والدَّعَائِمُ قصائدُ طِوَالٌ في أصول الدين والفقه، في كل بابٍ منه قصيدةٌ طويلة على قَوَافِي مُتَنَوِّعَةٍ وأَبْحُرٍ مُتَعَدِّدَة، ويُوجَدُ أنه ذَهَبَ منه أربعُ قصائدَ في الأحكام، وقصيدةٌ في الصلاة، وقصيدةٌ في الوَلاية والبَرَاءة، وقد شَرَحَهُ رِجَالٌ منهم: مُحَمَّدُ بن وَصَّافٍ النَّزْوِيُّ في جِلْدَيْنِ كبيرين سَمّاه «الحَلَّ والإِصَابَة»، وأحْمَدُ بن عبد الله الرُّقَيْشِيُّ الإِزْكَوِيُّ في جِلْدَيْنِ أيضًا سَمَّاه «مِصْبَاحَ الظَّلام على دَعَائِمِ الإسلام»، وأبو القاسم [بنُ] إبراهيم البَرَّادِيُّ ولَمْ يُتِمَّه سَمَّاه «شِفَاءَ الحَائِمِ على بَعْضِ الدعائم»، ثُمَّ تَنَاوَلَهُ البَحْرُ الزَّاخِرُ والبَدْرُ الباهر الذي يُقال في حَقِّه: كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ للآخِرِ؛ قُطْبُ الأئمَّة وعالِمُ الأُمَّة محمد بن يوسف اطْفَيِّش المغربي، فشرَحَه شرحًا كافيًا شافيًا[1].

---

(١) دَعَائم الإِسْلام؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق٦هـ): كتاب نظمي في أصول الدين والفقه. كان للشيخ أحمد بن سليمان ابن النضر قصب السبق في الأشعار العلمية الجامعة بعُمان، فقد نحا بها منحى جديدًا في كتابه «دعائم الإسلام»، مبتعدا عن الرجز، ومعتمدا على أوزانٍ وقواف شعرية متنوعة، وصبّ الأحكام العقدية والفقهية في قالب شعري متمكن من أساليب اللغة ومفرداتها، أضفى عليه لقب «عالم الشعراء وشاعر العلماء».

وكُتب لـ «دعائم الإسلام» الانتشار الواسع في الأوساط الإباضية المشرقية والمغربية، وتداوله إباضية المغرب في عصر مؤلفه، ولقي قبولا واسعا لديهم حتى أن كثيرا من المنظومات المغربية لم يحفل بها طلاب العلم لانصرافهم إلى «الدعائم». ومن المؤشرات على شهرته الكبيرة: وجودُ أكثر من عشرة شروح له بين مكتملة وناقصة، وكثرةُ النقل عنه، وتَعَدُّدُ نسخه المخطوطة؛ إذ يأتي تصنيفه في المرتبة الأولى من حيث كونه أوسع الكتب العمانية انتشارا في خزائن المخطوطات.

وجرى على منوال الدعائم في نظم العلوم على القوافي دون الرجز كل من: عمر بن =

. . . . . .

= سعيد بن راشد الخليلي (ق٩هـ) وعبد الله بن عمر بن زياد الشقصي (ق١٠هـ) وعبد الله بن مبارك بن عمر الربخي (ق١١هـ) وسعيد بن محمد بن ربيعة الخزاف (ق١١هـ)، وأبو سالم بن نبهان (ق٧هـ/ ١٣م) وسالم بن حمود السيابي (ت ١٤١٤هـ) في «جوهر الكلم».

ومحمد بن وَصَّاف النَّزوي هو أسْبَقُ شُرَّاح الدعائم، وقد رجح الشيخ سيف البطاشي (ت ١٤٢٠هـ) في (إتحاف الأعيان) ١/ ٣٨١ انتماءَه إلى النصف الأخير من القرن السادس، لدليلين ذكرهما: الأول: نَقْلُ ابن وصاف عن أبي علي الحسن بن أحمد بن محمد بن عثمان العقري (ت ٥٧٦هـ)، والثاني: استشهاد العلامة الأصمّ بأبياتٍ من الدعائم مع شرح ابن وصاف عليها في كتابه (التاج) الذي فرغ من تأليفه سنة ٦٠١هـ. وأضيفُ إليه دليلا ثالثا: وجودُ نسخة مخطوطة من (الحل والإصابة) منسوخة سنة ٦٠٠هـ، وهي من أقدم المخطوطات التي وقفتُ عليها، ولا يبعد أن تكون نُسِخَتْ في حياة مؤلفها. وذكر الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٧٧٦ في ترجمة أبي نصر فتح بن نوح الملوشائي ما نصه: «وفي أيامه أو قبله بقليل وَرَدَ [يعني إلى نفوسة] حَلُّ ابن وصاف لكتاب الدعائم، فصلح ما صحف فيه النساخ، وأنشد عليه أبياتا». قلت: للأسف بحثت كثيرا عن هذه الأبيات فلم أقف عليها.

ثم شَرَحَ الدعائم بعد ابن وصاف: خلف بن أحمد بن عبد الله الرقيشي (ق١١هـ)؛ هذا ما رجحه الشيخ البطاشي في إتحافه ١/ ٣٨٣، و٢/ ١١٦، وما تؤكده النسخ المخطوطة للكتاب وتقاريظها، أما والدُه: أحمد بن عبد الله الرقيشي فهو شارح لامية الولاية والبراءة كما سيأتي. وشَرْحُ الرقيشي سَمّاه: (مصباح الظلام على دعائم الإسلام).

ومن الشُّرّاح المغاربة: أبو القاسم بن إبراهيم البرادي المغربي (ق٩هـ) وأبو القاسم اسمُه وليس كنيته. وقد تناول بعضَهُ بالشرح فقط كما يدل عليه محتوى الكتاب وعنوانه: (شفاء الحائم على بعض الدعائم). توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة المؤلف الشيخ السالمي. جاء في أولها: «إني نظرتُ في تواليف أصحابنا مع قلتها، وإلى تواليف مخالفينا مع كثرتها، فرأيتُ أشرفَها منزلة، وأرفعها درجة، وأعلاها رتبة، وأغلاها قيمة، وأوجزها لفظا، وأعجزها بيانا، وأحكمها صنعة، وأحلاها في النفوس موقعا، وأيسرها على المبتدئين حفظا، وأبقاها في القلوب منفعة؛ كتاب (الدعائم) لأحمد بن النضر العماني، الرجل الفاضل، الذي لم نجد إلى الآن أحدا من علماء هذه الأمة اقتدر على أن ينظم =

٧٠ ـ ولابْنِ النَّضْرِ أيضًا اللامِيَّةُ المشهورة من بَحْرِ الرَّجَزِ، وقد شَرَحَهَا شُرَّاحُ الكِتاب إلا البَرَّادِيّ وأَفْرَدُوها في جِلْدٍ، وجَعَلَهَا القُطْبُ المَغْرِبِيُّ في أربع مُجَلَّدَاتٍ، استقصى فيها بُحُوثَ الأدب والمعاني والمَنْطِقِ والسِّيَرِ، وأَتَى بِمَا لَمْ يَأْتِ بِهِ غَيْرُهُ(١).

= مسائل الفروع أبياتا، فلله دره من رجل عالم ما أشعره، ومن رجل شاعر ما أعلمه، ومن رجل ناظم ما أرشق إشاراته، وأملح استعاراته...».

ومن شراح الدعائم الذين لم يذكرهم المؤلف هنا: أبو زكريا يحيى بن أبي العز الشماخي. قال الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٧٨١: «شرح الدعائم في سفرين، واتبع طريقة الوصاف [يعني: محمد بن وصاف]، وحذف أكثر الشواهد». ثم شرحه قطبُ الأئمة امحمد بن يوسف اطفيش (ت ١٣٣٢هـ) شرحًا واسعا كبيرا. وله نسخ مخطوطة متفرقة في المكتبات المشرقية والمغربية.

وسيأتي حديث عن القصائد المفقودة من الدعائم.

(١) **اللامية [في الولاية والبراءة]**؛ لأبي بكر أَحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق٦هـ). وتسمى في بعض النسخ المخطوطة (كشف الغمة): خلافًا لـ «الدعائم» استعمل ابن النضر بحر الرجز في لاميته في الولاية والبراءة، وهي منظومة لقيت قبولا واسعا أيضا، ووُضعت لها شروحٌ متعددة. وكان لابن وصاف أيضا فضل السبق في شرحها في جزء مفرد بعد تمام شرحه (الحل والإصابة). وفي شرحه هذا صرح بنقله عن شيخه أبي علي الحسن بن أحمد بن محمد بن عثمان العقري (ت ٥٧٦هـ). توجد منه نسخ مخطوطة متعددة، منها نسخة بمكتبة الشيخ السالمي. أما الرقيشي الشارح فهو والد مؤلف (مصباح الظلام)، واسمه: أحمد بن عبد الله بن أحمد الرقيشي (ق١١هـ)، ولشرحه نسخ عديدة منها نسخة بدار الكتب المصرية.

ولم يشرحها البرادي كما ذكر المؤلف. أما قطب الأئمة فتوسع في شرحها ـ تلبية لطلب وصل إليه من السيد فيصل بن حمود بن عزان بن قيس سنة ١٣٠٤هـ ـ في كتاب ضخم سماه (الإسعاف في الإنصاف) توجد نسخة من أجزائه الأربعة مخطوطة في مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي (تحت أرقام ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨). ومنه نسخة لجزئه الأول بمكتبة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، في صفحة عنوانها تعليقٌ بقلم مؤلفه حول سبب تسميته.

٧١ ـ ولابْنِ النَّضْرِ أيضًا مُؤَلَّفاتٌ مذكورة في تَرْجَمَتِهِ لَمْ يُوجَدْ منها شيءٌ في زماننا، لأنَّ الجَبَّارَ خَرْدَلَةَ بنَ سَمَاعَةَ لَمَّا قَتَلَهُ أَحْرَقَ خِزَانَةَ كُتُبِهِ، ومِمَّا ذَكَرُوا عنه مِنَ الكُتُبِ: كِتَابُ قَرْيِ البَصَر في مَجْمَعِ المُخْتَلَفِ مِنَ الأَثَر؛ في أربع مُجَلَّدَاتٍ لَمْ يُوجَدْ بَعْدَ الحَرْقِ إلا جِلْدٌ واحدٌ منه وهو ضَخْمٌ[1].

---

(١) قري البصر في مجمع المختلف من الأثر؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق٦هـ): كذا ورد اسمه في الأصول، والذي في ترجمة ابن النضر بالدعائم: «مرآة البصر». وهو كتاب مفقود.

ومثل حظوة كتاب (دعائم الإسلام) بالشروح حظي كذلك بالطباعة والنشر، فكان مِنْ أوَائِلِ الْمَطْبُوعَاتِ الإِبَاضِيَّة، إِذْ صَدَرَ عن المطبعة البارونية بِمِصْرَ في طبعةٍ حَجَرِيَّةٍ عام ١٣٠٤هـ / ١٨٨٦م، ثُمَّ تَوَلَّى أَمْرَهُ الشيخُ سالم بن محمد الرواحي (ت ١٣٦٦هـ)، فراجعه وكَتَبَ ترجَمَةً لِمُؤَلِّفِهِ مؤرخة سنة ١٣١١هـ، وتناقل النساخ الترجمة في عدة نسخ مخطوطة، قبل أن تطبع في صدر كتاب الدعائم بالقاهرة سنة ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م. وهذه الترجمة هي التي يعنيها المؤلف هنا. وتَجْدُرُ الإشارةُ إلى أن الترجمةَ مُفْتَتَحَةٌ بِهَذِهِ العبارة: «قال الشيخُ يَحْيَى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي: هذه ترجمة الشيخ...»، ثُمَّ اخْتُتِمَتْ باسْمِ الشيخ الرواحي، فلعلّهما اشتركا في كتابتها!! أو لعل الرواحي هو كاتبها، وإنما قدم لها الشيخُ يحيى من باب تقديم الشيخ لتلميذه، أو لعل الكاتب هو الشيخ يحيى ونسخها تلميذه الشيخ الرواحي في التاريخ المذكور؟. وعلى كل حال فهي مصدر مهم في حياة ابن النضر، وعليها اعتمد المؤلف هنا، وفي تاريخه الكبير (تحفة الأعيان).

ومن المستحسن أن أنقل هنا نص عبارة الترجمة عن مؤلفات ابن النضر. قال كاتبها عند حديثه عن خردلة: «فأشار إلى بعض الجند أنْ أَلْقُوه من هذه الكُوَّة، فكتَّفوه وألقوه، وكانت كُوَّةُ قصره شديدةَ العلوّ، فوقع إلى الأرض ميتًا رحمه الله. ثُمَّ أَمَرَ أن تُدْخَلَ دارُه، ويؤخذ ما فيها، فأُخِذَتْ كتبُه من مصنفاته فأحرِقَتْ، وكان له جملة مصنفات منها: كتاب سلك الجمان في سير أهل عُمان (مُجَلَّدانِ)، لَمْ يَجِدُوا منهما شيئًا إلا تسعة كراريس محروقة، ثُمَّ كتاب الوصيد في ذم التقليد (مُجَلَّدانِ)، ثُمَّ كتاب مرآة البصر في مَجْمَعِ المختلف من الأثر (أربع مجلّدات)، وُجِدَتْ قطعةٌ منه بقيقا وهي من بعض تساويده، إنا =

٧٢ ـ وكتابُ سِلْكِ الجُمَان في سِيَرِ أَهْلِ عُمَانَ في جِلْدَيْنِ، لَمْ يُوجَدْ منه بعد الحَرْقِ إلا تِسْعَةُ كَرارِيسَ[1].

= لله وإنا إليه راجعون».

وقال في موضع آخر عن ابن النضر: «وكان ينظم القصيدة في ليلته، وله ديوانٌ، فلما تَبَقَّرَ مَزَّقَهُ، وأكْثَرُهُ تَغَزُّلٌ، ثم صَرَفَ قريضه في الشريعة وانصَبَّ فيها، وسَبَقَ السَّلَفَ، وكَبَتْ دُونَه جِيَادُ الخَلَف، وتفرَّقَتْ قصائدُه في البلدان وذَهَبَ أكثرُها، منها التي في الولاية والبراءة غيرُ اللامية المشهورة، ومنها في الصلاة وفي الأحكام أكثرُ من أربع قصائد، وبلغني عمّن أثق به أن له قصيدةً في الضاد والظاء نحو مئتي بيت».

وقال في موضع آخر: «أن الشيخ ابن النضر تبقّر في العلم وشاعت تصانيفُه في الآفاق وهو ابن أربع عشرة سنة. ونَسَجَ الدعائمَ وهو آخرُ ما نظمه من الشعر، حتى قال في حقه ابن زكريا: « أَشْعَرُ العلماء وأعْلَمُ الشعراء ».... وقَتَلَهُ خَرْدَلَةُ الفاسقُ وهو ابنُ خَمْسٍ وثلاثينَ سنةً، ولَمَّا لَمْ يَجْتَهِدْ أحَدٌ من العُلماء في البحث عن كُتُبِهِ وأشعارِه ـ لكثرةِ سلاطين الجَوْرِ وتَغَلُّبِهِمْ على آفاقِ عُمَانَ، والعِلْمُ يومئذٍ مُتَرَعْرِعٌ بِهَا سَاحَتْ أذْيَالُهُ فيها ـ لأجْلِ ذلك ذَهَبَتْ مُصَنَّفَاتُهُ، حتى قَيَّضَ اللهُ لَهُ محمدَ بن وصاف النَّزْوِيَّ، وكان مُجتهدًا في البحث عن الأدب وأمثاله، فأخذ في جمع قصائده الأثرية، فاحتوى على أكثرها وسَمَّاهُ كتاب الدعائم، وقيل الذي ذهب من شعره نحو سبع قصائد».

وفي النسخة الرابعة عشرة من مخطوطات اللمعة المرضية التي اعتمدتها زيادة غريبة في هذا الموضع انفردت بها، استدركها الناسخ في الهامش، ووضع علامة الاستدراك عند قول المؤلف: «ولابْنِ النَّضْرِ أيضًا مُؤَلَّفاتٌ مذكورة في تَرْجَمَتِهِ لَمْ يُوجَدْ منها شيءٌ في زماننا»، ثم أوْرَدَ الزيادة وختمها بعلامة (صح) إيذانا بأنها من متن الكتاب!. ونص الزيادة: «فمنها كتاب الإبانات في علم الديانات، جمع فيه أصول الدين وفروعه، واستقصى فيه شواذه، وقيد شوارده، وهو في مئة مجلد، لكن غاب مع حرق الكتب حين حرقها الجبار خردلة، وقد جمع هذا الجبارُ كتبَ هذا الشيخ ما استطاع، فحرقها كلها إلا ما شاء الله من الشواذ». قلتُ: وعندي شك في نسبتها للمؤلف، لذلك لم أذكرها في متن الكتاب. فيُنظر فيها.

(١) سلك الجمان في سير أهل عُمان؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق٦هـ): أقولُ: ابن النضر لُغْزٌ لا بُدَّ مِنْ حَلِّه، بل ترجمته الواردة في مقدمة ديوانه =

٧٣ ـ وكتاب التَّصْمِيدِ في التَّقْلِيد في جِلْدَيْنِ أيضًا، والله المستعان[١].

٧٤ ـ وكتابُ البَصِيرَةِ لِصَالِحِ بن الوَضَّاحِ؛ في جِلْدَيْنِ[٢].

= الدعائم تحتاج إلى حلّ، فكاتبها اعتمد على كتاب (خزانة الأخبار) وكتاب (بهجة الأبصار) وكتاب (مصباح الأحاديث)، وكلها مجهولُ المؤلف سوى الأخير فإنه للشيخ جابر بن عبد الله الإزكاني؛ وهو مجهول!!، وظاهِرٌ من الترجمة أن هذه الكتب تحوي مادة تاريخية لا بأس بها، لكن السؤال: أين ذهبت هذه الكتب؟ ومن هم مؤلفوها؟.

ثم إن ما بقي من أسماء كتبه ـ التي تدل على محتواها ـ مؤشرٌ على أسبقية ابن النضر في طَرْقِ موضوعات مبتكرة عند أهل عمان، وهذا الكتاب (سلك الجمان في سِيَر أهل عُمان) مثال على ذلك، فإما أن يعني بالسِّيَر التاريخَ العامّ، أو مجموعَ الرسائل السياسية المتعارف عليها عند أهل عمان باسم (السير العمانية)، وعلى كلا المعنيين فالكتاب رائدٌ في فنه.

(١) التصميد في التقليد: كذا في الأصل. والذي في ترجمة صاحب الدعائم: «الوصيد في ذَمِّ التقليد». وهو مفقود كما تقدم. قلت: يبدو لي أن ورود مصطلح (التقليد) في عنوان هذا الكتاب من بواكير استعماله عند العمانيين. وفي تحقيق معناه كلام نفيس للإمام السالمي في (معارج الآمال) في صفة تكفين المحرم؛ بعد حديثه عن مصطلح (الأثر)؛ قال رحمه الله: «ونظيره ما وقع في لفظ التقليد، فإنَّه كان في اصطلاح من تقدّم من أشياخنا يطلق عَلَى أخذ قول الغير من غير مبالاة بِخطَئِه أو صوابه، مع اعتقاد أن الآخذ معذور في ذَلِكَ وأنَّ الخطأ إنَّمَا يكون عَلَى قائله، فهذا هو التقليد في اصطلاح الأولين، وهو مُحَرَّم قطعا؛ خلافًا لِمن أجازه من قومنا، ثُمَّ تغيَّر الاصطلاحُ فصار اسمُ التقليد مَخصُوصًا بأخذ قول الغير من غير حجَّة يعرفها الآخِذ، وهذا الْمَعنَى لا غنى لأحد عنه، فإنَّ تَرْكَهُ يفضي إِلَى إلزام العوامّ معرفة الْحجج في جَمِيع الْمواطِن، فيكون عَلَى خلاف قوله تَعَالَى: «فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»، فقد أمَرَنَا ـ عزَّ مِن قائل ـ بسؤال العلماء عِندَ الجهل، ولا يأمرنا بذَلِكَ إِلَّا وهو يَحُثُّنَا عَلَى الأَخْذ عنهم، إذ لا فائدة للسؤال إِلَّا هذا، فَلَمَّا رأى العوام ما قيل من تحريم التقليد في الآثار القديمة ظنُّوا أَنَّه التقليد الْمَعرُوف فيما بينهم الآن حَتَّى أشكل هذا الْمَعنَى عَلَى بعض الْمُتأخّرين...».

(٢) «البَصِيرَة» أو «التَّبْصِرَة» كتابٌ في الأديان والأحكام، ألفه الشيخ: صالح بن وَضَّاح بن =

٧٥ ـ وجامعُ أبي الحَوَارِيِّ في الأَدْيَانِ والأَحْكَامِ؛ جِلْدٌ كبيرٌ[١].

٧٦ ـ ولَهُ أيضًا سِيرَةٌ طويلةٌ إلى أهل حَضْرَمَوْتَ، تَتَضَمَّنُ جواباتٍ لِمَا سألوهُ عنه من أَحْدَاثِ عُمَانَ وغَيْرِهَا[٢].

٧٧ ـ وكتابُ المَنْهَجِ لِخَمِيسِ بنِ سَعِيدِ بن عَلِيٍّ الرُّسْتَاقِيِّ؛ فِي أَحَدَ وعِشْرِينَ جِلْدًا[٣].

= مُحَمَّد المَنَجِيّ (ت ٨٧٥هـ) وجَمَعَ في جوابات فقهاء عصره، ومَنْ سَبَقهم مِن فُقهاء عُمان. يقع الكتاب في مجلّدين، الأول في الأديان؛ ويشمل: أبواب الطهارات والنجاسات والصلاة والزكاة والصوم والحجّ والأيمان والنذور والكفارات والذبائح. والثاني: في الأحكام؛ ويشمل: أبواب النكاح والفراق والعِدَد والدعاوى والضمانات والأمانات والشهادات والطرق وأحكامها والرموم والصوافي والشفعة والمزارعة والبيوع والإجارات والسلف والمواريث والدّيات والحدود والقصاص. ويغلب عليه طابَعُ الجمع والترتيب، إلا في مواضع يسيرة علق عليها المؤلف أو أضاف فيها جواباته بنفسه.
للكتاب عدة نسخ مخطوطة في الخزائن العُمانيّة. ويُعَدّ من أوائل كتب الجوابات عند العُمانيين، وقد شاع هذا النمط من التأليف الفقهي في عُمان بعد ذلك، خاصة في زمن الدولة اليعربية، في القرنين الحادي عشر والثاني عشر للهجرة.

(١) جامع أبي الحواري؛ مُحَمَّد بن الحواري بن عثمان القُرِّي (ق٣هـ): معدودٌ من الجوامع التسعة (انظر الحديث عنها في جامع أبي صفرة)، وله نُسَخٌ خطّية كثيرة، غير أن محتواها يوحي أن الأصل الذي وَضَعَهُ مؤلِّفُه فُقِد، ثم استدركه جامعٌ مجهول، فوَضَعَ فيه ما وَقَفَ عليه من جوابات أبي الحواري، وسمّاه باسم الأصل.

(٢) سيرة إلى أهل حضرموت؛ لمُحَمَّد بن الحواري بن عثمان القُرِّي (ق٣هـ): رسالة مخطوطة متعددة النسخ، ضمن مجموع (السير العمانية)، وعنوانها الكامل: (سِيرَةُ أَبِي الْحَوَارِيّ مُحَمَّدِ بنِ الْحَوَارِيِّ العُمَانِيِّ إِلَى أَبِي عبد الله وَأَبِي عبد الله وَأَبِي عُمَرَ وأَبِي يُوسُفَ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ عبد الله بنِ قُرَّةَ وأَحْمَدَ بنِ سُلَيْمَانَ ومُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ وعبد الرحمن بنِ يُوسُفَ وَإِخْوَانِنَا مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتَ). وتتضمن ـ كما قال المؤلف ـ جوابًا لِمَا سألوه عنه من أحداثٍ جَرَتْ بعمان زمن الإمام الجلندى ومَنْ تلاه.

(٣) مَنْهَجُ الطالبين وبلاغُ الرَّاغبين: كتاب جامعٌ، في عشرين جزءًا، يضمّ أبواب العقيدة =

٧٨ ـ وكتابُ مَرَاهِمِ القُلُوبِ في مُنَاجَاةِ المَحْبُوب تأليفُ محمد بن أحمد بن إبراهيم في الزُّهْدِ والمواعظ[١].

= والفقه والآداب، مؤلفه الشيخ خميس بن سعيد بن علي الشقصي الرستاقيّ (ق١١هـ) من كبار علماء الدولة اليعربية في عهدها الأول. تَمَيَّز (منهج الطالبين) بعنونته بالأقوال مكان الأبواب، وهي ملاحظة دقيقة من المؤلف لكي يمتاز عن غيره. قال في مقدمته: «ووَسَمْتُ هذا الكتاب بالأقوال مكان الأبواب، لئلا يشتبه بغيره من الكتب، لأني وجدتُ كثيرًا من الكتب قد ذهب أولها وآخرها، ولم تُعرف أنها أيُّ كتاب هي؟ ولا من أي تصنيف؟ فجعلتُ علامة لا يشبهها شيء من تصانيف أهل عُمان».

سلك المؤلف فيه مسلكًا وسطا بين التطويل والإيجاز، وأراده كتابا يجمع معالم الشريعة وينظم شتات الفقه، فاعتمدَ أمهات المصنفات الفقهية العُمانية قبله، ولخّص ما فيها بعبارة مركزة، مع تبويب مفصَّلٍ يُسهّل الوصول إلى مادته. وهو لا يُعنى بتعداد الأقوال قدْرَ ما يُعنى بشرح المسألة وبيان تفريعاتها. ويرى بعض الباحثين أن زمن تأليف الكتاب كان في أواخر عهد الإمام ناصر بن مرشد اليعربي (١٠٣٤هـ ـ ١٠٥٩هـ) أو بداية عهد خَلَفِه الإمام سلطان بن سيف اليعربي (١٠٥٩هـ ـ ١٠٩٠هـ). بينما يرى آخرون أن المؤلف أتمه في أول عهد الإمام ناصر بن مرشد، نظرًا لوجود مخطوطات لأجزاء منه نُسخت لخزانة الإمام ناصر بن مرشد في عصره.

يُعَدُّ (منهج الطالبين) خلاصة آثار الفقه الإباضي في عُمَان عبر عشرة قرون، وقد تداوله العُلماء لسهولة عبارته وحسن تبويبه وترتيبه، ووَصَلَ في وقت قصيرٍ إلى إباضية المغرب، وقد اشتهر عندهم باسم «منهاج الطالبين». فنقل عنه الشيخ محمد بن عمر ابن أبي ستة الجربيّ الشهير بالمحشي (ت ١٠٨٨هـ) في حواشيه، مع مُعاصرته لمؤلفه، واختصره الشيخ عبدالعزيز بن الحاج بن إبراهيم الثميني (ت ١٢٢٣هـ) في كتابٍ سمّاه: «التاج المنظوم من دُرَرِ المنهاج المعلوم». وعامة نسخ الكتاب المخطوطة تجعله في عشرين جزءا، ولست أدري مستند المؤلف في عَدِّها واحدًا وعشرين جزءا!.

(١) مَرَاهِم القلوب في مناجاة المحبوب؛ لمُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم الشَّجَبِيّ النَّزَوِيّ (ق٦هـ): كتابٌ في المواعظ والأخلاق وفضائل الأعمال، وضعه مصنفه في ثلاثة أجزاء صغيرة، تشتمل على ثلاثة وخمسين بابًا، أولها: في فضائل الإيمان، وآخرُها: في عمل المسلم في اليوم والليلة من واجبٍ ومندوبٍ. وتناول فيه أبوابًا متعددة، =

٧٩ ـ وكتابُ الإيجَاز تأليفُ أَحْمَدَ بنِ خليل السَّيْجَانِيِّ[١].

= كالإخلاص، والتقوى، والتوكل، والطاعة والمعصية، وذمّ الدنيا ومدح الآخرة، وفضائل الذكر، وصلوات السنن، والصيام المندوب، وقراءة القرآن، والدعاء، وقيام الليل، والنصيحة، والصّمت وحفظ اللسان، والتحذير من العجب، والكبر، والغضب، والرياء.

لم يصرّح المؤلف بمصادره في كتابه، لكنه نبّه في مقدمته على أنه اعتمد كتب الرقائق والمواعظ التي سبقته، ونقل كثيرًا من الرّوايات منها بعد حذف أسانيدها تجنُّبًا للتطويل، وأضاف عددًا من أخبار أهل عُمان في هذا الجانب. وجاءت أكثر أبوابه مختصرةً مركّزة.

وبعد أقلّ من قرن من زمان المؤلف جاء الشيخ عثمان بن أبي عبد الله بن أَحْمَد الأصمّ العزري العقري النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ) فكتب تعليقاتٍ على الكتاب، انصبّ أكثرُها على المادة العقديّة فيه، وناقش فيها الشيخ الأصمُّ مسائلَ مثل: حقيقة الصّراط، والميزان، ومعنى العُلوّ والدُّنوّ لله، ومعنى القرب والبُعد عنه، وغضَب الله وسخطه، وتأويل الآيات والأحاديث المتشابهة، والإصرار على الصغائر، والإحباط، والدعاء بأسماء الله الحسنى وصفاته. وهذه التعليقات زادت الكتاب قيمة علمية، مع أنها تقارب في حجمها حَجْمَ الكتاب الأصل.

يُعدّ «مراهم القلوب» من أبكر الكتب العُمَانية المفردة في الرقائق والمواعظ والأخلاق. وله عدة نسخ مخطوطة، في وزارة التراث والثقافة، وفي مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي، وغيرهما، منها نسخة نفيسة بخط العلامة سلطان بن محمد بن صلت البطاشي (ق١٣هـ)، ونسخة بقلم: مؤمنة بنت ناصر بن علي بن ورد اليحمدية (ق١٢هـ).

(١) الإيجاز؛ لأَحْمَد بن خَلِيل بن محمد السَّيْجَانِيّ (ق١٠هـ) المنسوب إلى بلدة سيجا بسمائل: كتاب فقهي جامع، وضعه في ٣٨ بابا، وجَمَعَ فيه جوابات علماء عصره؛ مثل: ورد بن أحمد بن مفرج البهلوي (ت ٨٧٤هـ) وصالح بن محمد بن عمر بن عبد الرحمن النزوي، ومَدَّاد بن مُحَمَّد بن مَدَّاد بن فُضَالَة، وشائق بن عمر بن أبي عَلِيّ الإزكوي، ومُحَمَّد بن سُلَيْمَان بن أبي سَعِيد الإزكوي.

ابتدأ تأليفه في شعبان ٩١٤هـ، ومع غلبة طابع الجمع عليه إلا أنه ضَمّنه بعض فتاواه وآراءه الفقهية. وتوجد منه نسخ متعددة في وزارة التراث بسلطنة عمان، ومكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي، ومكتبة الشيخ عبد الله السَّيفي، وغيرها.

٨٠ ـ وجامِعُ أبي قَحْطَانَ خالدِ بن قحطان في جِلْدَيْنِ[١].

٨١ ـ وكتابُ الأَشْيَاخِ، جَمَعَ ما عَنِ الأَشْيَاخِ في المُعَسْكَرِ في رِبَاطِ العَدُوِّ، وَقَفْتُ منه على جِلْدِ الأحكام[٢].

---

(١) جامع أبي قحطان؛ خالد بن قحطان الخروصي الهجاري (ق٤هـ): معدودٌ من الجوامع التسعة (انظر الحديث عنها في جامع أبي صفرة). قال عنه الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ (ت ١٤٢٠هـ) في كتابه (إتْحَاف الأَعْيَان) ١/ ٢٦٩: «يوجد منه قطعة بمكتبة السيد محمد بن أحمد بن سعود آلبوسعيدي، تحت رقم (٣٦) وهي بخط الشيخ العلامة عمر بن سعيد ابن معد البهلوي؛ مؤلف كتاب (منهاج العدل)، وقد نسخها للإمام محمد بن إسماعيل سنة ثلاث وثلاثين وتسعمئة، وبالمكتبة قطعة أخرى تحت رقم (٣٧)».

(٢) كتاب الأشياخ [المشارقة]؛ لمؤلف مجهول (ق٣هـ تقريبا): زاد المؤلفُ إيضاحًا حول هذا الكتاب في أجوبته فقال: «أمَّا الأشياخ فَهُم العلماء الذين كانوا مرابطين للعدو في دَمَا ـ وهي السِّيبُ ـ في أيام الأئمة، وأوَّلُهُمْ عَصْرَ غَسَّانِ بن عبد الله ثُمَّ مَنْ بَعْدَه، أقاموا في الرِّباط لدفع بَوَارِجِ الهند، وكَتَبَ عنهم الكاتب ما وَقَعَ لَهُمْ من المسائل، فجَمَعَه في جِلْدَيْنِ وَقَفْتُ على الثاني منهما». (العقد الثمين ١/ ٣٣ ـ ٣٤).

و«كتابُ الأشياخ» أو «جامع الأشياخ» ـ كما يَرِدُ أحيانا ـ كتابٌ فقهي، يضمّ فتاوى لعدد من علماء عُمان في القرن الثاني الهجري وما بعده، كانوا مُرابطين في (دَمَا) مع عساكر الأئمة، لصدّ هجمات قراصنة البحر، وكانت الأسئلة تَرِدُ إليهم وقتَ مرابطتهم، ويجيبون عنها. ثم بادر كاتبٌ مجهولٌ إلى جمعها في كتاب. هذا ما يظهر من استقراء المعلومات المتفرقة عن الكتاب.

وظاهرة الرِّباط على ساحل البحر برزت عند العمانيين أواخر القرن الثاني الهجري، عندما كانت القرْصَنَةُ البحريّة التي تقوم بها «بَوارجُ الهند» ـ حسب تعبير المؤرخين العُمانيين ـ مشكلة قائمة عند أئمة عُمان، بدءًا من عهد الإمام الوراث بن كعب (١٧٩ ـ ١٩٢هـ) ثم الإمام غسان بن عبد الله (١٩٢ ـ ٢٠٧هـ) حتى أواخر عهد الإمام الصلت بن مالك (٢٣٧ ـ ٢٧٢هـ). واقتضت طبيعةُ المواجهة أن يُرابط قسمٌ من عسكر الإمام على البحر، ومعهم جماعة من العلماء. وكانت (دَمَا) ـ وهي الاسم القديم للسِّيب ـ مركزَ رباطهم. قال الشيخ السالمي في (تحفة الأعيان): «وكان البوارج ـ وهم كُفّار الهند ـ =

= يقعدون بأطراف عُمَان ويسلبون منها ويسبون، ويمضون إلى ناحية فارس والعراق؛ فكانوا فيما بلغنا ربما يسيرون بناحية دبا وجلفار؛ فاتخذ غَسَّان الشذاة للغزو، وهو أول من اتخذها بعُمان، وغزى فيها البوارج من هذه الشطوط، وأمّنَ اللهُ الناس من البوارج بهذه الشذاءات وبالغرف».

ونصوص الكتاب المتفرقة تشير إلى اشتماله على فتاوى هي أقرب إلى النوازل الفقهية التي تعالج قضايا واقعة، مرتبة حسب الأبواب، بدءًا من الطهارات والصلاة، مُرورًا ببقية أبواب العبادات والنكاح والمعاملات، وانتهاء بالقصاص والحدود وأحكام الجهاد. ولا يُعرف جامعُ الكتاب ومرتبه، وتُوحِي مادته العلمية المتفاوتة في تواريخها إلى أنه لم يؤلف جُملةً واحدة، إنما جُمِعَ في فتراتٍ متباعدة.

نَقلت المطوّلات الفقهية العُمانية نصوصًا عديدة من (جامع الأشياخ) مثل بيان الشرع، لمحمد بن إبراهيم الكندي (ت ٥٠٨هـ)، و(المُصنّف) لأحمد بن عبد الله الكندي (ت ٥٥٧هـ). من أمثلتها هذا النصُّ الوارد في (المصنف) ج٥/ ١١٢: «قال سَعِيد بن المفضل [وفي بعض النسخ المخطوطة: سعوة بن الفضل]: أخبرني موسى بن علي عن الجهم بن الحلوس؛ أن الأشياخ تذاكروا وهم يومئذ بدَمَا في رجل صلى صلوات كثيرة في ثوب نجس ولم يَعْلم بذلك، فأراد إعادة تلك الصَّلَوات؛ ما يقرأ؟ قال: اجتمع رأيُهم أَنَّـهُ إِذَا كَانَت صَلَاة يجهر فيها بالقراءة فإذا أكمل فاتحة الكتاب فليقرأ: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ وحدها فَإِنَّهُ يجتزئ به، قال: فأعجب ذَلِكَ موسى».

ومفهوم عبارة الشيخ السالمي هُنَا أنّ الكتاب في «جِلْدَيْن» أي جزأين. وأنه وقف على الثاني منهما، وهو «جلد الأحكام». ويُفهم من ذلك أن المجلد الأول منه في «علم الأديان» حسب التقسيم الشائع في التصانيف الفقهية العُمانية. ولا تُعْرَف للكتاب نسخة كاملة في خزائن المخطوطات المعروفة.

ومن محتوى الكتاب وبقايا نصوصه المتفرقة يظهر أنه ليس تأليفا جماعيا، بمعنى اشتراك عدة مؤلفين في تصنيفه، إنما هو نوازل فقهية سئل عنها العلماء فأفتوا فيها، ثم جمعها أحدُ الكُتَّاب عنهم. لكن ذلك لا يعني خلوّ التأليف من الجانب الجماعي، نظرًا لوجود العلماء مجتمعين في مكان واحد، وهو ما يجعل التشاور في القضايا وإصدار فتوى جماعية أمرًا متيسّرًا. وهذا يعكس جانبا حضاريا، ويجعل للكتاب ميزة يكاد ينفرد بها =

٨٢ ـ وكتاب الرَّهَائِنِ، تأليفٌ في رهائن الإمام وأحكامها[١].

= دون التآليف العُمانية. وهو غير (كتاب الأشياخ) أو (ديوان الأشياخ) المعروف عند إباضية المغرب.

(١) الرهائن؛ لمؤلف مجهول (قبل ق٥هـ): عبارة المؤلف هنا يبدو أنه أخذها من عبارة الرسالة المجهولة في معرفة كتب أهل عمان، غير أن ثمة إشكالا في صيغتها؛ ففي بعض نصوص الرسالة المخطوطة: «كِتَابُ الرَّهَائِنِ؛ تَأْلِيف رَهَائِنِ الإِمَامِ». وزادت بعض نصوصها الأخرى: «كتابُ الرَّهَائِنِ؛ تأليفُ رهائن الإمام [وأحكامها]». والأمر مشكل في كلتا العبارتين، فمنطوق الأولى يفيد أن الكتاب من تأليف «رهائن الإمام»، والذي عرفتُه من كتب اللغة أن «الرهائن جمع رهينة» و«كل أمر يُحْتبس به شيء فهو رَهِينة» كما في لسان العرب، وهذا يعني أن الرهائن قوم محبوسون، لكن مَنْ هُم؟ ومن الإمام الذي حبسهم؟ ولأي غرض حبسوا؟ ومتى كان ذلك؟ ثُمَّ إنْ صَحَّ أنه تأليفُهم فهو أمْرٌ عَجَب! وإذَنْ لَكَانُوا مِنَ العِلْمِ بِمَكَان!.

أما العبارة الثانية ـ وهي التي اعتمدها المؤلف هنا ـ فمشكلة من حيث انطباقها على محتوى الكتاب، والكتاب لم يصلنا مخطوطا مجموعا تاما ـ حسب اطلاعي ـ غير أن المصنفات المطولة كبيان الشرع مثلا تنقل عنه في مواضع عديدة، ولقد تتبعتها فوجدتُ مسائلها تتوزع في أبواب الفقه عامة، ولا تقتصر على باب «الرهائن وأحكامها». وخُذْ مثلا عليها من كلام المؤلف نفسه في باب الاعتكاف من كتابه (معارج الآمال) حيث قال: «وفي الأثر من كتاب الرهائن: في امرأة نذرت الاعتكاف، فعكفت وقعدت تغزل أنَّها كانت فقيرة محتاجة إلى ذلك جاز لها، وكان في ذلك الثواب. وإن كانت غنيّة عن ذلك، فالتفرغ في اعتكافها لأمر الآخرة وذكر الله أولى. قال: ولا أقول إن اعتكافها ينتقض إن غزلت، إلَّا أن تزيد بذلك مباهاة وتكاثرا في الدنيا، فلا يجوز لها ذلك. ومن كتاب الرهائن أيضا قال: ولا أعلم على المعتكف في قتل القمل بأسا إذا لم يلق ذلك في الْمَسجِد الذي هو عاكف فيه». اهـ.

ولا أحسب الإمام السالمي واقفًا على الكتاب بعينه، بل نقل عنه بالواسطة، لأن النص مأثور في بيان الشرع وغيره. بقيت الإشارة إلى أن عبارة الرسالة المجهولة أكثر إشكالا، لأنها تنص على أن الكتاب « تأليفُ رهائن الإمام [وأحكامها]»، والعطف هنا غير متصور بين الرهائن وأحكامها! ولأجل ذلك تَخَلَّصَ المؤلِّفُ من هذا الإشكال بزيادة (في) لتستقيم العبارة هكذا: «وكتاب الرَّهَائِنِ، تأليفٌ في رهائن الإمام وأحكامها».

٨٣ ـ وكتابُ الرِّقَاعِ في أحكام الرَّضَاعِ في جِلْدَيْنِ، يُذْكَرُ في تَرْجَمَةِ ابنِ النَّضْرِ أنه لِجَدِّهِ قاضي القُضَاةِ عبد الله بن أحمد[١].

٨٤ ـ وكتابُ الأَحْدَاثِ والصِّفَات تأليفُ أبي المُؤْثِرِ الصَّلْتِ بن خَمِيسٍ الخَرُوصِيِّ، ذَكَرَ فيه الأحداثَ الواقعةَ في أيَّامِ الصَّلْتِ بن مالك[٢].

---

(١) الرقاع في أحكام الرضاع: لعبد الله بن أَحْمَد بن الخضر بن سُلَيْمَان ابن النضر (ق٥هـ تقريبا). اعتمد المؤلف في توثيقه على عبارة ترجمة صاحب الدعائم، وقد ورد فيها عند الحديث عن نسب ابن النضر ما نصه: «هو الشيخ ابن النضر صاحب الدعائم، فهو أحمد بن سليمان بن عبد الله بن أحمد بن الخضر العالِم الكبير الذي هو من بني النضر السموئلي، بيته بالجابية الفَوْقِيَّة شرقي الجامع، واقتصَرَ الناس على اسم قبيلته لشهرتِهَا، فقيل ابن النضر. وكان الشيخ عبد الله بن أحمد قاضي القضاة بدَمَا، وهو مؤلف كتاب الإنابة في الصكوك والكتابة (أربع مُجَلَّدات) وكتاب الرقاع في أحكام الرضاع (مُجَلَّدَيْن) أجلُّ ما صُنِّفَ من الأثر عند أهل النظر».
وأنتَ ترى أن المؤلف اقتصر على ذكر كتاب (الرقاع)، بينما اشتملت الترجمة على ذكر كتاب آخر لعبد الله بن أحمد، هو (الإنابة في الصكوك والكتابة) في أربعة مجلدات. والكتابان جعلهما الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ (ت ١٤٢٠هـ) في عِدَاد المَفْقُودَات، في مُقدّمة كتابه (إتْحَاف الأَعْيَان) ١/ ١٦ ـ ١٧. وقَبْلَهُ قال نورُ الدِّين السَّالِمِيُّ في أجْوِبَتِهِ لما سُئِلَ عن كتاب الرقاع: «وهو كتابٌ يُوصَفُ ولا يُوجَدُ». (العقد الثمين ١/ ٣٤).
هذا؛ وتقييد موضوع كتاب (الرقاع) بأنه «في أحكام الرضاع» يناقضه ما وَرَدَ في الكتب المتقدمة من نقولات عنه. فقد نقل القاضي نجاد بن موسى المنحي (ت ٥١٣هـ) مسائل من كتاب «الرقاع» في الولاية والبراءة، في كتابه (البصائر والإرشاد) كما في نسخته المحفوظة بوزارة التراث والثقافة (برقم٢١٢٩)، فلعل المنقولَ عنه في هذه المواضع كلها كتابٌ آخر يحمل العنوان نفسه؛ خاصة إذا علمنا أن للقاضي أبي زكريا يحيى بن سعيد (ت ٤٧٢هـ) كتابا مفقودا باسم (الرقاع)؛ لم يشر إليه المؤلف هنا، وقد رجع إليه صاحب الضياء (انظر مثلا: ٤/ ١٣، ٦٨، ٤٣٢ من المطبوع).

(٢) الأحداث والصِّفات؛ لأبي المُؤْثِر الصَّلْت بن خميس الخروصي البُهْلَوِيّ (ت ٢٧٨هـ): رسالة متعددة النسخ، ضمن مجموع (السير العمانية)، خصصها المؤلف لبيان وجهة نظره في الأحداث الواقعة زمن الإمام الصلت بن مالك، أواخر القرن الهجري الثالث بعمان.

٨٥ ـ ولَهُ أيضًا كتابُ البَيَانِ والبُرْهَانِ[١].

٨٦ ـ وكتابُ الإمَامَةِ، تأليفُ أبي المُنْذِرِ سَلَمَةَ بنِ مُسْلِمِ بن إبْرَاهيمَ صاحبِ الضِّيَاءِ[٢].

٨٧ ـ ولَهُ أيضًا كتابُ الأنْسَابِ[٣].

---

(١) البيان والبرهان؛ لأبي المُؤْثِر الصَّلْت بن خميس الخروصي البُهْلَوِيّ (ت ٢٧٨هـ): رسالة متعددة النسخ، ضمن مجموع (السير العمانية) أيضا، تمسك فيها المؤلف بوجهة نظره في الأحداث الواقعة زمن الإمام الصلت بن مالك، وبَيَّن مدى قبول رواية الشاهِدَيْن بالعدل في مثل تلك الأحداث، وهل شهادتهما معتبرة في أحكام الولاية والبراءة، مع إلمامة بمنزلة الحاكم في الإسلام، وما له وما عليه، وما تجب به الطاعة له أوالخروج عنه.

(٢) الإمامة؛ لسَلَمَة بن مُسْلِم بن إبراهيم العَوْتَبِيّ الصُّحَارِيّ (ق٥هـ): يبدو أن المؤلف هنا عَوَّلَ على الرسالة المجهولة في «معرفة الأجزاءِ والكُتُبِ لأهْلِ عُمَانَ»، وفيها تصريحٌ واضحٌ بنسبة الكتاب للعَوْتَبِيّ. ولا أدري عنه شيئًا آخر؛ سِوَى أنَّ صاحبَ بيان الشرع نَقَلَ عنه دونَ نسبته إلى مؤلِّفٍ. (انظر ج٦٨/ ١٧٨). وجَعَلَهُ الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ (ت ١٤٢٠هـ) في عِدَاد المَفْقُودَات، في مُقدّمة كتابه (إتْحَاف الأعْيَان) ١/ ١٦ ـ ١٧. وفي المخطوط رقم (١٦٩٧) بوزارة التراث والثقافة فصولٌ متفرقة؛ وَرَدَ في أولها أنها منقولة من «كتاب في الإمامة؛ مستخرج من الأثر، تأليف القاضي أبي علي الحسن بن أحمد بن نصر الهجاري».

(٣) كتاب «الأنساب» أو «أنساب العَرَب» لسَلَمَة بن مُسْلِم بن إبراهيم العَوْتَبِيّ الصُّحَارِيّ (ق٥هـ): مصنَّفٌ يضمُّ بين جنباته مادَّتين: مادةً في الأنساب وأخرى تاريخيةً، ولِذَا يُعْرَفُ ـ أحيانًا ـ بـ «تَارِيخِ العَوْتَبِي»، أوْرَدَ فيه أنساب القبائل القحطانية والعدنانية، ورَكَّزَ حديثَه على قبائل عُمَان لانتمائه إليها، مُراعِيًا في كلِّ ذلك الإيْجَازَ والاختصارَ دُونَ الاستقصاء. واعتمَدَ على مصادر سابقة مثل: أخبار الْجُرْهُمِي (ق١هـ) وجَمْهَرة النسب لابن الكلبي (ت ٢٠٤هـ) والاشتقاق لابن دُرَيد (ت ٣٢١هـ) وجَمْهَرة أنساب العَرَب لابن حَزْم (ت ٤٥٦هـ) وغيرِها، كما استفاد من مُشافهته وسَمَاعِه لبعض النَّسَّابة الْمُعَاصِرِينَ لَهُ، مثل أبِي إسحاق إبراهيم بن مُسْلِم الطاحي العوتبي. =

٨٨ ـ وكتابُ مِفْتَاحِ الشَّرِيعَةِ تأليفُ مُحَمَّدِ بن أحمدَ بن إبراهيم بن أحْمَدَ الشَّجبِيِّ[١].

٨٩ ـ وكتابُ الكَشْفِ والبَيَانِ تأليفُ محمد بن سَعِيدٍ القَلْهَاتِيِّ العُمَانِيِّ الأَزْدِيِّ في جِلْدَيْنِ ومنهم مَنْ يَجْعَلُهُ في جِلْدٍ ضَخْمٍ، أَلَّفَ الجِلْدَ الأوَّلَ منه في التوحيد والسِّيَرِ، والثَّانِيَ في فِرَقِ الأُمَّةِ[٢].

= ويظهر أنه ألَّفَه في فترات متفاوتة، بدليل البدايات والنهايات التي تتخلَّلُ الكتاب، وهو ما عَكَسَ خَلَلاً في ترتيبه وتنظيمه وتنسيقه، «بَيْدَ أنه اشتهر في موضوعه شهرةً واسعة، وانتشرتْ مَخْطُوطاته في كثير من المكتبات ودُورِ الكتب في العالَم، وصار إمامًا وحُجَّةً لِمَنْ جاء بعده من المؤرخين العمانيين».

للكتاب نسخ عديدة خارج عمان، منها نسخة في جامعة درَم (Durham) بإنْجِلْترا، تحت رقم .(MSOR/Arab20) وفي باريس بالمكتبة الوطنية الفرنسية؛ برقم ٥٠١٩، وفي دار الكتب المصرية بالقاهرة؛ برقم (٢٤٦١/ تاريخ)، وفي المتحف الوطني بكراكوف في بولونيا؛ برقم (٢٨٠٦). وفي جامعة الكويت برقم ٢٩٧. أما نسخ الخزائن العمانية فتقارب العشر، أقدمها يعود إلى القرن العاشر الهجري.

(١) مفتاح الشريعة؛ لمُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم الشَّجَبِيّ النَّزَوِيّ (ق٦هـ): كتاب في عداد المفقودات، يبدو أن المؤلف اعتمد في ذكره هنا على الرسالة المجهولة في معرفة كتب أهل عمان. ورأيت الشيخ محمد بن سعيد القلهاتي (ق٦هـ) في كتابه «الكشف والبيان» (المطبوع ١/ ٧٢، ٨١) ينقل عنه. والقلهاتيُّ والشجبي كلاهما معدود من أهل القرن السادس الهجري، ونَقْلُ القلهاتي عن الشجبي يوحي بأسبقية الشجبي عليه.

و«الشَّجبي» نسبة إلى وادي شجب بنزوى من عمان، وكنتُ أضبطها بسكون الشين «الشَّجْبِيّ» سماعًا من ألسنة المشايخ دون تقييد مدوّن، ثم رأيتُ الشاعر النبهاني (في القرن التاسع الهجري) ذَكَرَهَا بالتحريك في قوله:

خَـلِـيـلَـيَّ عُـوجَـا بـوادي شَـجَـبْ لِـنَـقْـضِـي لـعُـمـرَةَ حـقـاً وَجـبْ

(٢) «الكشفُ والبيان، وحقائق الأدلة والبرهان»؛ لمحمد بن سعيد الأزدي القلهاتي (ق٦هـ): كتابٌ في أصول الدِّين وبيان معتقدات الفرق الإسلامية، وضعه مؤلفه على طريقة كُتَّاب المقالات، وقسمه إلى جزأين، لكل جزء مقدمة وخاتمة، وفي كل جزءٍ خمسون بابا مفصلة تفصيلا دقيقا. جعل الأول من الجزأين في أصول الدِّين ومسائله، =

٩٠ ـ وجامعُ أبي الحَسَنِ عليِّ بن محمد البِسْيَانِيِّ؛ في جِلْدٍ ضَخْمٍ، ومنهم مَنْ يَجْعَلُهُ في جِلْدَيْنِ، سَلَكَ فيه مَسْلَكَ أبي مُحَمَّدٍ في قَرْنِ المسألة بدليلها من الكتاب والسُّنَّة، وهو في الأديان والأحكام[١].

= فابتدأ بأبوابٍ في طلب العلم، ثم تناول أسماء الله تعالى وصفاته، واليوم الاخر، والقضاء والقدر، وأطال في تفصيل القول في الآيات المتشابهات من القرآن. وتحدث في الجزء الثاني عن مبدأ الخلق، وشرائع الأنبياء، وفرق اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم بإيجاز، مع إسهاب في سيرة النبي محمد ﷺ والخلفاء من بعده. ثم عَدَّدَ الفِرَق الإسلامية وسَرَدَ مجمل معتقداتها إلى أن ختم الكتاب بذكر الفرقة الإباضية ومبادئها.

اعتمد المؤلف أسلوبَ الحوار القائم على طرح الاحتمالات الواردة في مسائل الكلام، وبحث أدلتها، ثم تقرير الراجح منها، محاولا التزام الحيادية في طرحه. وسلك طريقة النقل والتلخيص في الأبواب التاريخية. وربما تعرَّضَ لمسائل خارجة عن موضوع الكتاب، إلا أنه يترك التفصيل فيها طلبا للاختصار.

وتعددت مصادره فيه بين فقهية وعقدية، فمنها: سيرة شبيب بن عطية العماني (ق٢هـ) وسيرة هلال بن عطية الخراساني (ت ١٣٤هـ) وسيرة لأبي المؤثر الصلت بن خميس الخروصي (ق٣هـ) ومؤلفات أبي محمد ابن بركة البهلوي (ق٤هـ) ومؤلفات أبي الحسن البسيوي (ق٤هـ) وكتاب الضياء لسلمة العوتبي (ق٥هـ) وكتاب الأكلة وحقائق الأدلة؛ لنجاد بن موسى المنحي (ت ٥١٣هـ) وأشعار أحمد ابن النضر (ق٦هـ) وكتاب مفتاح الشريعة لمحمد بن أحمد الشجبي النزوي (ق٦هـ).

يُعَدُّ كتاب «الكشف والبيان» فريدًا في بابه بين المصنفات العمانية الإباضية، واعتمده الباحثون مصدرًا رئيسًا في توضيح وجهة النظر الإباضية في قضايا الفرق الإسلامية. وقد تجاوزت شهرته حدود وطنه، فتوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية بالقاهرة برقم (٢٢٢٩٨ ب). ونسخة في مكتبة الأسد (المكتبة الظاهرية سابقا) بدمشق/ سورية؛ برقم (٨٧٥ تاريخ). ونسخة في المكتبة البريطانية بالمتحف البريطاني في لندن (The British Library) برقم .Or. 2606 ومنه نسخ متعددة في مكتبات الإباضية بالجزائر وتونس وليبيا. واعتمده ضياء الدين عبدالعزيز الثميني (ت ١٢٢٣هـ) أصلا له في كتابه «معالم الدين».

(١) جامع أبي الحسن؛ علي بن مُحَمَّد بن علي البِسْيَاني أو البِسْيَوِيّ (ق٤هـ): معدودٌ من =

٩١ ـ ولَهُ أيضًا المُخْتَصَرُ المَشْهُورُ بِمُخْتَصَرِ البِسْيَانِيِّ[١].

= الجوامع التسعة (انظر الحديث عنها في جامع أبي صفرة)، وقد صاغه مؤلفه في هيئة سؤال وجواب، وسلك فيه ـ كما قال الشيخ السالمي ـ سَلَكَ فيه مَسْلَكَ أبي مُحَمَّدٍ ـ ويعني به ابنَ بَرَكَة ـ في قَرْنِ المسألة بدليلها من الكتاب والسُّنَّة. وقد وصفه الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ (ت ١٤٢٠هـ) في كتابه (إِتْحَاف الأَعْيَان) ١/ ٣٠٠ أنه «صاحب التصانيف المفيدة، التي تمتاز بحسن السبك ورقة الأسلوب ووضوح المعنى».

قال أبو القاسِم بن إبراهيم البَرَّادِي (ق٩هـ) في «رسالة فيها تقييدُ كُتبِ أَصْحَابِنَا»: «وجامع الشيخ أبي الحسن، لم أقف عليه. وذكره لي هذا الشيخ أيضا [يعني ربيع بن أحمد] فقال: جامع الشيخ أبي الحسن من جملة الكتب التي وصل بها الشيخ أبو موسى عيسى بن زكريا اليراسني من عمان إلى الجزيرة».

قلتُ: عيسى بن زكريا اليَرَاسِنِيّ المذكور في عبارة البرادي هو رحالة من جزيرة (جِرْبَة) في تونس في القرن السابع الهجري. قَدِمَ لزيارة الإباضية في عُمَان في تاريخ لم تحدّده المصادر، كما لم تُعَيِّن أعلامَ عُمان الذين لقيَهم وجالسهم. وكانت زيارته من أقدم الرحلات التي قام بها إباضيٌّ مغربيٌّ إلى عُمان، أثمرت تواصلا ثقافيا بين الطرفين، تمثل في إهدائه مجموعة من الكتب العُمانية، بعضها وصل إلى الإباضية بالمغرب لأول مرة، مثل: جامع ابن جعفر، وجامع أبي الحسن البسيوي، و«الحل والإصابة» لمُحمّد بن وَصَّاف النزوي.

ومن ثمرات هذه الرحلة أن العُمانيين أرسلوا مع عيسى بن زكريا طلبا إلى إخوانهم إباضية المغرب؛ قالوا فيه: «وجِّهوا لنا كتابا يتضمن سير أوائلنا، ومناقب أسلافنا من أهل المغرب، من لَدُن وقع فيه مذهبنا إلى هلم جرّا، فإنه قد عَمِيَتْ علينا أنباؤهم، وغابت عنا آثارهم، من بُعْد الشقة، وعظم المشقة». فشاور عيسى بن زكريا جماعة الإباضية في تونس، فرشحوا أبا العباس أحمد بن سعيد بن سليمان الدَّرْجِينيّ (ت ٦٧٠هـ تقريبا) لهذه المهمة، فألف كتابه المسمى «طبقات المشايخ بالمغرب».

(١) مختصر البسياني؛ لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي البِسْيَاني أو البِسْيَوِيّ (ق٤هـ): كتاب مشهور متداول عند إباضية المشرق والمغرب، وهو بهذا العنوان في أكثر النسخ المشرقية، وبعنوان (سُبُوغ النِّعَم) في أكثر النسخ المغربية. قال أبو القاسِم بن إبراهيم البَرَّادِي (ق٩هـ) في «رسالة فيها تقييدُ كُتبِ أَصْحَابِنَا»: «مختصر الشيخ أبي الحسن، وهو سبوغ النعم، أخبرني بذلك الثقة الحافظ عمنا ربيع بن أحمد». =

٩٢ ـ ولَهُ أيضًا السِّيرَةُ الكبيرة المشهورةُ بِسِيرَةِ البِسْيَانِيِّ، ذَكَرَ فيها بَعْضَ الفِرَقِ وأحكامَ المُخْتَلِفِينَ وحُكْمَ الإمامة[1].

= وقال عنه الشَّيْخُ البَطَّاشِيُّ (ت ١٤٢٠هـ) في كتابه (إتْحَاف الأَعْيَان) ١/ ٣٠٠: «وهو على اختصاره كتاب مفيد جدا، جامع لكثير من مسائل الأديان والأحكام، سهل التناول، سلس العبارة، خال من التكرار والتعقيد». ثم نقل عن الشيخ صالح بن وضاح المنحي (ت ٨٧٥هـ) كلاما خلاصته أن المحفوظ عن الأشياخ أن المختصر كُلّه عليه العَمَل إلا أربع مسائل. وهو أمرٌ يضاف إلى ميزاته.

(١) السيرة الكبيرة؛ لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي البِسْيَاني أو البِسْيَوِيّ (ق٤هـ): يبدو لي أن المؤلف يعني بها سيرة السؤال المشهورة عن أبي الحسن، وهي سيرة كثيرة النسخ ضمن مجموع (السير العمانية)، وعنوانها الكامل: (سيرة الشيخ أبِي الحَسَن علي بن محمد البِسْيَانِيّ رحمه الله ورضي عنه؛ حُجَّةٌ على من يُبْطِلُ السؤالَ في الحدث الواقعَ بِعُمَانَ). قال في أوَّلها: «الحمد لله على شرائع الإسلام، وبيانِ الحلال والحرام، وصلى الله على مُحَمّدٍ وعليه السلام. أمَّا بعدُ؛ فإن الله تعالى شَرَعَ دينه قيمًا، فمَنْ سلكه كان حنيفًا مسلمًا...». ثم يوضح سبب التأليف بقوله: «وقد طَعَنَ طاعنٌ من أهل عمان على المسلمين في معنى السؤال، وخَطَّأ بعضَ القائلين بالسؤال من غير حُجَّةٍ ولا كتابٍ ولا سُنَّةٍ، ونَحْنُ نُبَيِّنُ إنْ شاءَ الله عُذْرَ مَنْ قال بالسؤال من المسلمين...». ثم تناول مقالات الفرق الإسلامية، والطوائف المنشقة عن الإباضية، وأحكام الإمامة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وهي بهذا الوصف تطابق وصف الشيخ السالمي هنا، غير أني رأيت الشيخ سالم بن حمد الحارثي (ت ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م) عَنْوَنَ النسخة المحفوظة بمكتبته من (السير العمانية) بعنوان: (السيرة الكبيرة لأبي الحسن البسياني)، وجرى الدكتور عمرو النامي في أطروحته على تسميتها كذلك تَبَعًا لـ (صديقه العُمَانِيّ) الذي أرسلها إليه وأكّد له أنّها من تأليف البسياني، وهو لا يعني به إلا الشيخ الحارثي الذي أرسل له نسخة من مخطوطته. وهذا الرأي القائل بأن (السِّيَر) مِنْ جَمْعِ البسياني وترتيبِهِ شائعٌ لدى كثير من الباحثين المعاصرين. ولعل عبارة أبي القاسِم بن إبراهيم البَرَّادِي (ق٩هـ) في «رسالة فيها تقييدُ كُتُبِ أَصْحَابِنَا» تؤيد هذا الرأي، فقد قال: «وسير الشيخ أبي الحسن علي بن محمد البسياوي، وقفتُ على ثلاثة، منها ما هو إلى أهل المغرب، كلها في النقض والرد وذكر =

٩٣ ـ ولَهُ غيرها سِيَرٌ عديدة[١].

٩٤ ـ وكتابُ مُخْتَصَرِ الخِصَالِ؛ للإِمَامِ الزَّاهِدِ المُجَاهِدِ الشَّارِي أبي إسحاق إبراهيمَ بنِ قَيْسِ بن سُلَيْمَان الحَضْرَمِيِّ الْهَمَدَانِيِّ، وَضَعَهُ على وَضْعٍ غريبٍ لَمْ يُسْبَقْ إلى مِثَالِهِ، حَصَرَ الشريعةَ في أبوابٍ، والأبوابَ في خِصَالٍ، وقَعَّدَ القواعدَ وضَبَطَ الضَّوَابِطَ، وهو مَشْهُورٌ مُنْتَشِرٌ يَشْهَدُ حالُه على وَضْعِه[٢].

= العقائد وتسمية أئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم». والمسألة بحاجة إلى مزيد بحثٍ.

(١) مِنْ سِيَرِ أبي الحسن البسيوي: سيرةٌ تُعَنْوَنُ بـ (سيرة أبي الحسن علي بن محمد بن علي البسياني إلى أهل حضرموت)؛ أولها: «وصل كتاب ولدي أنعم الله عليه بالهداية، وسلمه من كل ضلالة وغواية، ووهب لنا وله الفكاك من ورطة الهلاك... وذكرتَ في اجتماع إخواننا الحضارم وخوضهم في هذه النفقة الجارية...». وله سيرة «فِي الرَّدِّ عَلَى مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدٍ». وسيرة في «حَفْصِ بنِ رَاشِدٍ أيَّامَ خُرُوجِهِ عَلَى الْمُظَهَّرِ بنِ عبد الله وعَقْدِهِ الأَوَّلِ»، وكلها معدودٌ ضمن مجموعات (السير العمانية). وفي خزانة المؤلِّفِ الإمامِ السالمي نسخةٌ منها.

(٢) مختصر الخصال؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن قيس بن سليمان الحضرمي الهمداني (ق٥هـ): من أحسن الكتب الفقهية الإباضية جمعا وترتيبا. نَظَمَه الشيخ السالمي في أرجوزة (مدارج الكمال) وشرحها في (معارج الآمال) وقال فيه في وصفه: «وقَد صنَّفَ ـ رحمة الله عَلَيهِ ـ (مُختَصَر الخصالِ) عَلَى مِنوالٍ حَسَن، وطريقَة جيِّدَة لَمْ يُسبَق إِلَى مِثلها فِي الأقدمِين، ولا أتَى أحدٌ بِمِثل ما جاءَ به فِي المتأخِّرينَ».
وقال أبو إسحاق في مقدمة كتابه: «وقَد نَظرتُ فِي بَعضِ تَصانيفِ أَهل مَذهَبنَا فإذَا هُو عِلم مَنشورٌ، ولَا تُؤَدِّي الْمَسْأَلَةُ إِلَّا مَعْنًى واحدًا غَير شَامل لأصولِ الْعِلْم، مُفتقرًا إِلَى النظرِ فِي جَمِيعَ الكتبِ، فَجعَلت كتابِي هَذَا مُختصرًا مُوجزًا، وفصَّلتُه أبوابًا، وجَعلتُ كُلَّ كتابٍ منه خصالاً لِيسهلَ عَلَى المتعلِّمِ حِفظه، ويقرب إِلَيْهِ فَهمه، ويزيدَ العَالِم نباهةً فِي قَلبه، وتَقويَة فِي عِلمه، وبَصيرةً فِي دينِه، وضَمَّنته من جَمِيعَ أصنافِ الْفِقْهِ فِي الدين، وبدأتُ فِي أَوَّله بذكرِ مَا لا يَسع جَهلُه، فَإِنَّهُ مَعقل الدين، ونصَاب الْفِقْهِ فلَا يَهتدي إِلَيْهِ

٩٥ ـ وكتابُ الصَّلاةِ والصِّلَةِ لِعَمْرِو بنِ عَلِيٍّ المَعْقَدِيِّ الوَبْلِيِّ الرُّسْتَاقِيِّ[١].

٩٦ ـ وَلَهُ أيضًا زَهْرَةُ الأَدَبِ[٢].

٩٧ ـ وكتابُ مُخْتَصَرِ العَدْلِ في أُصُولِ الفِقْهِ لأَحْمَدَ بنِ سَعِيدٍ الشَّمَّاخِيِّ

= إلَّا مَن عَرفه، ولَا يَضلُّ إلَّا مَن جهله، وهُو مَا اجتمعَ أئمَّةُ المسلمينَ عَلَى تَوقيفِ ذِكرِه وبيَانِه فِي الكتَابِ والسنَّةِ المأثورَةِ، ولَم يُسيغُوا التنازعَ فِيه بَل أَوقعُوا اسمَ الضلالَة لِمُخالفِيهم فيه، ثُمَّ أَتبَعتُه سائرَ ذَلِكَ صنفًا صنفًا تَرتيبًا حسنًا، وذكرتُ فِيه إشارة مِمَّا حَضرني من تَنازعهم فِيما يَجُوزُ التنازعُ فِيه عَلَى سَبيل الاجتهادِ والاستحسانِ، طلبًا لإصابةِ العدلِ والاحتياطِ فِي ذَلِكَ ـ إن شَاء الله ـ، فتَجد بيَان ذَلِكَ حَيْثُ أقولُ فِي أيِّ مسألة كَذَا وَكَذَا عَلَى قولِ أَصْحَابِنَا فقَط، أَو عَلَى قولٍ فَقط، وقد قيل فِيه كَذَا كَذَا من غَير تَسمية لقائلِه جدًّا، ولَربَّما أفضيتُ مسألة من ذَلِكَ قياسًا عَلَى قَولِهِم، ولستُ أدرِي قَد نصَّ عَلَيهَا أحد منهم أَم لا. ولقَد صنَّفتُ كتابِي هَذَا عَلَى أصولِهم، ولَستُ أدرِي نصَّ ذَلِكَ أَحَدٌ منهم، فَمِنه مَا نصَّت به آثارُهم، ومنه ما لَمْ أجِد فِيه نصًّا مِمَّا لَا بُدَّ أَن قد قالوا فِيه، ومَا عسَى أن يَقُولُوا فِيه، فأَقولُهُ قياسًا عَلَى أصولِهم، وَالله أسأله التوفيق والتسديدَ بِمنِّه وكرمِه، وهو حَسبُنا ونعمَ الوكيل».

(١) **الصَّلاة والصِّلَة**؛ لعمرو بن علي بن عمرو المعقدي الوبلي الرستاقي (ق٦هـ): كتابٌ يجمع بين الفقه والمواعظ، استمدَّ المؤلِّفُ عنوانه من الحديث الشريف: «صِلَةُ ما بين العبد وربه الصلاة...»، فابتدأ بأبوابٍ في المواعظ وخلق الإنسان والسموات والأرض وقدرة الله، ثم تناول بعض أبواب التوحيد، وأطال في شرح مسائل الصلاة وتفصيلها، وختم الكتاب بفصل عن الإخلاص والتوبة. توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة السيد محمد بن احمد البوسعيدي (رقم٩٠٧) وأخرى بوزارة التراث والثقافة، وثالثة في خزانة الإمام السالمي. وهو من أقدم المؤلفات العمانية المُفْرَدَة في باب واحد. (وانظر الحديث عن كتاب المبتدأ لابن بركة).

(٢) **زهرة الأدب**؛ لعمرو بن علي بن عمرو المعقدي الوبلي الرستاقي (ق٦هـ): كتابٌ في عداد المفقودات، ويبدو أن المؤلف اعتمد في ذكره هنا على الرسالة المجهولة في معرفة كتب أهل عُمان.

المَغْرِبِيِّ، اخْتَصَرَ فيه العَدْلَ والإنْصَافَ، وَشَرَحَه شرحًا مُخْتَصَرًا أيضًا، وشَرَحَ القُطْبُ الشَّرْحَ فَأَطَالَ، وهُو في مُجَلَّدَاتٍ[1].

٩٨ ـ وَلَهُ أيضًا كتابُ السِّيَرِ المَغْرِبِيَّةِ، أَلَّفَهُ في عُلَمَاءِ المَذْهَبِ مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ والمَغْرِبِ، وذَكَرَ فيه بعضَ أخبارهم وكَرَامَاتِهِمْ[2].

---

(١) مُخْتَصَر العَدْل والإنصاف؛ للبَدْرِ أَحْمَد بن سعيد بن عبدالواحِد الشَّمَّاخي (ت ٩٢٨): متن في أصول الفقه، اختصر فيه كتاب العدل والإنصاف؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ). وشَرَحَ الشماخيُّ مختصره في كتاب متوسط الحجم، ثم شَرَحَ الشَّرْحَ قُطْبُ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ) في كتابٍ سمّاه (فتح الله). في مجلداتٍ ضخمة.

(٢) السِّيَر المغربية؛ للبَدْرِ أَحْمَد بن سعيد بن عبدالواحِد الشَّمَّاخي (ت ٩٢٨): هكذا يذكره المؤلف في عامة مصنفاته، وهو مشهور في النسخ المخطوطة بكتاب (السِّيَر) أو (سير المشايخ). وهو كتابٌ في تراجم أعلام الإباضيّة المشارقة والمغاربة؛ سعى الشماخي فيه إلى أن يُلمّ بمحتوى كتب السير والتراجم المغربية التي سبقته، مع اختصار وإيجاز، فجاء كتابه جامعا شاملا، بدأه من البعثة المحمَّدية إلى أيامه، ولم يقتصر على المصادر الإباضية فقط، وإنَّما اعتمد على مصنفاتٍ لغير الإباضية أيضا.

كان العمانيون وراء تأليف كتاب الشماخي، فقد أرسلوا رسالة إلى إباضية المغرب باسم الإمام العماني محمد بن إسماعيل الحاضري (٩٠٦ ـ ٩٤٢هـ) وجماعةِ العلماء في عصره؛ يطلبون إليهم تدوين أخبارهم وتعداد آثارهم ومناقبهم. فأجابهم الشمّاخي بتأليف كتاب السير. ونظرًا لاعتماده على مَنْ سبقه جاءت تراجمُه من القرن الأول إلى السابع للهجرة شبهَ متطابقةٍ مع مادة كتاب (طبقات المشايخ بالمغرب) لأبي العباس أحمد بن سعيد بن سليمان الدَّرْجِينيّ (ت ٦٧٠هـ تقريبًا)، وأوْرَدَ من ضمنها تراجم لإباضية المشرق من عُمان، معتمدًا على كتاب «سير أبي سفيان محبوب بن الرحيل في أخبار أهل الدعوة».

أما القرون اللاحقة فقيّد الشمّاخي حوادث وقعت فيها هي من مظاهر التواصل الثقافي بين إباضية المشرق والمغرب، مثل لقاءاتهم في مواسم الحج، وتبادلهم الكتب والرسائل. وكان كتابُ «الدعائم» لأحمد ابن النضر أكثر الكتب العمانية حضورًا لدى المغاربة في هذه الفترة، فقد ذكر الشماخيُّ أن أبا عمار عبدالكافي (ق٦هـ) كان مشتغلا =

٩٩ ـ وَلَهُ أيضًا شَرْحُ مَرَجِ البَحْرَيْنِ في عِلْمِ المَنْطِقِ والْهَنْدَسَةِ والحِسَابِ، والمَتْنُ لأبي يَعْقُوبَ[١].

١٠٠ ـ وكتابُ المُوجَزِ لأبي عَمَّارٍ عَبْدِالكَافِي في أُصُولِ الدِّينِ والرَّدِّ على المُخَالِفِينَ[٢].

= بحفظه أيام دراسته، وأن أبا طاهر إسماعيل بن موسى الجيطالي (ت ٧٥٠هـ) اتخذه منهجًا مُقرَّرًا على تلامذته، وأن المنظومات التي ألفها بعضُ علماء المغرب لم يشتغل بها أحدٌ لانصرافهم إلى الدعائم، وأنّ شرح مُحمّد بن وَصّاف (ق٦هـ) للدعائم وصل المغرب في القرن السابع الهجري، وساهم المغاربة في كتابة شروح أخرى عليه، كشرح أبي زكريا يحيى بن أبي العز (ق٨هـ)، وشرح أبي القاسم بن إبراهيم البَرَّادي (ق٩هـ). وختم الشماخي هذه الأخبار بذكر خبر وصول محمد بن عبد الله السمائلي العُماني (ق٩هـ) إليهم في جبل نفوسة، وقد لقيه الشماخي في شوال ٨٩٤هـ وذكر عنه أنه كان عالمًا بالطبّ.

(١) شرح مرج البحرين؛ للبَدْرِ أَحْمَد بن سعيد بن عبدالواحِد الشَّمَّاخي (ت ٩٢٨): كتابٌ شَرَحَ فيه مؤلفه مَتْنَ (مَرَجِ البَحْرَيْن) لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ). قال أبو إسحاق اطفيش (ت ١٣٨٥هـ) في كتابه (الدعاية إلى سبيل المؤمنين): «وَكَانَ مِنْ أَسَاطِيْنِ الفَلَاسِفَةِ: المُحَقِّقُ المُجْتَهِدُ الإِمَامُ الكَامِلُ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو يَعْقُوبَ الوَارْجَلَانِيُّ، وَيَشْهَدُ بِذلكَ تَالِيفُهُ (مَرجُ البَحْرَيْنِ) الجَامِعُ بَيْنَ المَنْطِقِ الفَلْسَفِيِّ وَعِلْمَيْ العَدَدِ وَالْهَنْدَسَةِ، وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ الكُتُبِ الإِسْلَامِيَّةِ المُتَرْجَمَةِ إِلَى اللُّغَاتِ الأَجْنَبِيَّةِ عَلَى مَا بَلَغَنَا؛ لِعِظَمِ فَائِدَتِهِ عِنْدَ الأُمَمِ الحَيَّةِ، وَمَهْجُورٌ لَدَيْنَا! بَعدَ أَنْ عُنِيَ بِهِ المُحَقِّقُونَ وشَرَحُوهُ، مِنْهُم البَدْرُ الشَّمَّاخِيُّ ـ تَغَمَّدَهُ ـ وَضِيَاءُ الدِّينِ الشَّيخُ عَبْدُ العَزِيزِ الثَّمِينِيُّ شَرَحَهُ شَرْحًا وَافِيًا، كَشَفَ فِيهِ عَنْ غَوَامِضِهِ وَأَظْهَرَ سِرَّ الفَلْسَفَةِ الصَحِيحَةِ، وَسِرَّ العَالَمِ العُلويِّ، وَنَوَّهَ بِفُحُولِ هَذَا الفَنِّ. وَايْمُ اللهِ إِنَّ هَذَا الشَرْحَ مِنْ النَّفَاسَةِ بِمَكَانٍ إِلَّا أَنَّهُ لَم يُتِمَّهُ ـ تَغَمَّدَهُ».

(٢) المُوجَز؛ لأبي عَمَّار عبدالكافِي بن يوسف التناوتي الوَارْجلاني (ق٦هـ): كتاب بديع قوي الحجة في علم الكلام. قال الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٦٤٠ في ترجمة أبي عمار عبدالكافي: «كان في الفنون غاية، وفي الكلام خصوصًا آية. =

١٠١ ـ ولَهُ أيضًا شَرْحُ الْجَهَالاتِ؛ سِفْرٌ.[١]

١٠٢ ـ ولَهُ أيضًا كِتَابُ الفَرَائِضِ[٢].

١٠٣ ـ وكتابُ اخْتِلافِ الفُتْيَا[٣].

١٠٤ ـ ومِنْ تَآلِيفِ أَصْحَابِنَا أَهْلِ جَبَلِ نَفُوسَةَ: كتابُ عَمْرُوس بنِ

= أَلَّف (الموجز في الرد على كل من خالف الحق) في جزأين. وشرح كتاب الجهالات في سفر. وكتاب الاستطاعة. وله غيرها».

(١) شرح الجهالات؛ لأبي عَمَّار عبدالكافِي بن يوسف التناوتي الوَارْجلاني (ق٦هـ): في أصول الدين.

(٢) الفرائض؛ لأبي عَمَّار عبدالكافِي بن يوسف التناوتي الوَارْجلاني (ق٦هـ): ذكره البرادي في رسالته.

(٣) اختلاف الفتيا: هذا الكتابُ ليس من مؤلَّفَاتِ أبي عَمَّار كما يُتَوَهَّمُ من سياق الكلام. وقد جاء ذكرُه على لسان أبي يعقوب يوسف بن خلفون المزاتي (ق٥هـ) حين نَقَمَ عليه العزابة كثرة مطالعته في «تصانيف أهل الخلاف» فرَدّ عليهم بقوله: «والله ما علمتُ لكم كتابا غير كتاب (اختلاف الفتيا) و(الغانمي)». فنسبوه إلى تعجيز العزابة وذم تأليفهم والبحث عن معايبهم. واعتذر له أبو العباس الدرجيني ووَجَّه كلامه بما هو مبسوطٌ في كتابه الطبقات.

والذي يعنينا هنا الإشارة إلى الكتابين المذكورين، فقد وَرَدَ القولُ عنهما مجملا في حكاية الدرجيني، أما الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٦٤٥ فقد زاد توضيح العبارة بقوله: «واللهِ ما علمتُ لكم كتابا إلا كتاب اختلاف الفتيا ـ وهو تأليفُ بشر بن غانم الخراساني، نقله عن طلبة أبي عبيدة ـ والغانمي ـ وهو له أيضًا». فصريحُ عبارة الشماخي نِسْبَةُ الكتابين إلى أبي غانم الخراساني. والمعروف المشهور من كتب أبي غانم: المدوّنة، التي تُعْرَفُ أحيانا باسم الغانمية أو الغانمي. أما اختلاف الفتيا فلا نعلم على وجه التحديد كُنْهَه، وَوَصْفُ الشماخي له بأنه نَقَلَهُ عن طلبة أبي عبيدة ينطبق على المدوّنة لا عليه، فهل هو عنوان ثالث للمدونة؟ أو هو تأليف مستقل؟ قال أبو القاسِم بن إبراهيم البَرَّادِي (ق٩هـ) في «رسالة فيها تقييدُ كُتبِ أَصْحَابِنَا»: «كتاب اختلاف الفتوى لابن غانم؛ مفردٌ على حدته».

فَتْح، وفي السِّيَرِ المَغْرِبِيَّةِ: أنَّ عَمْرُوسًا «بَعَثَ إليهِ بَعْضُ الأشياخ مِنَ المُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَهْلِ فَزَّانَ أَنْ يُؤَلِّفَ لَهُ كتابًا في الأُصول، فَكَتَبَ إليه الكتابَ المعروفَ بالعَمْرُوسِيِّ، وكَتَبَ إليه رسالةً، فلمَّا رآه الفَزَّازِنِيُّ - وهو الَّذِي وَضَعَ الكِتَابَيْنِ المَعْرُوفَيْنِ بأُصُولِ الكَلام - قالَ: النَّفُوسِيُّ أَقْوَى مِنِّي»[(١)].

١٠٥ - وكتابُ اللُّقَطِ، قال البَرَّادِيُّ: «وَقَفْتُ عَلَى أَرْبَعَةٍ فِي أَرْبَعَةِ أَسْفَارٍ؛ كُلُّهَا لأَهْلِ الْجَبَلِ»[(٢)].

١٠٦ - وكتابُ الْجَنَّاوِيِّ؛ فِي سِفْرَيْنِ، ذكَرَه البَرَّادِيُّ أيضًا[(٣)].

١٠٧ - وكتابُ الوَضْعِ، يُقَالُ إِنَّ مُؤَلِّفَهُ يَحْيَى الجَنَّاونِيِّ، وقِيلَ لا يُدْرَى

---

(١) كتاب عَمْرُوس؛ لعَمْرُوس بن فَتْح المساكني النَّفُوسي (ت ٢٨٣هـ): في علم الكلام. وعنوانه (أُصُولُ الدِّيْنُونَة الصَّافِيَة)، وهو من أقدم المصنفات الإباضية المفردة في هذا الفن. والقصة الذي ذكرها المؤلف عنه أَوْرَدَها الشماخي في السير (طبعة التراث) ١/ ١٩٦. ومِنْ هذا الموضع إلى أخر القائمة نَقَلَهُ المؤلِّفُ من رسالةِ البَرَّادي المختصرة (ص ٢١٩ - ٢٢١) مع تَصَرُّفٍ وزيادةٍ وتغييرٍ في الترتيب. وسأكتفي بتعليقات موجزة عليها؛ أملا في إخراج رسالتي البرادي المختصرة والمطولة في طبعة مفردة بإذن الله.

(٢) اللُّقَط؛ لأهل جبل نفوسة (قبل ق٨هـ): مصطلح (اللقط) عند الإباضية المغاربة يعني مسائل ملتقطة متفرقة في أكثر من باب، وعلى غير ترتيب. ويقابله مصطلح (المنثورة) عند الإباضية المشارقة. وهذه المتفرقات في الغالب تضم الغث والسمين والمعمول به والمهجور من الأقوال. قال أبو عبد الله محمد بن بكر الفرسطائي النفوسي (ت ٤٤٠هـ): «مَنْ يَدْرُس كتب اللقط مِثْلَ مَنْ يهيل أنواع التمر إلى غَراغِرِه!». أي: إلى جَوْفِهِ.

(٣) كتاب الجناوي؛ لأبي زكريا يحيى بن الخير الجناوي أو الجناوني (ق٥هـ): قال أبو القاسِم بن إبراهيم البَرَّادِي (ق٩هـ) في «رسالة فيها تقييدُ كُتبِ أَصْحَابِنَا»: «وكتاب الشيخ أبي زكريا يحيى الجناوني؛ يشتمل على سبعة أجزاء: جزء الصيام، وجزء النكاح والطلاق، وجزء الوصايا، وجزء الأحكام، وجزء الإجارات، وجزء الشفع، وجزء الرهن». وهو بهذا الوصف كتابٌ ضخم في عدة أجزاء.

مُؤَلِّفُه لأنه أَخْفَى اسْمَه لِيَعْظُمَ أَجْرُه، وحَشَّى عليه أبو سِتَّةَ، واختصرَهُ مع حاشيتِهِ القُطْبُ وزاد عَلَيْهِمَا(١).

١٠٨ ـ وجَوَابَاتُ الأَئِمَّةِ عَبْدِالوَهَّابِ وابْنِهِ أَفْلَحَ وابْنِهِ مُحَمَّدِ بن أَفْلَحَ بنِ عبدالوَهَّابِ، سِفْرٌ تَامٌّ(٢).

١٠٩ ـ وَكِتَابُ الشَّيْخِ أَبِي سُلَيْمَانَ دَاوُدَ بنِ يُوسُفَ؛ سِفْرٌ(٣).

١١٠ ـ وَكِتَابُ الشَّيْخِ أَبِي الرَّبِيعِ سُلَيْمَانَ بنِ يَخْلِفَ فِي الكَلامِ، مُجَلَّدَانِ(٤).

---

(١) الوَضْعُ؛ لأبي زكريا يحيى بن الخير الجناوي أو الجناوني (ق٥هـ). أو لمؤلف مجهول: أشار الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٧٩٠ إلى أن كتاب (الإيضاح) للشيخ عامر هو معتمد أهل المغرب في وقته، يليه «ديوان أبي زكريا يحيى بن الخير» وكأنه يعني بعبارته الأخيرة كتابَ الوضع. مع أنه في ترجمة يحيى بن الخير لم يُشِرْ إليه، وإنما ذَكَر في ترجمة أبي زكريا يحيى الجادوي ٢/ ٧٧٨ ما نَصُّه: «وأظنه مؤلف كتاب الوضع، وهو كتابٌ مفيد، به يقع ابتداءُ مَنْ أراد الفقه».
وهذا يدفعنا إلى الظن أن الشماخي أراد بـ «ديوان أبي زكريا يحيى بن الخير» كتابَ الجناوي السابق ذكره، ويؤيد ذلك أن البرادي فرق بينهما، فوصف الأول منهما بما سبق نَقْلُه، ووصف الثاني بقوله: «وكتاب اللمع وهو كتاب الوضع». ولِمُحَمَّد بن عُمَر ابن أبي سِتَّة القَصَبِي السَّدْوِيكْشِيّ الشهير بالمُحَشِّي (ت ١٠٨٨هـ) حاشية على الوضع، اختصرها مع أصلها قُطْبُ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ) في كتاب (جامع الوضع والحاشية).

(٢) جوابات الأئمة عبدالوهاب وأفلح ومحمد؛ لجامع مجهول (بعد ق٣هـ). وذكر الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في ترجمة أبي طاهر الجيطالي (ت ٧٥٠هـ) في كتاب السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٧٨٦ أنه جمع أجوبة الأئمة في ثلاثة أجزاء. ويترجح أن المقصود هنا هو المجموع السابق الذي جمعه مجهولٌ، وليس مجموع الجيطالي، فقد أُثِرَ عن أبي عبد الله محمد بن بكر الفرسطائي النفوسي (ت ٤٤٠هـ) قوله: «أَجْوِبَةُ الأَئِمَّة مُخُّ الفِقْه».

(٣) كتاب أبي سليمان داود بن أبي يوسف الورجلاني (ت ٤٦٢هـ): لا أعرف موضوعه.

(٤) كتاب في الكلام؛ لأبي الربيع سليمان بن يخلف المزاتي (ت ٤٧١هـ): ذكر البرادي =

١١١ ـ وَكِتَابُ الشَّيْخِ أَبِي خَزْرٍ في الكَلامِ[١].

١١٢ ـ وَكِتَابُ الشَّيْخِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بنِ أَبِي بَكْرٍ فِي السِّيَرِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِكِتَابِ الْمَشَايِخِ، وَهُمَا مُجَلَّدَانِ[٢].

١١٣ ـ وكتابُ الأَشْيَاخِ المعروفُ بدِيوَانِ الأَشْيَاخِ، في سِتَّةِ أَسْفَارٍ صِغَارٍ أو ثلاثةٍ كِبَارٍ[٣].

١١٤ ـ وكتابُ السُّؤَالاتِ لأبي [عَمْرٍو] عُثْمَانَ، وعَلَيْهِ لِبَعْضِ المُتَأَخِّرِينَ حَوَاشٍ[٤].

= كلاما أوفى عن هذا الكتاب في رسالته، وعلق عليه الدكتور النامي في مقاله: (A DESCRIPTION OF NEW IBADI MANUSCRIPTS FROM NORTH AFRICA) فقال بعد وَصْفِ نُسَخِهِ المخطوطة: «أمَّا البَرَّادِي فقد ذكر هذا الكتاب في قائمته بعنوان: كتاب أبِي الربيع سليمان ابن يَخْلَف الْمَزَاتِي في الكلام (يعني العقيدة) في مُجَلَّدَيْن. وأضافَ أنه لَمْ يَرَ الجزء الأول. وذَكَرَهُ أيضًا في كتابه الآخر: البَحْث الصادق والاستكشاف في شرح كتاب العدل والإنصاف (مخطوط) وَسَمَّاه: التُّحَفَ الْمَخْزُونة والْجَوَاهِرَ الْمَزْيونَة. ووفقًا للشماخي فإنّ عنوان هذا الكتاب هو: كتاب الْمُتْحَف في الأصول. لكنَّ الصحيحَ تَسْمِيَةُ البَرَّادي، وهو يؤكِّدُ أيضًا أنَّ الكتاب «مِنْ أشْرَفِ تصانِيفِ أهل الدعوة في الكلام والأصول».

(١) كتاب في الكلام؛ لأبي خزر يغلا بن زلتاف الوسياني (ت ٣٨٠هـ): وهو كتاب الرد على جميع المخالفين.

(٢) كتاب المشايخ في السير؛ لأبي زَكَرِيَّا يَحْيَى بنِ أَبِي بَكْرٍ (ت ٤٧٤هـ تقريبا): هكذا سماه المؤلف هنا تبعا للطبعة الحجرية من كتاب البرادي. وسماه البرادي في رسالته: (السيرة في أخبار الأئمة).

(٣) كتاب الأشياخ [المغاربة]؛ لمجموعة علماء (ق٥هـ).

(٤) السؤالات؛ لأبي عمرو عثمان بن خليفة السوفي (ق٦هـ): قال عنه الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٦٣٩: «وهو تأليف مفيد، أظهر فيه منزلته من العلم». ولقُطْبِ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ) حاشية عليه.

١١٥ ـ وكِتَابُ الشَّيْخِ تَبْغُورِينَ بنِ عِيسَى في الكَلامِ[١].

١١٦ ـ ولَهُ أيضًا كتابُ الجَهَالاتِ في الكَلامِ[٢].

١١٧ ـ ولَهُ أيضًا كتابُ الأَدِلَّةِ والبَيَانِ في أُصُولِ الفِقْهِ[٣].

١١٨ ـ والكتابُ المَعْرُوفُ بالمُعَلَّقَاتِ في أَخْبَارِ أَهْلِ الدَّعْوَةِ، قال البَرَّادِيُّ: «لَمْ أَعْلَمْ مُؤَلِّفَهُ»[٤].

١١٩ ـ وَجَوَابَاتُ الشَّيْخِ أبي يعقوبَ يُوسُفَ بنِ خَلْفُون[٥].

---

(١) كتاب في الكلام؛ لتبغورين بن عيسى بن داود الملشوطي (ق٦هـ): قال الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٦٢٨: «له تأليف في الكلام يدل على نباهة شأنه ورفيع درجته».

(٢) الجهالات؛ لتبغورين بن عيسى بن داود الملشوطي (ق٦هـ): وقد سبق ذكر شرح أبي عمار له.

(٣) الأدلة والبيان؛ لتبغورين بن عيسى بن داود الملشوطي (ق٦هـ): هذا الكتابُ لَمْ يَرِدْ في رسالةِ البَرَّادِيِّ، ولَعَلَّ الشَّيْخَ السَّالِمِيَّ اطَّلَعَ على نُسْخَةٍ منه. ويؤيد هذا وجودُ نسخة مخطوطة له محفوظة بِمَكتبته برقم ١١٠، ضمن مجموع يحوي كتاب العدل والإنصاف، وثلاثة كتب لتبغورين: أصول الدين، والجهالات، والأدلة والبيان. ناسخُه: جُمعة بن راشد بن عبد الله أمبوعبد الله المَنَجِيّ. بِخَطّ مَشْرِقِيّ. زَمَانُ النَّسْخِ: الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٢٠١هـ. ومجموع صفحات كتاب (الأدلة والبيان) ١١ صفحة.

(٤) المعلقات في أخبار أهل الدعوة؛ لمؤلف مجهول؛ يرجح الدارسون انتماءَه إلى القرن السادس الهجري. وانظر عبارة البرادي في (الجواهر المنتقاة) ص ٢٢١.

(٥) جواباتُ أبي يعقوب يوسف بن خَلْفُون المَزاتي (ق٦هـ): قال الدرجينيُّ في الطبقات: «ومما قُيِّد من تعليقات أبي يعقوب: الأجوبة عن المسائل التي سأله عنها سائل، فكتب بها إليه، وقد بيّن ما في جميعها من أقاويل العلماء، فوَجَّه ما قاله أصحابنا، واستدل على صحتها بأدلة قاطعة. ورسالتُهُ إلى أهل جبل نفوسة مشتملة على فقه ووعظ». وقال الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٦٤٦: «وما قُيِّد من تعليقاته: الأجوبة على الأسئلة التي سأله عنها بعض نفوسة؛ أُظُنّ، وقد بَيَّن فيها منزلته من =

١٢٠ ـ وَرِسَالَتُهُ إلى أَهْلِ جَبَلِ نَفُوسَةَ[١].

١٢١ ـ وكتابُ الطَّبَقَاتِ لأحْمَدَ بنِ سعيدٍ الدَّرْجِينِيِّ[٢].

= العلم، بأنْ نَسَبَ فيها أقوال العلماء واستقصى الخلاف، وبَيَّن الأدلة. وله رسالة إلى أهل جبل نفوسة». ونقل الدكتور عمرو النامي كلاما مشابهًا عن الرسالتين عن أبي القاسم البرادي في شيء من أجوبته، ورجَّحَ أنّ أوصاف الرسالة الأولى تنطبق على نص (أجوبة ابن خلفون) التي حَقَّقها وصَدَرَتْ مطبوعة (ط١: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م)، أما الرسالة الثانية إلى أهل نفوسة فقال عنها في مقدمة تحقيقه للرسالة الأولى: «وقد رأيتُ منها نسخة مخطوطة في مكتبة آل البعطور بوالغ بجربة، وهي في حجم هذه الرسالة أو أصغر قليلا».

(١) رسالة إلى أهل جبل نفوسة؛ لأبي يعقوب يوسف بن خلفون المزاتي (ق٦هـ): انظر التعليق السابق.

(٢) طَبَقَات المَشَايِخ بالمَغْرِب لأبي العباس أحمد بن سعيد بن سليمان الدَّرْجِينِيّ (ت ٦٧٠هـ تقريبا): كتابٌ في تراجم أعلام الإباضية المشارقة والمغاربة، ونسبةُ المؤلف إلى بلدة (دَرْجِين) من جنوب تونس. انتهج الدرجيني في كتابه منهج الطبقات، فقسّم الأعلام إلى طبقاتٍ حسبَ أزمنة حياتهم، وجعل كلَّ طبقة خمسين سنة، مبتدئا بالطبقة الثانية (٥٠هـ ـ ١٠٠هـ) إلى زمانه، ولم يتكلَّف الكتابة في الطبقة الأولى طبقة الصحابة، لأنَّها في اعتقاده أشهرُ مِنْ أنْ يضيف إليها شيئا، ولذلك جاء أبو القاسم بن إبراهيم البرادي (ق٩هـ) بعده بقرنين تقريبًا ليستدرك عليه ذلك في كتابه: (الجواهر المنتقاة فيما أخلَّ به كتاب الطبقات).

كان أهل عُمَان وراء تأليف كتاب الدرجيني، فبعد قدوم الشيخ عيسى بن زكريا اليراسني الجربي (ق٧هـ) إلى عُمان، ورجوعه إلى بلاده مُحمَّلا بجملة من المصنفات العُمانية أرْسَلَ معه العمانيون طلبًا إلى إخوانهم إباضية المغرب؛ قالوا فيه: «وجِّهوا لنا كتابا يتضمن سير أوائلنا، ومناقب أسلافنا من أهل المغرب، من لَدُن وقع فيه مذهبنا إلى هلمّ جرّا، فإنه قد عَمِيَتْ علينا أنباؤهم، وغابت عنا آثارهم، من بُعْد الشقة، وعظم المشقة». فشاور عيسى بن زكريا جماعة الإباضية في تونس، فرشحوا الدرجيني لهذه المهمة، فألف كتابه هذا. وهو وإن كان مُعَنْوَنًا لمشايخ المغرب إلا أن في جزئه الثاني تراجم =

١٢٢ ـ وكتابُ المَنَاسِكِ لأَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى الأَبْدِلانِيِّ[١].

فهذا أَكْثَرُ ما حَضَرَنِي ذِكْرُه من أَسْمَاءِ الكُتُبِ، وقد تَرَكْتُ بعضَ ما حَضَرَ لِخَوْفِ السَّآمَةِ والمَلَلِ، ولَمْ أَذْكُرْ شيئًا مِنْ تآليفِ المُتَأَخِّرينَ كأَبِي نَبْهَان ومَنْ قَبْلَهُ مِنْ عُلَمَاءِ دَوْلَةِ اليَعَارِبَةِ إلا المَنْهَجَ، فإنَّ صاحِبَه قَبْلَ الدولة المذكورة، وإنَّمَا كان أَوَّلُها في زَمَانِهِ، وهو القاضِي الأَكْبَرُ للإمام نَاصِرٍ، وكذلك لَمْ أَذْكُر العلماءَ الذين بَعْدَ هذه الدولة؛ لا مِنْ أهل المَشْرِقِ ولا مِنْ أهل المَغْرِبِ، إلا مَا أَشَرْتُ إِلَيْهِ مِنْ بَعْضِ الشُّرُوحِ لِبَعْضِ الكُتُبِ القديمة أو نَحْوِ ذلك كاخْتِصَارِ الإيضاح، وإنَّ في ما تَرَكْتُ مِنَ الكُتُبِ المُتَأَخِّرَةِ لَشَيْئًا يُذهِلُ العُقُولَ وَيُحَيِّرُ الأَفْكَارَ، مِنْ كُتُبِ التَّفْسِير والحديثِ والأُصُولِ والكلامِ والفِقْهِ والأَدَبِ وغير ذلك من الفُنُونِ الكثيرة.

وإنَّمَا لَمْ أَذْكُرْ شيئًا من ذلك لأنَّ الطَّاعِنَ قد طَعَنَ علينا في زَعْمِهِ بِكَثْرَةِ التآليفِ عند المتأخِّرينَ مِنَّا دُونَ المُتَقَدِّمِينَ، حتى عَدَّ ذلك مِنْ أَشْراطِ السَّاعَةِ، حيثُ اطَّلَعَ على ما لَمْ يَطَّلِعْ عليهِ مِنْ قَبْلُ، فَلِذَا ذَكَرْتُ لَهُ ما أَمْكَنَ ذِكْرُهُ مِنَ الكُتُبِ القديمة دُونَ غيرها، وأَكْثَرُ ما ذَكَرْنا سابقٌ على تأليفِ كُتُبِ مَذْهَبِهِ التي يَفْتَخِرُ بِهَا.

❋ ❋ ❋

= نفيسة لإباضية المشرق اقتبسها من الكتاب المفقود: «سير أبي سفيان محبوب بن الرحيل في أخبار أهل الدعوة».

(١) كتاب المناسك: لأبي يحيى زكريا بن عيسى الأبدلاني (ق٨هـ). قال عنه الشَّمَّاخِيُّ (ت ٩٢٨هـ) في السِّيَر (ط: ٢٠٠٩م) ٢/ ٧٩٢: «جَعَلَهُ على ثمانية أبوابٍ على عدد أبواب الجنة، وأكمله بباب (وداع البيت، وزيارة قبر النبي عليه السلام) وبباب (الوصية بالحج)، فصار عشرة أبواب، وهو اعتماد أهل المغرب في الحج والمناسك».

[الرَّدُّ عَلَى مَن افْتَخَرَ بِكَثْرَةِ التَّآلِيفِ]

ثُمَّ إِنَّا نَقُولُ لَهُ: إِنْ كانَ كثرةُ التآليفِ مِنْ أشراطِ السَّاعَةِ ـ كما زَعَمْتَ ـ فإنَّكُم قد شَارَكْتُمُونَا في ذلك أيضًا، وإِنْ كان افتخارُكَ بكثرة الكُتُبِ التي نَشَرَتْهَا المَطَابِعُ فَلَيْسَتْ كُلُّهَا لأهْلِ مَذْهَبِكَ، وإِنَّمَا لَهُمُ البعضُ منها.

ثُمَّ إِنَّ منها ما تَمُجُّهُ الأَسْمَاعُ، وتَنْفِرُ عنهُ الطِّبَاعُ، ويَتَحَاشَى عن النَّظَرِ فيهِ أَهْلُ الْمُرُوَّاتِ، كـ «رُجُوعِ الشَّيْخِ إلى صِبَاه» و«الإيضاحِ في النِّكَاح» للسُّيُوطِيِّ، وما كَانَ في مِثْلِ هَذَا المَعْنَى، وهي كثيرةٌ لا تُحْصَى عَدَدًا. فَإِنْ كان الافتخارُ بِهذا ونَحْوِهِ فَمَذْهَبُنا ـ بِحَمْدِ الله ـ خَالٍ منه، ونحن نُسْقِطُ عدالةَ القارِئِ فيه فكيفَ بالمؤلِّف؟! فَبِئْسَ الفَخْرُ. وأَمَّا الكُتُبُ الجَليلةُ القَدْرِ فإِنَّهَا قليلةٌ عندَهُم، وإِنْ كَثُرَتْ فإِنَّما هي مِنْ كَثْرَةِ أهلِ المذاهب، إِذْ لَيْسَتْ لأهلِ مَذْهَبٍ واحدٍ.

ولَوْ لَمْ يَكُنْ لَنَا مِنَ المُؤَلَّفاتِ شَيْءٌ لَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ أَنْ نَقُولَ: ليس العِلْمُ في الدَّفَاتِرِ، وإِنَّمَا العِلْمُ في الصُّدُورِ، قال اللهُ تَعَالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] ولَمْ يَقُلْ: في دَفَاتِرِهِمْ. ولله دَرُّ القائل:

إِذَا لَـمْ تَـكُـنْ حَـافِـظًـا وَاعِـيًـا ... فَـجَـمْـعُـكَ لـلـكُـتْـبِ لا يَـنْـفَـعُ
أَتَـنْـطِـقُ بـالـجَـهْـلِ فِـي مَـجْـلِـسٍ ... وعِـلْـمُـك فِـي البَـيْـتِ مُـسْـتَـوْدَعُ؟

وقالَ آخَر:

عِلْمِي مَعِي حيثُما يَمَّمْتُ يَتْبَعُنِي ... قلبي وِعَـاءٌ لَهُ لا بَطْـنُ صُنْدُوقِ
إِنْ كُنْتُ في البَيْتِ كَانَ العِلْمُ فِيهِ مَعِي ... أَوْ كُنْتُ فِي السُّوقِ كَانَ العِلْمُ فِي السُّوقِ

❋ ❋ ❋

[ذِكْرُ نُبْذَةٍ عَن التَّأْلِيفِ ومَنْـزِلَتِهِ فِي الإِسْلامِ]

وَلَمْ يَكُنْ في صَدْرِ الإِسْلامِ مِنَ الصَّحابَةِ تأليفٌ، بَلْ كانت الرِّجَالُ تَنْقُلُ أحكامَ الشريعة في صُدُورِهِمْ، وقد عَرَفُوا مَأْخَذَها مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ بِمَا تَلَقَّوْهُ مِنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ وأَصْحَابِهِ، وكانوا يُسَمُّونَ المُخْتَصِّينَ بِحَمْلِ ذلك ونَقْلِهِ القُرَّاءَ، فَهُمْ قُرَّاءُ كتابِ الله سبحانه تعالى والسُّنَّةِ المأثورَةِ الَّتِي هِيَ في غَالِبِ مَوَارِدِهِ تَفْسِيرٌ لَهُ وشَرْحٌ.

وقد كَرَّهَ بَعْضُهُمْ كتابةَ العِلْمِ، واسْتَدَلَّ بِمَا رُوِيَ عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ في كتابة العِلْمِ فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ. ورُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ نَهَى عن الكِتَابَةِ وَقَالَ: «إِنَّما ضَلَّ مَنْ كان قَبْلَكُمْ بالكتابة».

وجاءَ رَجُلٌ إلى عبد الله بنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهُمَا ـ فقال: «إِنِّي كَتَبْتُ كتابًا أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَهُ عَلَيْكَ». فَلَمَّا عَرَضَ عَلَيْهِ أَخَذَهُ منه وَمَحَاهُ بالماء، وقيلَ لَهُ: «لِمَاذَا فَعَلْتَ؟» قال: «لأَنَّهُمْ إذا كَتَبُوا اعْتَمَدُوا على الكتابةِ وتَرَكُوا الحِفْظَ، فيَعْرِضُ للكتابِ عَارِضٌ فَيَفُوتُ عِلْمُهُم». قالوا: «والكتابُ مِمَّا يُزَادُ فيه ويُنْقَصُ ويُغَيَّرُ، والَّذِي حَفِظَ لا يُمْكِنُ تَغْيِيرُهُ؛ لأَنَّ الحَافِظَ يَتَكَلَّمُ بالعِلْمِ».

ولَوْ لَمْ يَكُنْ لَنَا شَيْءٌ مِنَ التآليفِ أصْلاً لَكَانَ لَنَا حُجَّةٌ بِهَذا السَّلَفِ الصَّالِحِ، ولَوْ كان لَنَا مِنَ الكُتُبِ شَيْءٌ يسيرٌ فقط لاحْتَجَجْنَا عليهِمْ بقَوْلِ ابنِ خَلْدُونٍ في مُقَدِّمَةِ تَارِيخِهِ حيثُ قَالَ: «اِعْلَمْ أَنَّهُ مِمَّا أَضَرَّ بالنَّاسِ في تَحْصِيلِ العِلْمِ والوُقُوفِ على غايَاتِهِ كَثْرَةُ التَّآلِيفِ واخْتِلافُ الاصْطِلاحَاتِ في التَّعْلِيمِ وتَعَدُّدُ طُرُقِهَا، ثُمَّ مُطَالَبَةُ المُتَعَلِّمِ والتِّلْمِيذِ باسْتِحْضَارِ ذلك، وحِينَئِذٍ يُسَلَّمُ لَهُ مَنْصِبُ التَّحْصِيلِ، فَيَحْتَاجُ المُتَعَلِّمُ إلى حِفْظِهَا كُلِّها أَوْ

أَكْثَرِهَا ومُرَاعَاةِ طُرُقِهَا، ولا يَفِي عُمُرُهُ بِمَا كُتِبَ في صِنَاعَةٍ واحدةٍ إذا تَجَرَّدَ لَهَا، فَيَقَعُ القُصُورُ ـ ولا بُدَّ ـ دُونَ رُتْبَةِ التَّحْصِيلِ».

هذا كلامُه، مع أَنَّا نَعْتَرِفُ بأنَّ ضَبْطَ العُلُوم قد كان بَعْدَ زمان الصحابة في الكتابة؛ لقولِهِ ﷺ: «العِلْمُ صَيْدٌ والكِتَابَةُ قَيْدٌ، قَيِّدُوا ـ رَحِمَكُمُ اللهُ تَعَالَى ـ عُلُومَكُمْ بالكِتَابَة». الحديث. ولأنَّ الصَّحَابَةَ قد تَفَرَّقُوا بعد انْتِشَارِ الإسْلامِ في غالب البُلْدَانِ، وصَعُبَ النَّقْلُ عنْ كثيرٍ منهم، وحَدَثَت الفِتَنُ واخْتِلافُ الآراء، وكَثُرَت الفَتَاوَى والرُّجُوعُ إِلَى الكُبَرَاء، وكانَ ذلك مانعًا لِكَثِيرٍ من الناس مِنْ تَحْصِيلِ العُلُومِ.

ومِنْ هَاهُنَا احْتِيجَ إلى التدوينِ وتَقْيِيدِ العِلْمِ بالكتابة، فكان في ذلك مَصْلَحَةٌ عظيمةٌ، وكان لَنَا منهُ الحَظُّ الأَوْفَرُ والنَّصِيبُ الأَكْبَرُ، وَإِنْ خَفِيَ ذلك على المُخَالِف، وما أَحْسَنَ قَوْلَ القائِلِ:

وَإِذَا خَفِيتُ على الغَبِيِّ فَعَاذِرٌ أنْ لا تَرَانِي مُقْلَةٌ عَمْيَاءُ

[خاتـمة]

ولولا خَوْفُ الإِطَالَةِ لَذَكَرْتُ لَكَ مِنْ بَرَاهِينِ المَذْهَبِ وكَرَامَاتِهِ ما يُدْهِشُ العُقُولَ، ولَئِنْ يَسَّرَ اللهُ تَعَالى بِمَنِّه وأَطَالَ في العُمُرِ بِفَضْلِهِ لأَضَعَنَّ سِيرةً تَشْتَمِلُ على مَنْشَأِ هَذا المَذْهَبِ مِنْ أَصْلِهِ، وتَكْشِفُ عَنْ فَرْعِهِ وأَصْلِهِ، وتُنْبِئُ عن استقامَتِهِ وعَدْلِهِ، مِنْ أَوَّلِ الزَّمَانِ إلى آخِرِهِ، حتى يرى الغِرُّ الجهول أن مذهبنا على سيرة الرسول ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ـ.

والحمد لله رب العالمين، حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ما شاء الله لا قوة إلا بالله، لا ملجأ من الله إلا إليه، ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين.

الفهرس العام للكتب
حسب الترتيب الألفبائي[١]

- أبو مسألة؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤هـ). ٦٣.
- الأحداث والصفات؛ لأبي المُؤْثِر الصَّلْت بن خميس الخروصي البُهْلَوِيّ (ت ٢٧٨هـ). ٨٤.
- اختلاف الفتيا؛ [لأبي غَانِم بِشْر بن غانم الخُرَاسَاني (ق٣هـ)]. ١٠٣.
- الأدلة والبيان؛ لتبغورين بن عيسى بن داود الملشوطي (ق٦هـ). ١١٧.
- الإرشاد؛ لنجاد بن موسى بن نجاد بن إبراهيم المَنَجِيّ (ت ٥١٣هـ). ٥٠.
- الاستقامة؛ لأبي سَعِيد مُحَمَّد بن سعيد الكُدَمِيّ (ق٤هـ). ٣٤.
- أصول الأَرَضِين؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤هـ). ٦٤.
- الإقليد؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق٤هـ). ٤٥.

---

(١) عُنوانات الكتب في الفهرس كما أورَدَها المؤلف، ورقمُ الإحالة إلى أرقام الكتب في النص الثاني وليس إلى أرقام الصفحات، والنجمة (*) أمام الكتاب علامةٌ على أنه مما وَرَدَ ذِكْرُهُ عَرَضًا في كلام المؤلف.

- الأكِلَّة وحقائق الأدِلَّة؛ لنجاد بن موسى بن نجاد بن إبراهيم المَنَجِيّ (ت ٥١٣ هـ). ٤٩.

- الألواح؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤ هـ). ٦٧.

- الإمامة؛ لسَلَمَة بن مُسْلِم بن إبراهيم العَوْتَبِيّ الصُّحَارِيّ (ق٥هـ). ٨٦.

- الأنساب؛ لسَلَمَة بن مُسْلِم بن إبراهيم العَوْتَبِيّ الصُّحَارِيّ (ق٥هـ). ٨٧.

- الأنوار؛ لعُثمان بن أبي عبد الله الأصمّ العَزْرِيّ العَقْرِيّ النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ). ٣٣.

- الاهتداء؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٤.

- الإيجاز؛ لأَحْمَد بن خَلِيل السَّيْجَانِيّ (ق١٠هـ). ٧٩.

- الإيضاح؛ لأبي القاسم سعيد بن قريش العقري النَّزْوِيّ (ق٥هـ). ٥٤.

- الإيضاح؛ لأبي زكريا يحيى بن سعيد الهجاري (ت ٤٧٢هـ). ٥٥.

- الإيضاح؛ لأبي ساكن عَامِر بن عليّ بن عَامِر الشَّمَّاخِيّ (ت ٧٩٢هـ). ٥٦.

- البستان؛ لبَشير بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ق٣هـ). ٦.

- البصيرة؛ لصالح بن وَضَّاح بن مُحَمَّد المنحي (ت ٨٧٥هـ). ٧٤.

- البصيرة؛ لعُثمان بن أبي عبد الله الأصمّ العَزْرِيّ العَقْرِيّ النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ). ٣١.

- بيان الشرع؛ لمُحَمَّد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النَّزْوِيّ (ت ٥٠٨هـ). ١٧، ٢١*.

- البيان والبرهان؛ لأبي المُؤْثِر الصَّلْت بن خميس الخروصي البُهْلَوِيّ (ت ٢٧٨هـ). ٨٥.

- التاج؛ لعُثمان بن أبي عبد الله الأصمّ العَزْرِيّ العَقْرِيّ النَّزْوِيّ (ت ٦٣١ هـ). ٢٩.
- تبيين أفعال العباد؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤هـ). ٦٦.
- التخصيص؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٢.
- الترتيب؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ). ١*.
- التسهيل؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٥.
- التصميد في التقليد؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق ٦هـ). ٧٣.
- التعارف؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤هـ). ٤٤.
- تفسير القرآن؛ لهُود بن مُحَكِّم الهُوَّارِيّ (ق٣هـ). ٩.
- التفسير الكبير؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠ هـ). ١٠.
- التقييد؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤هـ). ٤١.
- التيسير؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٧.
- جامع أبي الحسن؛ علي بن مُحَمَّد بن علي البِسْيَانِي أو البِسْيَوِيّ (ق ٤هـ). ٩٠.
- جامع أبي الحواري؛ مُحَمَّد بن الحواري بن عثمان القُرِّي (ق ٣هـ). ٧٥.
- جامع أبي صُفْرَة؛ عبدالملك بن صُفْرَة البصري (ق ٣هـ). ٤٧.

- جامع أبي علي؛ موسى بن علي بن عزرة الإِزْكَوِيّ (ت ٢٣٠هـ أو ٢٣١هـ). ٥٣.

- جامع أبي قحطان؛ خالد بن قحطان الخروصي الهجاري (ق ٤هـ). ٨٠.

- الجامع المفيد؛ من جوابات أبي سَعِيد مُحَمَّد بن سعيد الكُدَمِيّ (ق ٤هـ). ٣٦.

- جامع الوضع والحاشية؛ لقُطْبِ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ). ١٠٧*.

- الجامع؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ = أبو مسألة.

- الجامع؛ لأبي جابر مُحَمَّد بن جَعْفَر الإِزْكَوِيّ (ق ٣هـ). ٣٥*، ٣٨، ٤٠*.

- الجامع؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤هـ). ٣٩.

- جلاء البصائر؛ لمُحَمَّد بن موسى بن سليمان الكندي السَّمَدِيّ النَّزْوِيّ (ق ٦هـ). ١٦.

- الجهالات؛ لتبغورين بن عيسى بن داود الملشوطي (ق ٦هـ). ١١٦.

- جوابات الأئمة عبدالوهاب وأفلح ومحمد؛ لجامع مجهول (بعد ق٣هـ). ١٠٨.

- جوابات؛ لأبي يعقوب يوسف بن خلفون المزاتي (ق ٦هـ). ١١٩.

- الجوهري المقتصر؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٣.

- حاشية على الإيضاح للشماخي؛ لِمُحَمَّد بن عُمَر ابن أبي سِتَّة القَصَبِي السَّدْوِيكْشِيّ الشهير بالمُحَشِّي (ت ١٠٨٨هـ). ٥٦*.

- حاشية على الوضع؛ لِمُحَمَّد بن عُمَر ابن أبي سِتَّة القَصَبِي السَّدْوِيكْشِيّ الشهير بالمُحَشِّي (ت ١٠٨٨هـ). ١٠٧*.

- الحل والإصابة؛ لِمُحَمَّد بن وَصَّاف النَّزْوِيّ (ق ٦هـ). ٦٩*.
- الحوالة؛ لنجاد بن موسى بن نجاد بن إبراهيم المَنَجِيّ (ت ٥١٣هـ). ٥١.
- الخزانة؛ لبَشير بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ق ٣هـ). ٥.
- دَعَائم الإِسْلام؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق ٦هـ). ٦٩.
- الدليل والبرهان؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ). ١٢.
- الديانات؛ لأبي ساكن عَامِر بن عليّ بن عَامِر الشَّمَّاخِيّ (ت ٧٩٢هـ). ٥٧.
- الذخيرة؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٨.
- رسائل؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤هـ). ٤٦.
- رسائل؛ لمُحَمَّد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النَّزْوِيّ (ت ٥٠٨هـ). ١٩.
- رسالة إلى أهل جبل نفوسة؛ لأبي يعقوب يوسف بن خلفون المزاتي (ق ٦هـ). ١٢٠.
- الرضف؛ لبَشير بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ق ٣هـ). ٧.
- الرقاع في أحكام الرضاع؛ لعبد الله بن أحمد بن الخضر بن سليمان ابن النضر (ق ٥هـ). ٨٣.
- الرهائن؛ لمؤلف مجهول (قبل ق٥هـ). ٨٢.
- زهرة الأدب؛ لعمرو بن علي بن عمرو المعقدي الوبلي الرستاقي (ق ٦هـ). ٩٦.
- زيادات الإشراف؛ لأبي سَعِيد مُحَمَّد بن سعيد الكُدَمِيّ (ق ٤هـ). ٣٧.
- السؤالات؛ لأبي عمرو عثمان بن خليفة السوفي (ق ٦هـ). ١١٤.

- سلك الجمان في سير أهل عمان؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق ٦هـ). ٧٢.

- السِّيَر المغربية؛ للبَدْرِ أَحْمَد بن سعيد بن عبدالواحِد الشَّمَّاخي (ت ٩٢٨). ٩٨.

- سِيَرٌ؛ لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي البِسْيَانِي أو البِسْيَوِيّ (ق ٤هـ). ٩٣.

- سيرة البَرَرة؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٦.

- سيرة الدماء؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤هـ). ٦٨.

- السيرة الكبيرة؛ لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي البِسْيَانِي أو البِسْيَوِيّ (ق ٤هـ). ٩٢.

- سيرة إلى أهل حضرموت؛ لمُحَمَّد بن الحواري بن عثمان القُرِّي (ق ٣هـ). ٧٦.

- سيرة نجاد في الرد على المخالفين؛ لنجاد بن موسى بن نجاد بن إبراهيم المَنَجِيّ (ت ٥١٣هـ). ٥٢.

- شرح الجهالات؛ لأبي عَمَّار عبدالكافِي بن يوسف التناوتي الوَارْجلاني (ق ٦هـ). ١٠١.

- شرح العبيرية؛ لقُطْبِ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ). ٢٠*.

- شَرحُ اللاميَّة [في الوَلاية والبَرَاءة]؛ لأحمد بن عبد الله الرُّقَيْشِيّ (ق ١١هـ). ٧٠*.

- شَرحُ اللاميَّة [في الوَلاية والبَرَاءة]؛ لقُطْبِ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ). ٧٠*.

- شَرحُ اللاميَّة [في الوَلاية والبَرَاءة]؛ لِمُحَمَّد بن وَصَّاف النَّزْوِيّ (ق ٦هـ). ٧٠*.

- شرح دعائم الإسلام؛ لقُطْبِ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ). ٦٩*.

- شَرْحُ شَرْحِ مُخْتَصَر العَدْل والإنصاف؛ لقُطْبِ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ). ٩٧*.

- الشرح لجامع ابن جعفر؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤هـ). ٤٠.

- شرح مُخْتَصَر العَدْل والإنصاف؛ للبَدْرِ أَحْمَد بن سعيد بن عبدالواحِد الشَّمَّاخي (ت ٩٢٨). ٩٧*.

- شرح مرج البحرين؛ للبَدْرِ أَحْمَد بن سعيد بن عبدالواحِد الشَّمَّاخي (ت ٩٢٨). ٩٩.

- شرح مسند الرَّبيع بن حَبِيب؛ لِمُحَمَّد بن عُمَر ابن أبي سِتَّة القَصَبِي السَّدْوِيكُشِيّ الشهير بالمُحَشِّي (ت ١٠٨٨هـ). ١*.

- شرح نونية أبي نصر فتح بن نوح؛ لأبِي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ). ٦٠.

- شفاء الحائم على بعض الدعائم؛ لأبي القاسم بن إبراهيم البَرَّادِيّ (ق ٩هـ). ٦٩*.

- الصلاة والصلة؛ لعمرو بن علي بن عمرو المعقدي الوبلي الرستاقي (ق ٦هـ). ٩٥.

- الضِّيَاء؛ لسَلَمَة بن مُسْلِم بن إبراهيم العَوْتَبِيّ الصُّحَارِيّ (ق ٥هـ). ١٤.
- الطبقات؛ لأبي العباس أحمد بن سعيد بن سليمان الدرجيني (ت ٦٧٠هـ تقريبا). ١٢١.
- العبيرية (قصيدة)؛ لمُحَمَّد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النَّزْوِيّ (ت ٥٠٨هـ). ٢٠.
- العدل والإنصاف؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ). ١١، ٩٧*.
- العمروسي = كتاب عمروس.
- الفرائض؛ لأبِي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ). ٦١.
- الفرائض؛ لأبي عَمَّار عبدالكافِي بن يوسف التناوتي الوَارْجلاني (ق ٦هـ). ١٠٢.
- قري البصر في مجمع المختلف من الأثر؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق ٦هـ). ٧١.
- القسمة؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤هـ). ٦٥.
- قناطر الخيرات؛ لأبِي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ). ٥٩.
- قواعد الإسلام؛ لأبِي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ). ٥٨.
- كتاب أبي سُفْيَان مَحْبُوب بن الرُّحَيْل المَكِّي البَصْرِيّ القُرَشِيّ (ق ٢هـ). ٣.
- كتاب أبي سليمان داود بن أبي يوسف الورجلاني (ت ٤٦٢هـ). ١٠٩.
- كتاب الأشياخ [المشارقة]؛ لمؤلف مجهول (ق ٣هـ تقريبا). ٨١.

- كتاب الأشياخ [المغاربة]؛ لمجموعة علماء (ق ٥هـ). ١١٣.
- كتاب الأصفر؛ لمؤلف مجهول (ق ٣هـ أو قبله). ٤٨.
- كتاب الإمام سعيد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ت ٣٢٨هـ). ١٣.
- كتاب الجناوي؛ لأبي زكريا يحيى بن الخير الجناوي أو الجناوني (ق ٥هـ). ١٠٦.
- كتاب الربيع بن حبيب المعروف بالمسند = المسند؛ للربيع بن حبيب
- كتاب ضمَام بن السَّائِب النَّدْبِيّ (ق ٢هـ). ٢.
- كتاب عَمْرُوس؛ لعَمْرُوس بن فَتْح المساكني النَّفُوسي (ت ٢٨٣هـ). ١٠٤.
- كتاب في الأحكام؛ لعُثمان بن أبي عبد الله الأصمّ العَزْرِيّ العَقْرِيّ النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ). ٣٢.
- كتاب في الكلام؛ لأبي الربيع سليمان بن يخلف المزاتي (ت ٤٧١هـ). ١١٠.
- كتاب في الكلام؛ لأبي خزر يغلا بن زلتاف الوسياني (ت ٣٨٠هـ). ١١١.
- كتاب في الكلام؛ لتبغورين بن عيسى بن داود الملشوطي (ق ٦هـ). ١١٥.
- كتاب مُحَمَّد بن محبوب بن الرُّحَيْل القرشي (ت ٢٦٠هـ). ٤.
- كتاب المشايخ في السير؛ لأبي زَكَرِيَّا يَحْيَى بنِ أَبِي بَكْرٍ (ت ٤٧٤هـ تقريبا). ١١٢.
- الكشف والبيان؛ لمحمد بن سعيد الأزدي القلهاتي (ق ٦هـ). ٨٩.
- الكفاية؛ لمُحَمَّد بن موسى بن سليمان الكندي السَّمَدِيّ النَّزْوِيّ (ق ٦هـ). ١٥، ٢١*.

ـ اللامية [في الولاية والبراءة]؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق ٦هـ). ٧٠.

ـ اللُّقَط؛ لأهل جبل نفوسة (قبل ق٨هـ). ١٠٥.

ـ المبتدأ؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤هـ). ٤٣.

ـ المحاربة؛ لبَشير بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ق ٣هـ). ٨.

ـ مختصر البسياني؛ لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي البِسْيَانِي أو البِسْيَوِيّ (ق ٤هـ). ٩١.

ـ مختصر الخصال؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن قيس بن سليمان الحضرمي الهمداني (ق ٥هـ). ٩٤.

ـ مُخْتَصَر العَدْل والإنصاف؛ للبَدْرِ أَحْمَد بن سعيد بن عبدالواحِد الشَّمَّاخي (ت ٩٢٨). ٩٧.

ـ مراهم القلوب في مناجاة المحبوب؛ لمُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم الشَّجَبِيّ النَّزَوِيّ (ق ٦هـ). ٧٨.

ـ مرج البحرين؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ). ٩٩*.

ـ المُسْنَد؛ للرَّبِيع بن حَبِيب بن عمرو الفَرَاهِيدِيّ (ق ٢هـ). ١.

ـ مصباح الظلام على دعائم الإسلام؛ لأحمد بن عبد الله الرُّقَيْشِيّ (ق ١١هـ). ٦٩*.

ـ المصنف؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧ هـ). ٢١.

ـ المعتبر؛ لأبي سَعِيد مُحَمَّد بن سعيد الكُدَمِيّ (ق ٤ هـ) ٣٥,.

ـ المعلقات في أخبار أهل الدعوة؛ لمؤلف مجهول (ق ٦ هـ). ١١٨.
ـ مفتاح الشريعة؛ لمُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم الشَّجَبِيّ النَّزَوِيّ (ق ٦ هـ). ٨٨.
ـ مناسك الحج؛ لأبي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠ هـ). ٦٢.
ـ المناسك؛ لأبي زكريا يحيى بن عيسى الأبدلاني (ق ٨ هـ). ١٢٢.
ـ المنهج = منهج الطالبين وبلاغ الراغبين.
ـ منهج الطالبين وبلاغ الراغبين؛ لخميس بن سعيد بن علي بن مسعود الشقصي الرستاقي (ق ١١ هـ). ٧٧.
ـ الموازنة؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤ هـ). ٤٢.
ـ المُوجَز؛ لأبي عَمَّار عبدالكافِي بن يوسف التناوتي الوَارْجلاني (ق ٦ هـ). ١٠٠.
ـ النعمة (أرجوزة)؛ لمُحَمَّد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النَّزْوِيّ (ت ٥٠٨ هـ). ١٨.
ـ النور؛ لعُثمان بن أبي عبد الله الأصمّ العَزْرِيّ العَقْرِيّ النَّزْوِيّ (ت ٦٣١ هـ). ٣٠.
ـ نونية أبي نصر؛ فتح بن نوح الملوشائي (ق ٧ هـ). ٦٠*.
ـ النيل؛ لعبدالعزيز بن إبراهيم الثَّمِينِيّ (ت ١٢٢٣ هـ). ٥٧*.
ـ الوضع؛ لأبي زكريا يحيى بن الخير الجناوي أو الجناوني (ق ٥ هـ). أو لمؤلف مجهول. ١٠٧.

فهرس الكتب حسب الترتيب الزمني

- كتاب ضمَام بن السَّائِب النَّذْبِيّ (ق ٢ هـ). ٢.
- المُسْنَد؛ للرَّبِيع بن حَبِيب بن عمرو الفَرَاهِيدِيّ (ق ٢ هـ). ١.
- كتاب أبي سُفْيَان مَحْبُوب بن الرُّحَيْل المَكِّي البَصْرِيّ القُرَشِيّ (ق ٢ هـ). ٣.
- اختلاف الفتيا؛ [لأبي غَانِم بِشْر بن غانم الخُرَاسَاني (ق ٣ هـ)]. ١٠٣.
- جامع أبي صُفْرَة؛ عبدالملك بن صُفْرَة البصري (ق ٣ هـ). ٤٧.
- جامع أبي علي؛ موسى بن علي بن عزرة الإِزْكَوِيّ (ت ٢٣٠ هـ أو ٢٣١ هـ). ٥٣.
- كتاب مُحَمَّد بن محبوب بن الرُّحَيْل القرشي (ت ٢٦٠ هـ). ٤.
- البستان؛ لبَشير بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ق ٣ هـ). ٦.
- الخزانة؛ لبَشير بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ق ٣ هـ). ٥.
- الرضف؛ لبَشير بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ق ٣ هـ). ٧.
- المحاربة؛ لبَشير بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ق ٣ هـ). ٨.
- جامع أبي الحواري؛ مُحَمَّد بن الحواري بن عثمان القُرِّي (ق ٣ هـ). ٧٥.
- سيرة إلى أهل حضرموت؛ لمُحَمَّد بن الحواري بن عثمان القُرِّي (ق ٣ هـ). ٧٦.
- الأحداث والصفات؛ لأبي المُؤْثِر الصَّلْت بن خميس الخروصي البُهْلَوِيّ (ت ٢٧٨ هـ). ٨٤.

ـ البيان والبرهان؛ لأبي المُؤْثِر الصَّلْت بن خميس الخروصي البُهْلَوِيّ (ت ٢٧٨ هـ). ٨٥.

ـ كتاب الأشياخ [المشارقة]؛ لمؤلف مجهول (ق ٣ هـ تقريبا). ٨١.

ـ كتاب الأصفر؛ لمؤلف مجهول (ق ٣ هـ أو قبله). ٤٨.

ـ الجامع؛ لأبي جابر مُحَمَّد بن جَعْفَر الإِزْكَوِيّ (ق ٣ هـ). ٣٥*، ٣٨، ٤٠*.

ـ تفسير القرآن؛ لهُود بن مُحَكِّم الهُوَّارِيّ (ق ٣ هـ). ٩.

ـ جوابات الأئمة عبدالوهاب وأفلح ومحمد؛ لجامع مجهول (بعد ق ٣ هـ). ١٠٨.

ـ كتاب عَمْرُوس؛ لعَمْرُوس بن فَتْح المساكني النَّفُوسي (ت ٢٨٣ هـ). ١٠٤.

ـ جامع أبي قحطان؛ خالد بن قحطان الخروصي الهجاري (ق ٤ هـ). ٨٠.

ـ كتاب الإمام سعيد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن مَحْبُوب بن الرُّحَيْلِ القُرَشِيّ (ت ٣٢٨ هـ). ١٣.

ـ الإقليد؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤ هـ). ٤٥.

ـ التعارف؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤ هـ). ٤٤.

ـ التقييد؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤ هـ). ٤١.

ـ الجامع؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤ هـ). ٣٩.

- الشرح لجامع ابن جعفر؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤ هـ). ٤٠.
- المبتدأ؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤ هـ). ٤٣.
- الموازنة؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤ هـ). ٤٢.
- رسائل؛ لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن بَرَكَة السَّلِيمِيّ البُهْلَوِيّ (ق ٤ هـ). ٤٦.
- الاستقامة؛ لأبي سَعِيد مُحَمَّد بن سعيد الكُدَمِيّ (ق ٤ هـ). ٣٤.
- المعتبر؛ لأبي سَعِيد مُحَمَّد بن سعيد الكُدَمِيّ (ق ٤ هـ)٣٥,.
- زيادات الإشراف؛ لأبي سَعِيد مُحَمَّد بن سعيد الكُدَمِيّ (ق ٤ هـ). ٣٧.
- الجامع المفيد؛ من جوابات أبي سَعِيد مُحَمَّد بن سعيد الكُدَمِيّ (ق ٤ هـ). ٣٦.
- السيرة الكبيرة؛ لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي البِسْيَانِي أو البِسْيَوِيّ (ق ٤ هـ). ٩٢.
- مختصر البسياني؛ لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي البِسْيَانِي أو البِسْيَوِيّ (ق ٤ هـ). ٩١.
- جامع أبي الحسن؛ علي بن مُحَمَّد بن علي البِسْيَانِي أو البِسْيَوِيّ (ق ٤ هـ). ٩٠.
- سِيَرٌ؛ لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي البِسْيَانِي أو البِسْيَوِيّ (ق ٤ هـ). ٩٣.
- كتاب في الكلام؛ لأبي خزر يغلا بن زلتاف الوسياني (ت ٣٨٠ هـ). ١١١.

ـ الرهائن؛ لمؤلف مجهول (قبل ق ٥ هـ). ٨٢.

ـ الرقاع في أحكام الرضاع؛ لعبد الله بن أحمد بن الخضر بن سليمان ابن النضر (ق ٥ هـ). ٨٣.

ـ الإيضاح؛ لأبي القاسم سعيد بن قريش العقري النَّزْوِيّ (ق ٥ هـ). ٥٤.

ـ الإيضاح؛ لأبي زكريا يحيى بن سعيد الهجاري (ت ٤٧٢ هـ). ٥٥.

ـ مختصر الخصال؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن قيس بن سليمان الحضرمي الهمداني (ق ٥ هـ). ٩٤.

ـ الإمامة؛ لسَلَمَة بن مُسْلِم بن إبراهيم العَوْتَبِيّ الصُّحَارِيّ (ق ٥ هـ). ٨٦.

ـ الأنساب؛ لسَلَمَة بن مُسْلِم بن إبراهيم العَوْتَبِيّ الصُّحَارِيّ (ق ٥ هـ). ٨٧.

ـ الضِّيَاء؛ لسَلَمَة بن مُسْلِم بن إبراهيم العَوْتَبِيّ الصُّحَارِيّ (ق ٥ هـ). ١٤.

ـ الوضع؛ لأبي زكريا يحيى بن الخير الجناوي أو الجناوني (ق ٥ هـ). أو لمؤلف مجهول. ١٠٧.

ـ كتاب الجناوي؛ لأبي زكريا يحيى بن الخير الجناوي أو الجناوني (ق ٥ هـ). ١٠٦.

ـ كتاب أبي سليمان داود بن أبي يوسف الورجلاني (ت ٤٦٢ هـ). ١٠٩.

ـ كتاب الأشياخ [المغاربة]؛ لمجموعة علماء (ق ٥ هـ). ١١٣.

ـ كتاب في الكلام؛ لأبي الربيع سليمان بن يخلف المزاتي (ت ٤٧١ هـ). ١١٠.

ـ كتاب المشايخ في السير؛ لأبي زَكَرِيَّا يَحْيَى بنِ أَبِي بَكْرٍ (ت ٤٧٤ هـ تقريبا). ١١٢.

ـ أبو مسألة؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤ هـ). ٦٣.

- أصول الأَرَضِين؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤ هـ). ٦٤.
- الألواح؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤ هـ). ٦٧.
- القسمة؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤ هـ). ٦٥.
- تبيين أفعال العباد؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت ٥٠٤ هـ). ٦٦.
- سيرة الدماء؛ لأبي العباس أحمد بن مُحَمّد بن بكر الفُرْسَطائي النُّفُوسِيّ (ت٥٠٤هـ). ٦٨.
- دَعَائم الإِسْلام؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق٦هـ). ٦٩.
- سلك الجمان في سير أهل عمان؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق ٦هـ). ٧٢.
- التصميد في التقليد؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق ٦هـ). ٧٣.
- اللامية [في الولاية والبراءة]؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق ٦هـ). ٧٠.
- قري البصر في مجمع المختلف من الأثر؛ لأبي بكر أحْمَد بن سُلَيْمَان ابن النَّضْر السَّمَائِلِيّ (ق ٦هـ). ٧١.
- العبيرية (قصيدة)؛ لمُحَمَّد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النَّزْوِيّ (ت ٥٠٨هـ). ٢٠.

ـ النعمة (أرجوزة)؛ لمُحَمَّد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النَّزْوِيّ (ت ٥٠٨هـ). ١٨.

ـ بيان الشرع؛ لمُحَمَّد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النَّزْوِيّ (ت ٥٠٨هـ). ١٧، ٢١*.

ـ رسائل؛ لمُحَمَّد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النَّزْوِيّ (ت ٥٠٨هـ). ١٩.

ـ الإرشاد؛ لنجاد بن موسى بن نجاد بن إبراهيم المَنَجِيّ (ت ٥١٣هـ). ٥٠.

ـ الأكِلَّة وحقائق الأدِلَّة؛ لنجاد بن موسى بن نجاد بن إبراهيم المَنَجِيّ (ت ٥١٣هـ). ٤٩.

ـ سيرة نجاد في الرد على المخالفين؛ لنجاد بن موسى بن نجاد بن إبراهيم المَنَجِيّ (ت ٥١٣هـ). ٥٢.

ـ الحوالة؛ لنجاد بن موسى بن نجاد بن إبراهيم المَنَجِيّ (ت ٥١٣هـ). ٥١.

ـ الكفاية؛ لمُحَمَّد بن موسى بن سليمان الكندي السَّمَدِيّ النَّزْوِيّ (ق ٦هـ). ١٥، ٢١*.

ـ جلاء البصائر؛ لمُحَمَّد بن موسى بن سليمان الكندي السَّمَدِيّ النَّزْوِيّ (ق ٦هـ). ١٦[1].

ـ الاهتداء؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٤.

---

(١) هذا اعتماد المؤلف، ورجح الشيخ البطاشي في إتحاف الأعيان ٢/ ١٦٧ أن مؤلف الكتاب هو: موسى بن مُحَمَّد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن علي الكندي السمدي النزوي، من أهل القرن التاسع الهجري.

- التخصيص؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٢.
- التسهيل؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٥.
- التيسير؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٧.
- الجوهري المقتصر؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٣.
- الذخيرة؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٨.
- المصنف؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢١.
- سيرة البَرَرة؛ لأحْمَد بن عبد الله بن مُوسى بن سُليمان الكِنْدِيّ الفَلُّوجِيّ النَّزْوِيّ (ت ٥٥٧هـ). ٢٦.
- كتاب في الكلام؛ لتبغورين بن عيسى بن داود الملشوطي (ق ٦هـ). ١١٥.
- الأدلة والبيان؛ لتبغورين بن عيسى بن داود الملشوطي (ق ٦هـ). ١١٧.
- الجهالات؛ لتبغورين بن عيسى بن داود الملشوطي (ق ٦هـ). ١١٦.
- السؤالات؛ لأبي عمرو عثمان بن خليفة السوفي (ق ٦هـ). ١١٤.
- المُوجَز؛ لأبي عَمَّار عبدالكافِي بن يوسف التناوتي الوَارْجلاني (ق ٦هـ). ١٠٠.
- الفرائض؛ لأبي عَمَّار عبدالكافِي بن يوسف التناوتي الوَارْجلاني (ق ٦هـ). ١٠٢.

ـ شرح الجهالات؛ لأبي عَمَّار عبدالكافِي بن يوسف التناوتي الوَارْجلاني (ق ٦هـ). ١٠١.

ـ جوابات؛ لأبي يعقوب يوسف بن خلفون المزاتي (ق ٦هـ). ١١٩.

ـ رسالة إلى أهل جبل نفوسة؛ لأبي يعقوب يوسف بن خلفون المزاتي (ق ٦هـ). ١٢٠.

ـ الترتيب؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ). ١*.

ـ التفسير الكبير؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ). ١٠.

ـ الدليل والبرهان؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ). ١٢.

ـ العدل والإنصاف؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ). ١١، ٩٧*.

ـ مرج البحرين؛ لأبي يعقوب يوسُف بن إبراهيم الوَارْجلانِيّ (ت ٥٧٠هـ). ٩٩*.

ـ الحل والإصابة؛ لِمُحَمَّد بن وَصَّاف النَّزْوِيّ (ق ٦هـ). ٦٩*.

ـ شَرحُ اللاميَّة [في الوَلاية والبَرَاءة]؛ لِمُحَمَّد بن وَصَّاف النَّزْوِيّ (ق ٦هـ). ٧٠*.

ـ الصلاة والصلة؛ لعمرو بن علي بن عمرو المعقدي الوبلي الرستاقي (ق ٦هـ). ٩٥.

ـ زهرة الأدب؛ لعمرو بن علي بن عمرو المعقدي الوبلي الرستاقي (ق ٦هـ). ٩٦.

ـ الكشف والبيان؛ لمحمد بن سعيد الأزدي القلهاتي (ق ٦هـ). ٨٩.

- المعلقات في أخبار أهل الدعوة؛ لمؤلف مجهول (ق ٦هـ). ١١٨.

- مراهم القلوب في مناجاة المحبوب؛ لمُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم الشَّجَبِيّ النَّزَوِيّ (ق ٦هـ). ٧٨.

- مفتاح الشريعة؛ لمُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم الشَّجَبِيّ النَّزَوِيّ (ق ٦هـ). ٨٨.

- الأنوار؛ لعُثمان بن أبي عبد الله الأصمّ العَزْرِيّ العَقْرِيّ النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ). ٣٣.

- البصيرة؛ لعُثمان بن أبي عبد الله الأصمّ العَزْرِيّ العَقْرِيّ النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ). ٣١.

- التاج؛ لعُثمان بن أبي عبد الله الأصمّ العَزْرِيّ العَقْرِيّ النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ). ٢٩.

- النور؛ لعُثمان بن أبي عبد الله الأصمّ العَزْرِيّ العَقْرِيّ النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ). ٣٠.

- كتاب في الأحكام؛ لعُثمان بن أبي عبد الله الأصمّ العَزْرِيّ العَقْرِيّ النَّزْوِيّ (ت ٦٣١هـ). ٣٢.

- الطبقات؛ لأبي العباس أحمد بن سعيد بن سليمان الدرجيني (ت ٦٧٠هـ تقريبا). ١٢١.

- نونية أبي نصر؛ فتح بن نوح الملوشائي (ق ٧هـ). ٦٠*.

- اللُّقَط؛ لأهل جبل نفوسة (قبل ق٨هـ). ١٠٥.

- الفرائض؛ لأبِي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ). ٦١.

- شرح نونية أبي نصر فتح بن نوح؛ لأبِي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ). ٦٠.

- قناطر الخيرات؛ لأبي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ). ٥٩.
- قواعد الإسلام؛ لأبي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ). ٥٨.
- مناسك الحج؛ لأبي طَاهِر إِسْمَاعِيل بن مُوسَى الجِيطَالِيّ (ت ٧٥٠هـ). ٦٢.
- الإيضاح؛ لأبي ساكن عَامِر بن عليّ بن عَامِر الشَّمَّاخِيّ (ت ٧٩٢هـ). ٥٦.
- الديانات؛ لأبي ساكن عَامِر بن عليّ بن عَامِر الشَّمَّاخِيّ (ت ٧٩٢هـ). ٥٧.
- المناسك؛ لأبي زكريا يحيى بن عيسى الأبدلاني (ق ٨هـ). ١٢٢.
- البصيرة؛ لصالح بن وَضَّاح بن مُحَمَّد المنحي (ت ٨٧٥هـ). ٧٤.
- الإيجاز؛ لأَحْمَد بن خَلِيل السَّيْجَانِيّ (ق ١٠هـ). ٧٩.
- شفاء الحائم على بعض الدعائم؛ لأبي القاسم بن إبراهيم البَرَّادِيّ (ق ٩هـ). ٦٩*.
- السِّيَر المغربية؛ للبَدْرِ أَحْمَد بن سعيد بن عبدالواحِد الشَّمَّاخي (ت ٩٢٨). ٩٨.
- مُخْتَصَر العَدْل والإنصاف؛ للبَدْرِ أَحْمَد بن سعيد بن عبدالواحِد الشَّمَّاخي (ت ٩٢٨). ٩٧.
- شرح مُخْتَصَر العَدْل والإنصاف؛ للبَدْرِ أَحْمَد بن سعيد بن عبدالواحِد الشَّمَّاخي (ت ٩٢٨). ٩٧*.
- شرح مرج البحرين؛ للبَدْرِ أَحْمَد بن سعيد بن عبدالواحِد الشَّمَّاخي (ت ٩٢٨). ٩٩.
- منهج الطالبين وبلاغ الراغبين؛ لخميس بن سعيد بن علي بن مسعود الشقصي الرستاقي (ق ١١هـ). ٧٧.

ـ حاشية على الإيضاح للشماخي؛ لِمُحَمَّد بن عُمَر ابن أبي سِتَّة القَصَبِي السَّدْوِيكُشِيّ الشهير بالمُحَشِّي (ت ١٠٨٨هـ). ٥٦*[1].

ـ حاشية على الوضع؛ لِمُحَمَّد بن عُمَر ابن أبي سِتَّة القَصَبِي السَّدْوِيكُشِيّ الشهير بالمُحَشِّي (ت ١٠٨٨هـ). ١٠٧*.

ـ شرح مسند الرَّبيع بن حَبِيب؛ لِمُحَمَّد بن عُمَر ابن أبي سِتَّة القَصَبِي السَّدْوِيكُشِيّ الشهير بالمُحَشِّي (ت ١٠٨٨هـ). ١*.

ـ شَرحُ اللاميَّة [في الوَلاية والبَرَاءة]؛ لأحمد بن عبد الله الرُّقَيْشِيّ (ق ١١هـ). ٧٠*.

ـ مصباح الظلام على دعائم الإسلام؛ لأحمد بن عبد الله الرُّقَيْشِيّ (ق ١١هـ). ٦٩* .[2]

ـ النيل؛ لعبدالعزيز بن إبراهيم الثَّمِينِيّ (ت ١٢٢٣هـ). ٥٧*.

ـ جامع الوضع والحاشية؛ لقُطْبِ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ). ١٠٧*.

---

(١) من هنا إلى آخر القائمة معدودٌ ضِمْنَ ما ذكره المؤلفُ عَرَضًا، وسيجد القارئ مثيلَها من المؤلفات فيما سبق، وكلها مما يُصَنَّف تحت (التأليف غير الذاتي)؛ كالمختصرات والشروح والحواشي. قال المؤلف: «ولَمْ أَذْكُرْ شيئًا مِنْ تآليفِ المُتَأَخِّرينَ كأَبِي نَبْهَان ومَنْ قَبْلَهُ مِنْ عُلَمَاءِ دَوْلَةِ اليَعَارِبَةِ إلا المَنْهَجَ، فإنَّ صاحِبَه قَبْلَ الدولة المذكورة، وإنَّمَا كان أَوَّلُها في زَمَانِهِ، وهو القاضِي الأكْبَرُ للإمام نَاصِرٍ، وكذلك لَمْ أَذْكُر العلماءَ الذين بَعْدَ هذه الدولة؛ لا مِنْ أهل المَشْرِقِ ولا مِنْ أهل المَغْرِبِ، إلا مَا أَشَرْتُ إِلَيْهِ مِنْ بَعْضِ الشُّرُوحِ لِبَعْضِ الكُتُبِ القديمة أو نَحْوِ ذلك كاخْتِصَارِ الإيضاح».

(٢) كذا ورد عند المؤلف، ورجح الشيخ البطاشي في (إتحاف الأعيان) ٣/ ٥١ أنه لولده: خَلَف بن أحمد بن عبد الله الرقيشي الإِزْكَوِيّ (ق ١١هـ).

- شرح العبيرية؛ لقُطْبِ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ). ٢٠*.
- شَرحُ اللاميَّة [في الوَلاية والبَرَاءة]؛ لقُطْبِ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ). ٧٠*.
- شرح دعائم الإسلام؛ لقُطْبِ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ). ٦٩*.
- شَرْحُ شَرْحِ مُخْتَصَر العَدْل والإنصاف؛ لقُطْبِ الأئمّة امْحَمّد بن يوسُف اطْفَيِّش (ت ١٣٣٢هـ). ٩٧*.

فهرس الموضوعات

مقدمة المعتني ٥
وَصْفُ النُّسَخ المعتمدة في ضبط نص الكتاب ٩
صور مخطوطات الكتاب ١٦
اللُّمْعَة المَرْضِيَّة مِنْ أَشِعَّةِ الإباضِيَّة (النصّ الأول) ٤٧
اللُّمْعَة المَرْضِيَّة مِنْ أَشِعَّةِ الإباضِيَّة (النصّ الثاني) ٨٥
[مُقَـدِّمَة] ٨٥
[شَهَادَةُ الخُصُوم على صِحَّةِ المَذْهَبِ] ٨٦
[كَلامُ السَّيِّدِ مُصْطَفَى بن إِسْمَاعِيلَ فِي ذَلِكَ] ٨٨
[انْتِشَارُ المَذْهَبِ فِي الآفَاقِ] ٩٢
[انْطِمَاسُ أَعْلامِ المَذْهَبِ وَقِلَّةُ أَتْبَاعِهِ] ٩٥
[الطَّعْنُ فِي المَذْهَبِ والقَدْحُ فِيهِ] ٩٧
[ذِكْرُ أَهَمِّ كُتُبِ أَهْلِ المَذْهَبِ المُتَقَدِّمِينَ] ٩٩
[الرَّدُّ عَلَى مَن افْتَخَرَ بِكَثْرَةِ التَّآلِيفِ] ١٦٨
[ذِكْرُ نُبْذَةٍ عَن التَّأْلِيفِ ومَنْـزِلَتِهِ فِي الإِسْلامِ] ١٦٩
[خاتمة] ١٧١
الفهرس العام للكتب حسب الترتيب الألفبائي ١٧٣
فهرس الكتب حسب الترتيب الزمني ١٨٥
فهرس الموضوعات ١٩٧